شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

AL-JAZEERA AL-ARABIA
الجزيرة العربية

السنة الثالثة ـ العدد ٢٤ ـ رجب ١٤١٣هـ ـ يناير ١٩٩٣م
No: 24. January 1993 Year. 3

عـام آخـر .. وحـال الناس أي حـال

الملك يؤكد على المجالس المفتوحة وسرية النصح

العسكر والسياسة في المملكة العربية السعودية

الخليج : الاستقرار الداخلي والديمقراطية

سحب داكنة فوق قمة أبوظبي

جديد البحرين ليس جديدا

شعر

مفقودات

ارَ الرئيس المؤتَمن
عض ولايات الوَطن.
حينَ زارَ حيًّنا
الَ لنا:
اتوا شكاواكم بصدق في العَلن
لا تخافوا أحدا.. فقد مضى ذال
قالَ صاحبي (حَسَن):
ا سيدي
ينَ الرغيفُ واللبَن؟
أينَ تأمينُ السكَن؟
أينَ من
وفر الدواءَ للفقير دونما ثمن؟
ا سَيدي
م نَرَ من ذلك شيئا أبدا.
قالَ الرئيس في حَزَن:
حرَقَ رَبيّ جَسَدي
كُل هذا حاصل في بَلَدي؟!!
شكرا على صدقكَ في تنبيهنا يا و
سوفَ ترى الخيرَ غدا.
وبعد عام زارَنا.
ومَرَّة ثانية قالَ لَنا:
هاتوا شكاواكُم بصدق في العَلَن
ولا تخافوا أحَدا
فقد مَضى ذاك الزمَن.
لم يشتك الناس !
فَقُمتُ مُعلنا:
أينَ الرغيفُ واللبَن؟
وأينَ تأمينُ السكَن؟
وأينَ توفيرُ المهَن؟
وأينَ مَن
يُوَفرُ الدواءَ للفقير دونما ثَمَن ؟
معذرة ياسَيدي
..وأينَ صاحبي (حَسَن)؟!

حمد مطر ـ لافتات ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعودية »

السنة الثالثة ـ العدد ٢٤ ـ رجب ١٤١٣هـ ـ يناير ١٩٩٣م

رئيس التحرير ـ حمزة الحسن
مدير الإدارة ـ عبد الامير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

عام آخر.. وحال الناس أي حال!
لدى عامة الناس أو الغالبية منهم تساؤلات عديدة حول نشاطات الحكومة السياسية والاقتصادية والعسكرية خلال العام المنصرم، ويبحثون عن اجابات لها، ولكن ليس هناك غير الملك أو بعض أقطاب العائلة المالكة من يمتلك حق الاستماع والاجابة على تساؤلات الناس، ومع ذلك تضل هذه الاسئلة حائرة للابد لأن أصحابها مازالوا يعيشون في مملكة الصمت، فلا الملك ولا الامراء الكبار على استعداد لتقديم كشف حساب لما قاموا به خلال السنة الماضية، لأنهم يرون بأن البلاد شأنا عائليا صرفا لا مجال للنقاش فيه أو حوله!! ٢

السحب الداكنة فوق قمة أبوظبي
بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على قيام مجلس التعاون الخليجي، بدا واضحا أن الديباجة التي تم اقرارها في بداية نشأة المجلس، لم تكن كافية أو صالحة في الوقت الراهن من أجل اعتمادها كمنهج ثابت ونهائي، بعد ما ظهر خلال مسيرة مجلس التعاون الحاجات الضرورية والتاريخية الضاغطة في سبيل إحداث تغييرات جوهرية تفوق الهاجس الامني الذي حكم أنشطة المجلس طيلة السنوات الماضية. وهذه التغييرات تعبر عنها الاصوات الشعبية المتصاعدة . ١٩

الملك يؤكد على المجالس المفتوحة وسرية النصح
خطاب الملك فهد الذي ألقاه بحضور علماء ومشايخ نجد في التاسع عشر من ديسمبر الماضي، بحث مسائل متعددة: التعبير عن الراي، النقد والاصلاح ووسائلهما، العلاقة بين رجال الدين والحكومة، شرعية النظام، وموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية، اضافة الى ذلك فقد تضمن الخطاب عبارات وآراء صريحة لم تكن فيما مضى تقال علانية، سيما بشأن علاقة العائلة الحاكمة والمؤسسة الدينية والخلاف الدائر بينهما . ١٢

العسكر والسياسة في المملكة العربية السعودية
لم تبذل سوى جهود قليلة من أجل تقييم المؤسسة العسكرية السعودية وادائها، وخاصة حول علاقة هذه المؤسسة بالحكم المدني، حيث تمايزت مواقف الحكام السعوديين حيال هذه العلاقة، فبينما استفادوا من فكرة عدم الفصل بين الحكمين العسكري والمدني أثناء تكوين دولتهم، تبنوا نظرة مخالفة فيما بعد مرحلة التكوين فكيف تبنوا وحافظوا على هذا الفصل، ومن ثم أبقوا على حكمهم المدني ؟ ٣٨

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ـ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ـ أوروبا (٤٠ دولاراً) ـ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

عام اخر .. وحال الناس اي حال ؟

■ **يتمنى معظم الناس لو ان الحكومة قدمت في مطلع كل عام تقريرا عن اعمالها الى الشعب ، يتضمن ايضا تحليلها لواقع البلاد واحوالها العامة خلال العام الذي انقضى، والخطط التي تزمع القيام بها في السنة الجديدة، لاسيما في معالجة المشكلات التي بقيت دون حل في السنة الماضية .**

أقول ان ذلك امنية، مجرد امنية، لاننا لانتوقع هذا في اي حال من جانب حكومتنا التي اعتادت اعتبار شعبها، كل شعبها قاصرا عن بلوغ المستوى الذي يستحق فيه ان يسمع ماذا تفعل حكومته.

وفي الشهر الماضي افتتح د. فهد الحارثي مجلة اليمامة التي يراس تحريرها بنداء الى الوزراء ليتكلموا، فالصحافيون يطرقون ابواب الوزارات طمعا في ان يسمح الوزير بمقابلة تجيب على بعض الاسئلة، ولنا ان نتصور مبلغ العلنية التي تؤمن بها حكومتنا وتتعامل حينما يضطر الكاتب الى توجيه نداء عبر الصحيفة يدعو فيها الوزراء الى الكلام.

لايتوقع المواطن ان ينتقد الوزراء وزاراتهم او ان يوجهوا النقد الى سياسة الحكومة ككل، فلم تجر عادة الوزراء ان يمارسوا المعارضة، في البلدان الديمقراطية العادية مثل بريطانيا وغيرها، فضلا عن بلادنا التي هي كما يقول ملكنا اعظم الديمقراطيات في التاريخ، فالكلام الذي سيقوله الوزراء في المقابلات الصحفية لن يتعدى امتداح سياسات الحكومة وعرض النشاطات الجبارة التي تقوم بها وزاراتهم، والتأكيد على ان ما مافعلوه وفعله الناس لاقيمة له لولا توجيهات قائد المسيرة المظفرة من الخفجي الى الخفوس، اقول انه لايتوقع ان تحتوي اجوبة الوزراء على اكثر من هذا القدر، لكن وزراءنا الاشاوس لن يسمحوا لانفسهم مع ذلك بالكلام الى الصحفيين، لانهم يفضلون حديث الفعل، ومن لم يصدق فلينظر في الانجازات التي سنعرض بعضها بعد قليل، وهي قد تحدثت عن نفسها فعلا خلال العامين الماضيين وجميع الاعوام السابقة.

الذي يخشاه الوزراء الاشاوس هو ان يضطروا للسكوت اذا ماوجهت بعض الأسئلة غير المريحة، او على الاقل ان يضطروا لقول اشياء تبعث فيما بعد على سخرية القارىء والمواطن، كما يحدث عادة حينما يقرأ الناس الكلام الذهبي لقائد المسيرة او احد الوزراء،

والا ما الذي سيقوله وزير الزراعة عن وقف سداد حقوق المزارعين للعام الثاني على التوالي، وما الذي سيقوله وزير التخطيط عن اسباب توقف خطة التنمية الخامسة، وما الذي سيقوله وزير التعليم العالي عن توقف الجامعات عن استيعاب كل الطلبة المتقدين للتسجيل، وما الذي سيقوله وزير المالية عن تحول البلاد في عهده الميمون من دائن لجميع دول العالم الى مدين، بما يفوق العشرة مليارات دولار للبنوك الاجنبية، وما الذي سيقوله وزير الدفاع عن الدراسة التي يفترض ان تقوم بها الحكومة عن اسباب التقصير في القوات المسلحة خلال حرب الخليج، وو الخ..

نحن نعلم ان الوزراء يفضلون الصمت لأن في افواه الناس كل الناس اسئلة تبحث عن اجابات، هذه الأسئلة تتحول بالتدريج الى عناصر في وثيقة اتهام شعبي للحكومة، اذا لم تقدم كشف حساب صريح باعمالها للعام الماضي، ونعتقد ان اتجاه الحكومة الى المصارحة وبيان حقيقة الازمة التي تعيشها البلاد ، خير لها من الصمت عليها لان الناس يسمعون ويطلعون عبر القنوات السرية على كل ماهو موجود او على معظمه على الاقل ، فاذا كانت الحكومة تراهن على جهل الناس بما يجري نقول لها صح النوم ، وعليه فمن الخير لها ان تصارح الناس بما في البلد من عناصر القوة ومافيه من الثغرات ، وان تطلب عون الناس على مواجهة التحديات وردم الثغرات، وهكذا تكون الحكومة صادقة مع نفسها ومع شعبها.

لكن مرة اخرى لانتوقع ان تقول الحكومة للناس، ان في البلد ثغرات او ان في ادائها عيوبا، لان احد الاركان المهمة للاستبداد هو عدم الاعتراف بالخطأ وعدم قول الحقيقة ايا كانت، ولذلك فقد اطلق على بلادنا المتنعمة بافضال قائد المسيرة اسم مملكة الصمت ، انها حقا مملكة الصمت ، ومن لم يقتنع بهذا الوصف فليجرب في اقناع اي وزير او امير بالكلام وله عندنا جائزة.

ما دامت الحكومة الرشيدة غير راغبة في الكلام فسنتكلم نحن، فالمعارضة مثل الحكومة هي الاخرى قيادة تمثل الشعب، وهي عليه احرص من الحكومة، ثم ان كثيرا من الناس، ربما معظم الناس، يصدقون قول المعارضة ولايصدقون قول الحكومة، هكذا لان من كذب مرة استحال تصديقه في اي مرة كما يقول اهل الامثال، وحكومتنا لم تعتد الكذب، حاشا لله، فهي اصدق الصادقين، هذا اذا

تحدثت طبعا، لكنها صامتة اتباعا للمثل السائر حول تقييم الصمت بالذهب لاسيما الذهب الاسود الذي يتدفق من اراضينا.

بدأ العام المنصرم ١٩٩٢ بداية غير طيبة على الاطلاق وانتهى كذلك، ففي يناير اعلنت الحكومة عن ميزانية مثقلة بعجز يزيد عن الخمسين مليارا من الريالات (١٣مليار دولار) وديون قصيرة الامد تصل الى خمسة عشر مليار دولار، وقالت الحكومة انها ستركز على تسديد الديون الخارجية خلال ثلاث سنين، مع انها لن توقف ايا من مشاريع التنمية، وقد تساءلنا مثل بقية الناس .. من اين سياتي السادة بالمال اللازم لمشروعات التنمية التي لن يوقفوها ؟ واذا كان لديهم الاموال اللازمة لها، فلماذا يسجلون عجزا في الميزانية ولماذا لايسددون الديون مرة واحدة، بل لماذا يطلبون قروضا من البنوك الدولية، وظهر ان كلام الحكومة كان كذبا... قلنا على العين والراس، تكذب علينا ولاتكذب على الغريب، وتساءلنا فما الذي سيفعلون بالاموال التي سيقترضونها من الخارج، علما بان موسسة النقد قالت انها ستصدر سندات خزينة اجبارية لتمويل العجز في الميزانية، قالوا بصورة غامضة انها لتمويل باقي المستحقات المترتبة على حرب الخليج، قلنا لمن ؟ قالوا للامريكان وتسليح الجيش.

واندهش الجميع فقد سبق للحكومة ان اوردت مامفاده ان قائد المسيرة قد تكرم على ابناء عمنا الامريكان بمبلغ ١٨٠ مليار دولار (٦٧٦ مليار ريال) فما هو السر وراء الدفعات الجديدة، اما تسليح الجيش فان جيشنا المظفر قد استهلك من اموال الدولة ٣٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشرين الماضية ومع ذلك فقد عجز عن حماية مدينة صغيرة على الحدود هي الخفجي، فاي تسليح ينفع فيه بعد هذه الفضيحة، وهل كان تسليحه ناقصا قبل ذلك ؟

تبين بعد ذلك ان الجماعة يعدون القوات الباسلة لمحاربة الاشقاء القطريين في الخفوس، ولم يكن قد مضى زمن على حرب الخليج، ودماء القطريين لاتزال طرية حينما حاربوا لاستعادة الخفجي التي عجز عنها جيشنا الاغر، ظهر بعد ذلك ان الجماعة كانوا محتاجين الى مناصرة العم الكبير بوش الذي كان يسعى للحصول على اي مصدر مالي لتنشيط الاقتصاد الامريكي قبل ان تحين الانتخابات الرئاسية، قلنا يستاهل العم الكبير، فله علينا حق كبير، أليس هو الذي اعاد اشقاءنا الى كراسيهم بعد ان كادت ماساة الأندلس ان تبعث الى الحياة من جديد.

الصمت عن الاخطاء وعدم الاعتراف بوجود عيوب هو احد اركان المنهج الاستبدادي في السياسة

وخلال الاشهر المتبقية من العام ظهرت تقارير عن مراكز ابحاث اكدت ان المملكة العربية السعودية التي كانت تقدم المساعدات من نيكاراغوا الى تايوان، وتشتري الاخضر واليابس في الولايات المتحدة، وتسلف غورباتشوف ثمن موقفه المؤيد في ازمة الخليج اربعة مليارات دولار، ظهر انها تتحول بالتدريج الى مستدين صاف للبنوك الدولية، ولاندري ماذا سيكون المصير فلعل يوما يأتي في المستقبل، يذهب وزير خارجيتنا طالبا القروض من مصر اوالسودان وربما الهند، يقول اهل الامثال من لم يشكر النعمة ضيعها واحسب ان حكومتنا الرشيدة كفرت بالنعمة بل وداستها تحت الاقدام، وياتي اليوم الذي يعرف كافر النعمة جزاء الكفران.

من المتوقع ان تعلن الحكومة عن ميزانية العام الجديد خلال الايام القليلة القادمة، ولانتوقعها الا ميزانية تمشية الحال، وستكون مثل اختها السابقة مثقلة بالعجز، واذا استمر الحال على ماهو عليه اليوم فالمستقبل القريب، قد يشهد نهاية عصر الرفاهية الذي نعمت به بلادنا بعد ارتفاع اسعار البترول، لكننا ندعو الله ان لايرينا ذلك اليوم، مع ان السياسات الحكيمة لقائد المسيرة لاتوُدي الا الى هذا المصير، ومن يعرف الباب يعرف اخر الطريق.

اما اواخر العام فقد كدنا ان ندخل في حرب مع قطر، لا لسبب الا لرغبة غير مبررة في الحصول على اراض جديدة، يصر المسئولون على انها لاتحتوي على بترول ولاقيمة لها من الناحية الاستراتيجية، والكل يعلم ان الجزء المسكون من بلدنا لايتجاوز عشرة بالمائة من اراضيها، ولاندري ما الحاجة الى اراضي جديدة، الا بناء على ما قيل من ان قائد المسيرة يريد مواصلة مابدأه الوالد الموُسس، وسار على نهجه حارس البوابة الشرقية صدام حسين من قضم متوال لاراضي الجيران، حتى تصبح الجزيرة العربية كلها مملكة صمت.

والحق ان كثيرا من الناس حتى في المعارضة، ابتهجوا لرغبة قائد المسيرة في توحيد الخليج وقالوا انه قد يلتحق بالرفيق الاعلى بعد سنة اواثنتين اوعشرا، ويخلف جزيرة موحدة، كما ان بعض المواطنين المصابين بالاحباط ربما وجدوها فرصة مناسبة لاثبات ان قواتنا المظفرة قادرة على الانتصار على جيش ولو كان جيش الشقيقة الصغرى قطر، لكن ظهر ان هذا لم يكن في محله فلا قائد المسيرة سر ابيه ولا جيشنا مستعد لخوض حرب، والمسألة لاتتعدى محاولات ضغط هدفها سياسي يشبه مايسميه اهل بلادنا (تحمير العين) اي التخويف، وظهر ايضا ان الجماعة في قطر ليسوا رعاديد

كما توقع السادة عندنا فوقفوا واعلنوا عما حدث وهددوا بالتصعيد، وكان ظن قائد المسيرة ان الاشقاء القطريين سيفعلون مافعله اشقاؤنا في الكويت والامارات الذين ابتلعنا اراضيهم في قاروه والبريمي فبلعوها وصمتوا واستعاضوا عن مقاومة القضم بالدعاء، وعلى كل حال فقد اعلنت حكومتنا خلافا لعادتها ان حادثا قد وقع في مكان ما وان بعض البدو قد اشتبكوا داخل الاراضي السعودية، لان الخفوس تقع على عمق خمسة عشر كيلوا مترا ضمن اراضينا المحمية بعين الجبار ثم حينما ظهر ان القطريين عازمين على ان لايدعوا المسالة تمر تنازل السادة عن الخفوس فاصبحت من ثم خارج الاراضي السعودية، واعيدت الى قطر، قلنا حسنا.. اتقينا ضياع مجلس التعاون فقد هدد القطريون بالانسحاب وعوضنا الله خيرا من الخفوس.. فقد اعفي عبد الله بشاره من الامانة العامة.

اما على الصعيد الداخلي فقد سبق لقائد المسيرة المظفرة ان وعد بتطوير النظام السياسي، او اقرار ماهو موجود حسب تعبيره، اذ ان البلاد لاتحتاج الى اي تطوير في نظامها السياسي، فنظام الحكم كامل مافوقه الا كمال رب العزة والجلال، والبلاد تحكم بدستور كامل شامل هو القران، ومجلس قائد المسيرة هو البرلمان فلاحاجة من ثم الى برلمان، والبلاد مقسمة فعلا الى مناطق يتمتع كل منها بالاستقلال الاداري فلا حاجة الى نظام مناطق، ونحن لانعتبر كلام قائد المسيرة الا صدقا، فمثلا القرآن قال هاتوا القوات الامريكية لتحارب نيابة عنكم فاطاع قائد المسيرة امر القران، وقال القران اسجنوا الناس اذا تكلموا بخلاف مايرغب ولي الامر فاطاع الامر، وقال اعطوا ما استطعتم من اموالكم الى الاجانب فاطاع، فالحاكم لابد ان يكون مطيعا لله، انه فوق ذلك، انه ظل الله في الارض، رحمة الله على السلطان عبد الحميد، اما البرلمان الذي ينعقد في مجلس قائد المسيرة، فقد حضر فيه الناس وتناقشوا وقرروا بانفسهم ودون اي تدخل من أحد، ان يرسلوا السلاح لقوات شقيقنا المظلوم جون قرنق لمحاربة الحكم الديني المتطرف في السودان، وان يمولوا الجنرال رشيد دوستم لمنع اقامة حكومة اسلامية في افغانستان، وحينما طلب اليهم ان يرسلوا السلاح للمسلمين في البوسنة وجدوا ان السلاح قد انتهى ولم يعد لدينا من المال بعد ان دفعنا للامريكان ولقرنق ودوستم وغيرهم، قال احدهم في المجلس فلنقرر ارسال معونات واغذية، قالوا حاشا لله ان نتجاوز الشرعية الدولية للاخ بطرس غالي، اليست الامم المتحدة هي المكلف بتفسير القران ؟

اما نظام المناطق فهو مطبق منذ زمن طويل ، فمثلا في كل منطقة هناك امير من اخوة قائد المسيرة او ابنائه يقرر ان المنطقة تحتاج الى هذا المشروع فلا يجرؤ الوزير على مخالفته والا اصابه مصير القصيبي والجزائري ويماني وامثالهم، ممن تجرا على مخالفة نظام المناطق المستقلة، ومنها مثلا ان كل وزير او وكيل يعين اصهاره وشركاءه في التجارة وابناء قبيلته، في اهم المناصب في وزارته حتى اصبحت كل وزارة جزءا من القبيلة او الاقليم فلا يعترض ديوان الموظفين، وهذا تطبيق اخر من نظام المناطق المستقلة مع تطويره الى الوزرات المستقلة، ولدينا مثلا الحرس الوطني وقوات المجاهدين التي يمثل كل منها جيشا مستقلا، وهو تطوير مماثل في القوات المسلحة، ولدينا امثلة كثيرة اخرى في الاقتصاد والتجارة والادارة الحكومية، وكلها تدل على ان الانظمة الثلاثة التي اعلنها قائد المسيرة مطبقة منذ زمن بعيد مثلما قال حفظه الله.

فما الذي دفعه لكي يصدرها اليوم في صيغة قوانين على الرغم من انها مطبقة على صعيد الواقع ؟

قالوا ان هناك ضغوطا داخلية وان المعارضة قد نشطت فاضطر الى تقديم بعض التنازلات، من بينها تسجيل ما يحصل في اوراق بدل تركها رحمانية.

فالذي سبب ازعاج قائد المسيرة اذن هو هذه المعارضة الوقحة ، قاتل الله الجمل المعترضة في اللغة كلها، وفي العلم ايضا، ما جاءت في مكان الا ازعجت قادة المسيرة.

ماذا فعل سلطان البرين بعد ان اكتشف السعوديون انهم مثل كل البشر في العالم بحاجة الى المشاركة في تقرير مصيرهم ومستقبل بلادهم ؟

منذ اندلاع ازمة الخليج في اواخر العام ١٩٩٠ اكتشف الناس ان ماتقوله الحكومة عن الامن والامان لم يكن الا ضحكا على الذقون فبدأوا يتكلمون، واكتشف الناس من وراء الكلام ورد الكلام ان الحكومة الرشيدة غارقة الى اذنيها في الازمات والمشاكل وهي عاجزة عن علاجها، واكتشفوا فوق ذلك انهم مثل سائر البشر الاخرين بحاجة الى ان يشاركوا في تقرير مصيرهم ومستقبل بلادهم كما يفعل الناس في كل العالم ، لكن قائد المسيرة اصر على ان الشعب السعودي لازال كما كان يوم ورثه عن ابيه، مجموعة من البدو والهمج الرعاع لايفقهون كوعهم من بوعهم، فلايستحقون اذن ان يتحدثوا في الامور التي لايعرفها الا اولي الامر ومن حواليهم، فقيل له ان جناب القائد المقدام لم ينه من الدراسة الا الابتدائي، وهناك في

البلاد من تخرجوا من ارقى الجامعات، وان فيها من العلماء واهل الفضل من سار بذكر علمهم الركبان، فالاولى ان يؤخذ رايهم فاجاب لافض فوه بان الجامعيين لايصلحون الا ان يكونوا موظفين، و لان الجامعة لاتخرج قادة، اما المشايخ والعلماء فخير لهم الانصراف الى عبادة الخالق الجبار لان ادخال الدين في السياسة موجب للتطرف والتطرف حرام في الدين، فضلا عن انه لايمكن حكم البلاد بقال الله وقال الرسول، ومن يريد الادلة فلينظر في القران، فهل قال القرآن استشيروا العلماء وحكموا اصحاب الشهادات، لقد قال جل شانه (ان الملوك اذا دخلوا قرية ...) وهذا دليل على ان من يحكم هو الملك، لا أصحاب اللحى او حملة الاوراق والدفاتر.

لكن الناس لم تقتنع بهذا الكلام، وهي تصدق في العادة قائد المسيرة، لكن قائل الله الزمن الغدار الذي تسافل حتى اصبحت العامة تشك في كلام الملوك، وعلى اي حال فقد قام جمع من الناس فاصدروا وثيقة تتضمن بيانا وافيا لمطالب الناس من الحكومة، وحصلت هذه الوثيقة على تاييد الجميع، لما فيها من صدق القول وشمولية الطرح، والاشارة الدقيقة الى مواضع الخلل في الدولة والسلطة، واعتقدنا ان قائد المسيرة سوف يفرح لان بعض شعبه قد عقلوا واصبحوا يفكرون في مستقبل وطنهم وينصحون حكومتهم، لكن خلافا لاعتقادنا الساذج فقد راى سلطان البرين ان هذه النصيحة تنطوي على جراة غير مقبولة من جانب الشعب الذي لاينفع فيه الكلام ولاتقوده الا العصا، فهدد اولا وتوعد، فلم يرتدع الناس، فامر هيئة كبار العلماء ان يصدروا بيانا يفند فيه الوثيقة، فحاول من استطاع التملص وتورط اخرون، فغضب الملك من محاولات التملص واعتبر موقف العلماء دليلا على تاييدهم لاصحاب مذكرة النصيحة، وبالتالي انضمامهم الى المعارضة، الامر الذي يحتاج الى تدخل صاحب السمو الامير صاحب الشرطة، لكنه وجد من ثم ان الأمر لايحتمل التهاون، فكيف يترك العلماء يتكلمون في السياسة على المنابر وفي المجالس والسياسة محلها الطبيعي معروف، والامر على اي حال يخالف قوانين مملكة الصمت، فقعد حفظه الله قعدة سلطان البرين وامر بشطب العلماء الذين تملصوا دفعة واحدة فاصبحوا في بيوتهم بعد ان كانوا في مجالس العلم والفتوى.

والحق ان قائد المسيرة لم يكن راغبا في منح هذه المكرمة لهم، اذ ان الطريقة المعتادة في مملكة الصمت، هي ترك الواحد حتى يموت دون ان يسمع به احد، هكذا على الاقل جرى لمن قبلهم، لكنه وجد ان الحاجة تقضي بان يجعلهم عبرة للاخرين، ممن يفكرون بالتجرؤ على حرم السلطنة، من الهمج الرعاع الذين علمهم سيف عبد العزيز فما تعلموا، وكاد الامر ان ينتهي عند هذا الحد لولا ان القصة لم تنته، ووجدت من يتكلم على المنابر والمجالس من جديد، بل ومن يطالب بان يتألف مجلس الشورى من اعضاء يوافق عليهم العلماء، فرد عليهم سلطان البرين ردا لايفهمه الا من خبر معاني الغضب في مملكة الصمت، امر بتاجيل اقامة مجلس الشورى الى ان يفتح الله، ومادام قد تعين الرئيس ففيه الخير والبركة، اذ ان الرئيس هو الاصل كما ان الملك هو الأصل، فوجود الملك يغني عن وجود الدولة، ووجود رئيس مجلس الشورى يغني عن وجود المجلس، الم يقل لويس الرابع عشر (الدولة انا) وهل يتوقع الناس ان يكون سلطان البرين اقل علما بالدولة من لويس الرابع عشر او العشرين ؟

رئيس تحرير اليمامة يتوسل بالوزراء ان يتكلموا ، والمشايخ الذين تكلموا اصبحوا في خبر كان

والخلاصة ان الملك قد اجل تشكيل المجلس المسكين الى ماشاء الله، ونحن نتمنى بالطبع ان يعلنه هذا الاسبوع، لكن الزمن عندنا لاقيمة له، فنحن ننتظر بلوغ سن الرشد منذ اربعين عاما، حينما وعدنا لاول مرة بمجلس شورى، فما الذي سيضيرنا لو اصدر نظام المجلس بعد اربعين عاما ثم عين الرئيس بعد اصدار النظام بنصف عام ثم عين الاعضاء بعد ذلك بعام او اثنين ثم دعاهم الى عقد اول جلساتهم بعدها بسنتين اوثلاث، ان الانتظار مفيد للصحة، وقديما قالوا الانتظار تاج على رؤوس الاصحاء، ومن لايصدق فليجرب واحدة من بلاوينا مع قائد المسيرة.

المهم ان العالم يتطور في اتجاه الديمقراطية وبلادنا تنتظر اربعين عاما لاصدار وعد ثم ياتيها من تحت الجبل فار صغير اسمه مجلس الشورى المعين، الناس في العالم تنتخب حكامها ونحن لانتخب حتى رئيس البلدية، والناس تحاسب حكامها في الصحف ونحن لانستطيع الكلام في مجلس خاص، والناس تعتز باوطانها ونحن وطننا مسجون.

ينتهي العام ولاينتهي الكلام عليه، وما الذي تقول ومن تخاطبهم على قلوبهم اكنة وفي اذانهم وقر، العالم يتقدم وهم واقفون، والناس تتطلع الى الامام والبلد كله سجين الماضي، زعماء العالم كل منهم يطمح ان يصنع لبلاده تاريخا جديدا يخلد اسمه من بعد ان يرحل، ونحن لا زعيمنا يفهم التاريخ ولا يسمح لاحد ان يعلمه عواقب التغافل او الغفلة، وتضل البلاد تسير وتسير.. الى اين ؟

يعلم الله.

الأمير طلال يحذر في رسالة الى الملك

أزمة مياه وشيكة في المملكة

قد نختلف مع الأمير طلال بشأن الحلول التي عرضها في رسالته الى الملك فهد فيما يتعلق بحماية الثروة المائية، أو في بعضها على الأقل، خاصة ذلك الجزء المتعلق بإيقاف زراعة القمح، ولكن لا شك أن هناك مشكلة تحتاج الى حلّ. هناك إهدار للثروة المائية، وهناك حاجة لموازنة دقيقة بين احتياجات المملكة من الغذاء وبين إمكاناتها المائية.

أهمية الرسالة التي بعث بها الأمير طلال الى أخيه الملك فهد لا تنبع من موضوعها فحسب، بل ومن أهمية مرسلها وهو الأمير طلال الذي اعتبر منذ عقود ثلاثة على الأقل كأحد أهم الإصلاحيين بين أمراء العائلة المالكة، وقد كان يلقّب بالأمير الأحمر، وسبق له أن تولى مناصب عديدة بينها وزارة المالية، إضافة الى إدارته لبرامج إنسانية تشرف عليها منظمات دولية.

ترى هل كان الأمير طلال يريد أن يقول شيئا آخر غير ما ذكره بشأن المياه والحبوب؟.

هل أراد أن يؤكد حضوره في الساحة المحليّة، التي أُقصي عنها منذ زمن طويل، حتى وإن كان من الزاوية ا لإقتصادية؟.

أم هل كان في رسالته يتبنّى وجهات نظر مصالح إقتصادية/سياسية محليّة؟.

أيا كان الرأي، فإن طلال قد اعتاد على إبداء رأيه في كثير من الأمور السياسية والإجتماعية المحلية بصورة علنية، وقد امتاز بعضها بالجرأة، كما هو الحال في موقفه بشأن موضوع سواقة المرأة، أو موضوع الإصلاح السياسي.

ولكن مقربين منه ومن مجالسه يأخذون عليه دفاعه الضعيف عمّا يؤمن به من مباديء وقيم وأفكار.

وفيما يلي نصّ الرسالة..

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد عبد العزيز، أيده الله،

بعد تقديم واجب الاحترام والاخلاص والمحبة،

أرجو أن أسترعي الأنظار الكريمة الى مشكلة هامة وخطيرة تتعلق بمستقبل وأمن ورفاهيّة المواطنين، هي مشكلة قرب نضوب المياة الجوفية ونقصها نتيجة للتوسع الضخم في زراعة الحبوب والتي أصبحت مجال حديث المجتمعات السعودية والدولية على مختلف إنتماءاتها وتركيباتها، والتي تتنبأ فيها التقارير الثابتة بكوارث - لا قدّر الله - نتيجة لنضوب المياه.

المشكلة

لقد أشارت الإحصائيات الرسمية الى أن الإستهلاك الوطني للمياه في عام ١٤١٠ هـ بلغ ١٦٢٣٠ مليون متر مكعب في العام، جاءت ٨٣٪ من هذه المياه من مخزون المياه الإستراتيجي غير القابل للتجديد (والذي يقول الجيولوجيون أن تكوينه قد توقف منذ سبعة الاف سنة) و١٣٪ جاءت من مخزون المياه السطحية المتجددة بمياه الأمطار، و٣٪ من مياه البحر المحلاة، و١٪ من مياه الصرف الصحي المعالجة.. هذا وقد كان نصيب الزراعة من هذه المياه حوالي ٩٠٪ (استهلكت المملكة ٧٦٠٠ مليون متر مكعب من الماء في العام لزراعة ٦٣ مليون طن من القمح.. أي نصف استهلاك المياه ذهب الى القمح فقط)، والباقي (١٠٪) كان للشرب والتصنيع والمياه التي تستخدمها البلديات.

ولما كان مخزون المياه الرئيسي هذا الذي لا يتجدد في المملكة يقدر بحوالي ٤٠٠ مليار متر مكعب، فإن نفاذه يستغرق أقل من ثلاثين عاما.. أما اذا زاد الاستهلاك مستقبلا من المياه نتيجة لزيادة السكان وطبقا للتوسع في البلاد، فإن فترة النفاذ هذه ستقل عن ذلك كثيرا.

أما ما ذكر وتردده وسائل الاعلام من وقت الى آخر من أن تقديرات المياه المختزنة الاستراتيجية في المملكة تقدر بحوالي ٣٦ ألف مليار متر مكعب من المياه، أي ما يساوي تصرف نهر النيل بعد السد العالي خلال ٦٤٨ سنة.. فهي نصف الحقيقة.. لأن التقرير الذي تركز عليه وسائل الاعلام ينص في الصفحة ١٣ منه على أن هذه المياه في الواقع مياه مالحة غير صالحة للشرب بتاتا، وأن المياه المالحة من هذا المخزون لا تزيد فقط عن ٢٥٧ مليار متر مكعب من المياه.. وهي تدخل ضمن تقديرات الـ ٤٠٠ مليار متر مكعب من مخزون المياه الاستراتيجي في المملكة الذي أشرنا اليه.

ولعل انخفاض منسوب مياه الآبار عاما بعد عام في البلاد.. وتوقف ضخ المياه في بعض أيام الاسبوع في مدن المملكة مثلما حدث في الرياض حديثا الا بداية لعلامات الخطورة للوضع الذي نرجو الله أن لا نصل اليه. وكما هو معلوم - أدامكم الله - أن ٩٠ بالمائة من استهلاك المياه في المملكة يذهب للزراعة - كما ذكرنا أعلاه - وأن استنزاف المياه على الزراعة زاد (١٥) مثلا، في أقل من عقدين من الزمان فقط، وأن التوسع في الزراعة التي تتطلب تركيزا في الري مثل القمح والشعير سيستنزف هذا المخزون من المياه غير القابلة للتجديد في فترة وجيزة.. وأن الرقعة المزروعة في البلاد قد زادت من ١٥٠ ألف هكتار الى ٣ ملايين هكتار خلال الفترة، وقد كان التوسع في زراعة القمح بحجة (استراتيجية

حاتم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آيده الله

بعد تقديم واجب الاحترام والاجلال والحب

أرجو أن استرعي الأنظار الكريمة الى مشكلة خاصة وخطيرة تتعلق بمستقبل وأمن ورفاهية المواطنين .. هي مشكلة شربه ومصدر المياه الجوفية وتقصها نتيجة للتوسع الفسيح في زراعة الحبوب والتي أصبحت مجال حديث المجتمعات السعودية والدولية على مختلف انتماءاتها وتركيباتها .. والتي تتمثل فيما التقارير المتابعة بكوارث - لاقدر الله - نتيجة لمصدر المياه

المشكلة:

لقد أشارت الاحصائيات الرسمية الى أن الاستهلاك الوطني للمياه في بلادنا في عام ١٤١١هـ بلغ ١٦٢٣ مليون متر مكعب في العام ، حادث ٨٨٣ من هذه المياه من مخزون المياه الاستراتيجي غير القابل للتجديد (والذي يقول الجيولوجيون ان تكوينه قد توقف منذ حوالي سبع آلاف سنة) و ٤٠ جاءت من مخزون المياه السطحية المتجددة بمياه الأمطار، و ٤٣ من مياه البحر المحلاة، و ٨١ من مياه الصرف الصحي المعالجة ... هذا وقد كان نصيب الزراعة من هذه المياه حوالي ٩٠ (لسهلكت المملكة ٧٦,٠٠ مليون متر مكعب من الماء في العام لزراعة ٣,٦ مليون طن من القمح ... اي بمعدل استهلاك "الماء" لعب "الى القمح فقط) والباقي (١٠ ٪) كان للشرب والتصنيع والمياه التي تستخدمها البلديات .. ولما كان مخزون المياه الرئيسي هذا الذي لا يتجدد في المملكة يقدر بحوالي ٤٠٠ مليار متر مكعب، فان نفاده يستغرق أقل من ثلاثين عاما ... أما اذا زاد الاستهلاك مستقبلا من المياه نتيجة لزيادة السكان وطبقا للتوسع في الزراعة، فان فترة النفاد هذه ستقل عن ذلك كثيرا...

أما ما ذكر وتردده وسائل الاعلام من وقت الى آخر من أن تقديرات المياه المخزونة الاستراتيجية في المملكة تقدر بحوالي ٣٦ ألف مليار متر مكعب من المياه، أي ما يساوي تصرف نهر النيل بعد السد العالي خلال ٦٤٨ سنة فهي تصف الحقيقة ... لان التقرير الذي تركز عليه وسائل الاعلام يتحدث في الصفحة ١٣ منه على أن هذه المياه في الواقع مياه مالحة غير صالحة للشرب .. وثانيا وأن المياه الصالحة من هذا المخزون لا تزيد فقط عن ٢٥٧ مليار متر مكعب من المياه ... وهي تدخل ضمن تقديرات الـ ٤٠٠ مليار متر مكعب من مخزون المياه الاستراتيجي في المملكة الذي اشرنا اليه ..

ونحل لانخفاض منسوب مياه الآبار عاما بعد عام في البلاد ... وتوقف ضخ المياه في بعض ايام الاسبوع في مدن المملكة مثلما حدث في الرياض حديثا "لا بداية لعلامات الخطورة للوضع الذي نرجو الله أن لا نصل اليه ... وكما هو معلوم - أمامكم الله - أن ٩٠٪ من استهلاك المياه في المملكة يذهب للزراعة - كما ذكرنا أعلاه - وان استنزاف المياه على الزراعة راح (١٥) مثلا، في اقل من عقدين من الزمان فقط وان التوسع في الزراعة التي تتطلب تركيزا في المرتبة مثل القمح والشعير سيستنزف هذا المخزون من المياه غير القابلة للتجديد في فترة وجيزة ... وان الرقعة المزروعة في البلاد قد زادت من ١٥٠ الف هكتار الى ٣ ملايين هكتار خلال الفترة وقد كان التوسع في زراعة القمح بحجة " استراتيجية الأمن الغذائي " قد طغى على " استراتيجية الأمن المائي في البلاد ".

وربما كان لتجربة الزراعة هذه بعض الايجابيات في المملكة حيث تمكنت بلادنا من التمرس في الخبرة الزراعية في محصول استراتيجي كالقمح .. وتم تثبيت بعض عوامل التقنية والخبرة الزراعية في البلاد، وأصبحت لدينا الخبرة لزراعته عند اللزوم .. الا أن ظروف المملكة المائية تضطرنا الآن لأن نعيد النظر في سياستنا الزراعية التي لا بد وان تأخذ في حسبانها الاستراتيجيتين معا " استراتيجية الأمن الغذائي " و" استراتيجية الأمن المائي ". ونحن هنا لانستطيع ان نعطي اقتراحات محددة شاملة لان الموضوع يحتاج الى دراسة مستفيضة من المختصين والخبراء في شؤون المياه والزراعة والاقتصاد، ولكن نود أن نؤكد أن التوسع في التحلية ليس هو الحل لهذه المشكلة لضخامة تكلفة انتاجها من جهة، ولكون مياه التحلية لا تكون الا نسبة بسيطة من العرض العام للمياه (حوالي ٣٪ من جهة أخرى).

ولهذا نرجو أن نضع للانظار الكريمة تصورنا المبدئي لاحتواء هذه المشكلة قبل استفحالها وقبل فوات الأوان لعلاجها.

فلعلكم - حفظكم الله - ترون إصدار أمركم الكريم بأن تقوم الدولة بأسرع وقت ممكن بما يلي:

أولا: اتخاذ الدولة موقفا جذريا وحاسما بالنسبة للمياه واعتبارها المادة الاستراتيجية الاولى والمشكلة الهامة التي تواجهها البلاد.. وابراز المشكلة للمواطن السعودي وإشراكه إشراكا فعالا مع الدولة في حل المشكلة.

ثانيا: الأمر بإيقاف زراعة الحبوب التي تستنزف المياه بكميات كبيرة فورا، مع النظر في حل مشاكل الاستثمارات الخاصة في الزراعة بما يصون ثروة البلاد المائية من جهة ، ويحفظ حق المستثمرين من جهة أخرى، خاصة المستثمرين الصغار منهم.

ثالثا: تكوين لجنة على أعلى مستوى برئاستكم أو رئاسة سمو ولي العهد تبحث المشكلة وتقدم الاقتراحات اللازمة للمقام الكريم لتطويق خطورة المشكلة.

هذا وقد ترون - أيدكم الله - أن لا يترك هذا الامر بصفة مستقلة لوزراة الزراعة والمياه، لأن وزراة الزراعة أصبحت متورطة في هذا الأمر، ولكون الهدف من هذه اللجنة هو الوصول الى الحل الهادف، وليس الى إضاعة الوقت في من هو المتسبب ومن هو صاحب الاحصائيات الدقيقة. لذلك فقد ترون أن تكون هذه اللجنة لجنة موضوعية علمية محايدة وممن تختارونهم من أعلى المستويات في البلاد.

الأردن يتهم المملكة بتجاوز حصتها في حوض مائي مشترك

إتهم الأردن في السادس عشر من نوفمبر الماضي المملكة بتجاوز حصتها في مياه جوفية مشتركة. وقال وزير الزراعة الأردني فايز الخصاونة، أن المملكة العربية السعودية ربما تكون تضخ كميات زائدة عن حصتها من حوض مياه جوفية تتقاسمه مع بلاده في المنطقة الواقعة على الحدود بين البلدين.

وأضاف الخصاونة بـ(أن معلومات غير نهائية وصلتنا عن حجم استخدام هذا الحوض من قبل السعودية وبعضها يشير الى ان هناك ضخا زائدا من الجانب السعودي مقابل ضخ محدود ومحكم على الجانب الاردني(. وتابع: (إن دراسات أولية أظهرت أن السعودية زادت ضخها الي حوالي مليار متر مكعب فى الموسم الزراعي الأخير، في حين أن الأردن لا يسحب أكثر من حوالى ٦٥ مليون متر مكعب سنويا من الحوض).

وقال الخصاونة أن الخبراء الأردنيين (يعكفون حاليا على دراسة للحوض لتحديد طبيعته وإن كان مشتركا أم لا، وأين نهايته، حتى يتسنى لنا تعديل نمط الاستخدام). واضاف (أنه إذا وجدت الدراسات أن الحوض مشترك وغير متجدد، فعلينا أن نأخذ حقنا كاملا) لكنه لم يوضح الاجراءات التي قد يلجأ الأردن إليها.

تعداد سكان السعودية:
الى أي مقدار يقترب من الصحّة؟

شكّك مراقبون في صحّة الإحصاءات التي أعلنتها مصلحة الإحصاء التابعة لوزارة المالية السعودية والتي نشرت في الثاني عشر من ديسمبر الماضي، والقاضية بأن عدد سكان المملكة الإجمالي قد وصل الى ٩٢١٦ مليون نسمة، بينهم ٣١٢ مليون مواطن سعودي، و٦٤ مليون شخص من الوافدين، أي ما نسبته ٢٧٪ من مجمل السكان.

ويتردد المراقبون في قبول النتائج الأولية للتعداد السكاني الذي أجري في سبتمبر الماضي، ريثما تنشر كامل الإحصاءات المتعلّقة بذلك.. وتختلف نتائج الإحصاء عن تقديرات الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ لعدد السكان السعوديين، حيث أشارت الى أن السعوديين يقدرون بنحو ٩ ملايين نسمة، في حين بلغ تعداد الوافدين خمسة ملايين وافد.

وكانت المملكة قد أجرت (حصرا) للسكان عام ١٩٦٢، ثم أعلنت نتائجه، التي لا تزيد عن خمسة ملايين نسمة، وقد أعلنت نتائج الحصر الأولية لكن الحكومة سرعان ما تراجعت وأعلنت إلغاءها لذلك الحصر.

وفي عام ١٩٧٤، أجري إحصاء آخر للسكان لم تعلن نتائجه، وأشيع في الأوساط الرسمية أن عدد السكان حينها لم يزد عن خمسة ملايين نسمة، ولهذا تمّ اعتماد الأرقام السابقة التي اعتمدت التخمين والتي تقول بأن عدد سكان المملكة بلغ نحو ثمانية ملايين نسمة.

ومع أن الحكومة السعودية كانت خلال العقود العديدة الماضية حريصة على عدم إجراء إحصاء للسكان، إلاّ أنها في الوقت نفسه كانت أشدّ حرصا على تضخيم عددهم، وتداول رقم كبير!.

لقد أصبح تعداد السكان موضوعا سياسيا شديدة الإثارة، ومن غير المعلوم ما إذا كانت تفاصيل الإحصاء الأخير ستنشر أم لا. فالحكومة السعودية اعتبرت قضية ضآلة السكان مسألة بحاجة الى زمن للإعتراف بها، ذلك أن الكثيرين سيتساءلون: وماذا بعد. أين الأموال وثروات البلاد الضخمة؟. وهناك أمر آخر شديد الحساسية على الصعيد المحلّي، وهو كم يبلغ تعداد كل منطقة، وبالتالي ما هي حصتها في الحكم؟. وكان عديد من الصحف ومراكز الدراسات قد أشاروا الى أن أحد أهم أسباب عدم نشر إحصاءات عامة أو تفصيلية لعدد السكان يعود الى خشية الحكومة السعودية من نشر أرقام صحيحة لعدد المواطنين الشيعة في المملكة.

صفقة نفطية بين
شركة سعودية وروسيّة

ذكرت نشرة ميدل ايست إيكونوميك سيرفي (ميس) في عددها الصادر في الثلاثين من نوفمبر الماضي أن شركة النمر للبترول السعودية الخاصة التي تقوم حاليا بتطوير حقل نفط في اليمن قد أتمت شراء شركة النفط الروسية بتروساخ.وقالت النشرة أن الصفقة تشمل حصة بتروساخ في شركة بتروساخ المشتركة التي تتولى العمل في منطقة امتياز للغاز والنفط في حوض بوجرانيتشني بجزيرة سخالين في شرق روسيا.

وقالت النشرة (ميس) أن الصفقة التي أبرمتها شركة النمر تشكل جزءا من حملتها لتوسيع نطاق عملها في مجال صناعة النفط والغاز على المستوى الدولي، هذا وينحصر نشاط الشركة في عمليات التنقيب والانتاج في اليمن وروسيا ورومانيا.الجدير بالذكر أن شركة النمر تسيطر على ٤٩ بالمائة من مصفاة عدن، ويقوم مدير الشركة بن محفوظ برعاية مصالح أمراء كبار في العائلة المالكة في هذه الشركة حسب ما ورد في تقارير شركات نفط عالمية.

كمال أدهم فضيحة مالية وجاسوسية

وافق الشيخ كمال أدهم رئيس الاستخبارات السعودية السابق المتورط في فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي، على عدم ممارسة أي نشاط في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة بشكل دائم وعلى دفع غرامات مدنية بقيمة ١٣ مليون دولار .

وتقول صحيفة القدس التي أوردت النبأ في عددها الصادر في الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي، بأن المبلغ المذكور هو الدفعة الاولى من غرامة قدرها ١٠٥ مليون دولار وافق ـ كمال أدهم ـ على دفعها للسلطات المصرفية الاميركية في يوليو من العام المنصرم بعد أن اعترف بارتكاب مخالفات للقانون المصرفية لولاية نيويورك.

وكان أدهم قد اعلن في حينه استعداده للتعاون مع المحققين في فضيحة انهيار بنك الاعتماد، حيث كان أدهم أحد كبار المقترضين منه.

وتجدر الاشارة الى أن كتابا يفترض صدوره في بداية هذا الشهر تحت عنوان (الارباح الكاذبة : القصة السرية لبنك الاعتماد والتجارة الدولي أكثر امبراطوريات المال فسادا في العالم) لمؤلفيه بيتر ترورويل مراسل صحيفة وول ستريت جورنال ولاري غوروين مراسل مالي معروف وصاحب كتاب (قضية كالفي) عن الفضيحة الخاصة بمصرف بانكا أمبروزيانو الايطالي.

ويتحدث مؤلفا الكتاب عن أصل نشأة بنك الاعتماد بالقول أن البنك تأسس في أواخر السبعينات بتشجيع من وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، التي تسترت على نشاطاته واستفادت من أعمال الاحتيال المصرفي فيه باستخدام أموال المودعين في تمويل العمليات السرية للاستخبارات الاميركية.

وقد أورد الكاتبان أسماء عدد من المؤسسات والمسؤولين والمتعاملين مع بنك الاعتماد ثبت تورطهم في نشاطات الوكالة، وألمح الكاتبان الى أن ثمة أسماء أخرى لم تكشف التحقيقات عنها في الفترة الراهنة.

تعيين دبلوماسي سعودي رفيع في الأردن

قالت السفارة السعودية في العاصمة الأردنيّة عمان في السابع من ديسمبر الماضي، أن المملكة ستعين دبلوماسيا رفيعا كقائما بأعمال سفارتها في الاردن، في خطوة وصفها متفائلون بأنها ستبعث آمالا بالمصالحة بين الرياض وعمان منذ أزمة غزو العراق للكويت قبل نحو عامين ونصف.

وقالت السفارة السعودية أن محمد عبد الرحمن البسام القائم بالاعمال السابق في غينيا سيحل محل القائم بالاعمال الحالي عبد الرحمن الناصر كرئيس للبعثة الدبلوماسية السعودية، ونقلت وكالة رويتر للأنباء عن مصدر في السفارة السعودية أن البسام وزير مفوض، في حين أن الناصر كان على درجة سكرتير أول، ولكن المصدر وصف التعيين الجديد بأنه تغيير معتاد.

تجدر الإشارة الى أن المملكة سحبت سفيرها من العاصمة الأردنيّة بعيد إحتلال الكويت من قبل العراق، تعبيرا عن غضبها واحتجاجها على الموقف الأردني الرسمي من حادثةالغزو، ومنذ ذلك الحين جرت محاولات لإستعادة الودّ المفقود بين البلدين، إلاّ أن المملكة لم تبد حماسة لإعادة العلاقات الى وضعها السابق لسببين أساسيين ـ كما يقول مطلعون ـ الأول: أنها لا

لا تريد أن تتحمّل أعباءا مالية إضافية تحتمها طبيعة العلاقة الماضية بين البلدين، والثاني: أن الملك فهد يريد اعتذارا بطريقة ما من القيادة الأردنية عن موقفها من الأزمة، وهو أمر ترفض الأردن القيام به، وكانت آخر محاولات الوساطة قد قام بها الملك الحسن الثاني في نوفمبر الماضي، ولكنها لم تكلل بالنجاح.

وتأكيدا لرأي المحللين، وخلافا لنظرة الدبلوماسيين السعوديين تجاه التعيين الجديد، فإن مصادر أردنية رسمية قالت أن التعيين جاء كإشارة ايجابية وطيّبة فيما يتعلق بتحسين العلاقات.

الأميركيون - وليس الحكومة السعودية - يمنعون مجنداتهم من قيادة السيارات في المملكة!

نقلت وكالة رويتر للأنباء عن ضباط أميركيين في الثاني من ديسمبر قولهم، أن القادة الامريكيين منعوا المجندات الامريكيات من قيادة السيارات بالمملكة العربية السعودية. وعزا الضباط الأمر أن قيادتهم تحاول جعل وجود القوات المسلحة الامريكية في السعودية أقلّ علانية وإثارة، وكان الظهور السابق أبان أزمة الخليج قد أثار بالفعل إستياءا عاما وشديدا في صفوف المواطنين.

تجدر الإشارة الى أن قرار منع المجندات الامريكيات من قيادة السيارات في المملكة صدر في الثلث الأول من نوفمبر الماضي.

وتشعر الإدارة الأميركية في الوقت الحالي، بأن من واجبها مساعدة العائلة المالكة التي هي بحاجة ماسّة الى من يقف معها في مواجهة الإنتقادات اللاذعة التي تتهمها بمعالأة الأميركيين. الطريف هنا أن قرار منع الأميركيات من قيادة السيارات جاء من قبل القادة الأميركيين وليس من قبل الحكومة السعودية التي طالبها الكثيرون باتخاذ الخطوات اللازمة القاضية باحترام الأجانب لقوانين المملكة وعادات شعبها وتقاليده.

والقرار الأميركي كشف عن وجود قوات أميركية مرابطة بشكل دائم في المملكة، وهو ما كان قد نفاه الأمراء السعوديون مرارا وتكرارا، مؤكدين على وعد قدموه لشعبهم بأن الحكومة ستطلب من كل القوات الأجنبية الخروج من البلاد في حال انتهاء مهمتها، ويبدو أن مهمتها لم تنته بعد، خاصة مهمة المجندات اللاتي لم يكن وجودهن قبل أزمة الخليج حاضرا للعيان كما هو عليه الآن.. كما كشف القرار بأن المملكة لا تمتلك سلطة القرار على هذه القوات الأميركية حتى في شأن بسيط كمنع المجندات من قيادة السيارات.

وكان دبلوماسيون غربيون في الرياض قد لاحظوا أن ما يسمونه بالتيار الأصولي في المملكة يستفيد من ممارسات البعثات الدبلوماسية الغربية في المملكة للطعن في الحكومة السعودية، وقد سبق للحكومة السعودية أن أبدت رغبتها لدى البعثات الأوروبية بضرورة تخفيف احتفالاتها هذا العام بأعياد الميلاد، وعدم الظهور العلني أو عرض دعوات علنية كالتي كانت تجري في الأعوام السابقة وذلك حرصا على حياة الدبلوماسيين أنفسهم، وتخفيفا على الحكومة من الأعباء التي تتحملها بسبب ذلك. ويعتقد هؤلاء الدبلوماسيون، أن قرار القيادة العسكرية الأميركية بمنع المجندات من قيادة السيارات في المملكة، على رغم ما يتضمن من مخالفات للقانون العسكري الأميركي، قد جاء بناء على رغبة رفعها المسؤولون السعوديون الى الحكومة الأميركية، وقد تفهمت الأخيرة الأوضاع والظروف السعودية الخاصة، وضرورة عدم إعطاء التيار الأصولي! مبررات إضافية لمهاجمة العائلة السعودية المالكة.

إعفاء مدير حرس الحدود السعودي من منصبه

أمر الملك فهد بإعفاء مدير عام سلاح الحدود الفريق ركن أحمد بن عبدالمحسن البهلال من منصبه. ونسبت وكالة الانباء السعودية الى أمر ملكي في وقت متأخر من مساء الحادي عشر من ديسمبر الماضي قوله، أن الفريق البهلال قد أحيل على التقاعد بناءا على طلبه.

من جهة أخرى أنهى الأمر الملكي خدمة اللواء سابق بن فوزان الفوزان وأحاله على التقاعد، ولم تذكر وكالة الأنباء السعودية سبب إنهاء خدمته. ولكن من الملاحظ أن حملة التبديلات والتعيينات الحكومية في المراكز العسكرية العليا قد ازدادت خلال العامين الماضيين، فسّرها المراقبون بأنها مرتبطة بأزمة الخليج الأخيرة أو بذيولها وانعكاسات ذلك على القوات المسلحة السعودية.

لا تقدّم في المفاوضات السعودية اليمنيّة

اختتم مسؤولون يمنيون وسعوديون في العاصمة اليمنية صنعاء، في الثاني من ديسمبر الماضي جولة رابعة من المفاوصات بشأن نزاع على مناطق حدودية يعتقد أن بعضها غنية بالنفط، دون تحقيق نتيجة تذكر.

وجاء في بيان مشترك صدر بعد الاجتماع، أن المحادثات عقدت في (جو ودي) وأن الطرفين إتفقا على استئناف المحادثات في الرياض منتصف هذا الشهر (يناير).. ولاحظ مراقبون أنه وكما حدث في جولات المفاوضات الثلاث السابقة والتي عقدت في جنيف وجدة والرياض في سبتمبر ونوفمبر الماضيين، لم يشر أي من الجانبين تحديدا الى تحقيق تقدم حتى بشأن جدول المحادثات.

وقال البيان المشترك الأخير أن خبراء من الدولتين تبادلوا وجهات النظر بشأن أثر المفاوضات على حقوق ومصالح الجانبين. وقال اليمن أن مطالبة السعودية بمناطق حضرموت ومأرب والجوف باعتبارها جزءا من أراضيها تفرض ضرورة تسوية النزاع الحدودي بينهما في أسرع وقت ممكن، خاصة وأن اليمن يرى أن له مطالبات كبيرة بمناطق سعودية (جيزان ونجران وعسير) وذلك بموجب اتفاقية الطائف الموقعة عام ١٩٣٤م.

تجدر الإشارة الى أن المباحثات الأخيرة استغرقت أربعة أيام انتهت في الثاني من ديسمبر الماضي.. ومن الملاحظ أن الآمال اليمنية التي عُلّقت على هذه الجولة قد انهارت، فقد كان اليمنيون يأملون بحث مقترحهم الذي قدّمه الوفد اليمني الى المباحثات في جدة والرياض. وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد دعا مؤخرا الى إنجاح المفاوضات بطريقة تضمن حقوق الطرفين وترسخ الإستقرار في المنطقة.

كما نُقل عن وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية عبد العزيز الدالي قبيل البدء بجولة المفاوضات قوله أنه يأمل بأن تخرج جولة المفاوضات بنتائج ملموسة. لكن أيا من هذه الآمال لم يتحقق. في حين أن رئيس الوفد السعودي للمفاوضات السيد مطلب النفيسة كان حذرا إدراكه حجم ما يمكن أن تحققه المفاوضات، فهي موضوع سياسي قبل أن يكون فنيا. وبالنسبة للنفيسة فإن مجرد تحديد موضوع المفاوضات أمرا صعبا (من الصعب في الوقت الحاضر الدخول في تفاصيل حول ما يبحث في هذه الجولة)!.

وكانت العلاقات بين المملكة واليمن قد توترت بسبب موقف صنعاء المؤيد للعراق خلال أزمة الخليج، وزاد من حجم المشكلة العالقة بين البلدين طرد ثلاثة أرباع المليون من العاملين اليمنيين في السعودية، ثم إنذار الرياض شركات نفط غربية بعدم التنقيب عن النفط في مناطق تعتبرها أراض سعودية.

أمر ملكي بفصل سبعة من هيئة كبار العلماء

مخاوف من انفلات عام وشيك في المملكة

في خطوة مثيرة، أصدر الملك فهد أمرا ملكيا في الثالث من ديسمبر الماضي بفصل سبعة أعضاء في هيئة كبار العلماء، وجاء في بيان نشرته الصحافة المحلية أن الاعضاء السبعة (لم تعد ظروفهم الصحية تمكنهم من الاستمرار في العمل). والعلماء السبعة الذين تمت اقالتهم هم : الشيخ ابراهيم بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، وسليمان العبيد، وعبد العزيز بن صالح، و عبد الرزاق عفيفي، وعبد الله خياط، وعبد المجيد حسن، وصالح بن غصون. وكان هؤلاء العلماء قد رفضوا التوقيع على بيان هيئة كبار العلماء الصادر في السابع عشر من سبتمبر الماضي والذي أدان فيه الموقعين على مذكرة النصيحة وماورد فيها من موضوعات، واتهم الموقعين عليها (بترويج أسباب الفرقة وزرع الضغائن واختلاق المثالب.. وبالانحراف الفكري والالتزام بمبادىء جماعات وأحزاب أجنبية). وقد رفض هؤلاء العلماء السبعة التوقيع على بيان الهيئة متعذرين بالظروف الصحية.

وهو عذر استخدمه أربعة من العلماء السبعة المشمولين بقرار الفصل، خلال الدورة الاستثنائية للهيئة المنعقدة في الرياض في يومي الثامن عشر والتاسع عشر من شهر ذي القعدة عام ١٤١١هـ، حيث صدر بيان يستنكر طريقة توزيع العريضة التي أصدرها نحو خمسمائة من رجال الدين المنتمين للتيار السلفي المعارض في شهر مايو ١٩٩١م، والتي أثارت ردود فعل كبيرة داخل المملكة وخارجها، بعد الانتشار الواسع للعريضة في مناطق مختلفة من المملكة، الامر الذي أثار مخاوف العائلة المالكة من أن تؤدي هذه العريضة الى نتائج خطيرة على الصعيد السياسي الداخلي، دفعت الحكومة السعودية الى تحريك هيئة كبار العلماء للتصدي لهذه العريضة، باصدار بيان يشجب طريقة توزيع العريضة. وقد تغيب عن هذه الدورة الاستثنائية أربعة علماء من أعضاء الهيئة وهم : عبد الله الخياط، سليمان العبيد، ابراهيم بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ وعبد المجيد حسن، لنفس السبب (لظروف صحية).

وأيا تكن أسباب تغيب هؤلاء العلماء، فإن اوساطا صحفية وسياسية عربية وأجنبية شعرت بأن ثمة شيئا آخر غير طبيعي يلف القضية، خصوصا وأن تغيب هؤلاء العلماء السبعة هي من الحالات النادرة على طول دورات الهيئة، مع حساب أن التغيب في الحالتين تم في ظروف غير اعتيادية تشهدها المؤسسة الدينية والهيئة الحاكمة على حد سواء.

فقد نقل مراسل رويتر بعد صدور قرار الملك بفصل الاعضاء السبعة في هيئة كبار العلماء عن ديبلوماسيين في منطقة الخليج قولهم بأن قرار الفصل الصادر بحق هؤلاء العلماء هو بسبب امتناعهم عن توقيع بيان هيئة كبار العلماء يستنكر فيه مذكرة النصيحة.

ومن جهة ثانية ذكرت مصادر سياسية مطلعة بأن مرسوم الملك فهد الصادر في الثاني من ديسمبر الماضي بتعيين عشرة أعضاء جدد في هيئة كبار العلماء، يستهدف بدرجة أساس إضعاف موقع الهيئة، حيث يقول خبير سعودي في الشؤون الدينية أن الاعضاء الجدد ليسوا من ذوي الكفاءات الفقهية العالية، لافتقارهم الى ملكة الافتاء واستنباط الاحكام والاجتهاد في الموضوعات الشرعية المتجددة، والاعضاء الجدد هم: ناصر بن حمد بن راشد الرئيس العام لديوان المظالم، ومحمد بن عبد الله السبيل الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف، ومحمد بن سليمان البدر، وعبد الرحمن بن حمزة المرزوقي، وعبد الله بن عبد المحسن التركي، ومحمد بن زايد آل سليمان، وبكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الوهاب بن ابراهيم أبو سليمان، وصالح عبد الرحمن الاطرم، وعبد الله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ وزير العدل الحالي. وبذلك يصل عدد اعضاء الهيئة الى ٢١ عضوا بدلا من ١٧ عضوا.

وتعلق مصادر مقربة من التيار السلفي على المرسوم الملكي بأن الملك أخطأ من حيث أصاب، فقد طالبت مذكرة النصيحة في تناولها لباب (دور العلماء والدعاة) بـ(تعزيز دور هيئة كبار العلماء بتعيين ذوي الفضل والمشهورين بالقدرة والاجتهاد.. وذلك بناء على ترشيح جهات شرعية، كقضاة المحاكم، وأعضاء الافتاء والارشاد، ومجلس القضاء الاعلى وأساتذة الشريعة، وأن تكون المفاضلة بينهم على أساس قبول الامة لهم وتجربتهم الشرعية). وتقول هذه المصادر أن المرسوم الملكي كان يستهدف اضعاف هيئة كبار العلماء وليس تعزيزها، من خلال ادخال عناصر غير مشهورة بالتفقه والاجتهاد. وذهب آخرون للقول بأن المرسوم الملكي قد أقرّ الخطوة الاولى باتجاه (علمنة الهيئة).

وعلى أية حال فإن قراري الاعفاء والتعيين، قد أثارا ردود فعل مختلفة في الاوساط المحلية والاجنبية، وقد تباينت التصورات حول خطوة الملك تلك، فقد كتبت ميري كولفن مقالا في صحيفة صنداي تايمز في عددها الصادر في الثالث عشر من ديسمبر الماضي (الاصوليون يهددون بشن حرب مقدسة ضد العائلة المالكة) تناولت فيه خلفيات القرار، والحاجات الجديدة التي تبلورت لدى علماء المؤسسة الدينية، واختارت الكاتبة مذكرة النصيحة للتدليل على التطلعات العملية التي يحملها العلماء ورجال الدين في المملكة، والتي تحولت مع مرور الوقت الى عامل رئيسي من عوامل الصراع بينهم وبين الحكومة. تقول كولفن (لقد زجت السعودية

داخل صراع مفتوح بين عائلة آل سعود الحاكمة والمؤسسة الدينية ذات القوة المتنامية. وقد أُجبر الملك على اتخاذ خطوة لم يسبق لها مثيل بطرده أكثر (نحو) من نصف المجلس الديني للبلاد (هيئة كبار العلماء)، بسبب دعمهم الضمني لعريضة تنتقد حكمه).

وتقول كاتبة المقال (تكشف خطوة الملك فهد عن الضغط المتزايد من جانب الاصوليين الدينيين - السلفيين - الذين يريدون أن تسير السعودية وفق القانون الاسلامي الصارم. فقد استخدم السبعة العلماء الاعضاء في هيئة كبار العلماء المطرودين، المرض كمبرر لعدم حضور اجتماع دُعوا اليه لشجب العريضة الموقعة من قبل ١٠٧ (١٠٩) من رجال أعمال وعلماء كبار).

وتمضي الكاتبة للقول (وبعد شهور من الانتظار أرسل الملك أخيرا رسالة يقول فيها (بأنهم كانوا من الواضح مرضى جدا للقيام بواجباتهم وقام بتعيين ١٧ عالما مكانهم، لتوسعة المجلس).

وتعلق الكاتبة قائلة (ورغم أن الملك فهد هو الحاكم المطلق، فإن شرعيته السياسية تستند على زعمه بأنه يحكم مجتمعا اسلاميا. وخلال سنوات عديدة مضت غيّر لقبه الرسمي الى خادم الحرمين الشريفين).

وتقول الكاتبة (الملك يعيّن - أعضاء - المجلس ويدفع له، ولكن ليس بمقدروه تجاهل نظراته. فالمجلس يقوم بتفسير القرآن - أي دستور البلاد - ويقوم باستنباط البيانات الدينية - الفتاوى - وفي الماضي كان - الملك - يستخدم - المجلس - لاضفاء الشرعية على قراراته).

وتمضي الكاتبة (لقد تصاعدت الخلافات بين العائلة المالكة والوهابيين، أتباع التيار الاسلامي السلفي القوي في السعودية. إن التطرف المتصاعد مؤخرا يعود تاريخه الى حرب الخليج حين سمح الملك فهد لـ ٥٠٠ ألف جندي من قوات التحالف بالقدوم الى السعودية. وقد عارض المحافظون المتشددون حضور الكفار الاجانب).

وتعلق كاتبة المقال قائلة (وحتى تاريخ صدور قرارت الطرد، كان الملك فهد يسعى الى استقطاب التيار الاورثوذكسي عبر منح البوليس الديني سلطة أكبر وعدم السماح للمرأة بقيادة السيارة. ولكن العريضة كانت تصريحا حقيقيا بالحرب الدينية).

وتختار الكاتبة الخطوط العريضة للموضوعات الرئيسية في مذكرة النصيحة (فقد طالبت - العريضة - بتغييرات داخل المجتمع السعودي بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية، وانتقدت الحكومة نتيجة الفساد، متهمة اياها بتضييع البلايين من الدولارات لتمويل الانظمة الملحدة).

(كما هاجمت - الوثيقة - السياسة الخارجية للملك لرعايته مصالح الحكومات الغربية). وقد وجه كتاب المذكرة اللوم للحكومة بسبب (الاخفاقات الناجمة عن كافة اشكال الفساد الاداري والاجتماعي والاقتصادي، والرشاوي المنتشرة بصورة واسعة ،والمحسوبية، والاضعاف الكبير للمحاكم. كما تعرضت - المذكرة - للنقص الشديد للحريات السياسية والتعذيب من قبل جهازي الامن والشرطة).

وعن طريقة انتشار المذكرة تقول الكاتبة (وحين رفضت الحكومة منح إذن بتوزيع العريضة في السعودية، قام المؤلفون بارسال نسخ مصوّرة عبر البريد ونشره في الصحافة العربية الخارجية).

أما عن رد فعل الملك حيال المذكرة فتقول الكاتبة (وكان تباطىء الملك عن ابداء رد فعل - حيال المذكرة - قد أثار قلق السعوديين من أنه لم يكن قادرا على السيطرة على الازمة، وكان قد قام بصورة فعلية بالوفاء بوعده لتأسيس مجلس للشورى ، والذي كان قد أعطى صوتا سياسيا خارج العائلة المالكة).

وحول نظرة رجال الدين والعلماء لنمط الحياة السائد داخل العائلة المالكة تعلق الكاتبة (إن نمط حياة - الملك فهد - المترفة قد تقلص بسبب المرض، ولكن كثيرا من الامراء السعوديين قلدوا ذلك النمط من الحياة وهو يعتبر انحطاطا من وجهة نظر المؤسسة الدينية).

من جهة ثانية أذاع راديو صوت أمريكا في الثاني عشر من ديسمبر الماضي حديثا حول تنامي الخلاف بين المؤسسة الدينية والعائلة الحاكمة، مشددة على أن قرار الملك باعفاء عدد من العلماء وتعيين آخرين مكانهم، يكشف عن اتساع رقعة الخلاف داخل المؤسسة الرسمية.

وكرد فعل من جانب الحكومة، صدر بيان رسمي في الرابع عشر من ديسمبر يندد فيه ما جاء في تقارير الصحافة الاجنبية، واعتبرها حملة اعلامية تستهدف تشويه سمعة المملكة، مؤكدا على عدم وجود خلاف بين الحكومة والمؤسسة الدينية. وأضاف البيان بأن الملك قد وجه شكره وتقديره للعلماء السبعة المعفيين، لما بذلوه من جهود طيبة أثناء قيامهم بالعمل في الهيئة. وأكد البيان على أن ما جاء في وسائل الاعلام الاجنبية عار عن الصحة، وأن الحقيقة هي ما وردت في بيان الاعفاء فحسب.

بيد أن البيان السعودي، لم يضع حدا لتساؤلات واهتمامات الصحافة الاجنبية، فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر في السابع عشر من ديسمبر الماضي رسالة لها من العاصمة السعودية الرياض جاء فيها (أن الاسلاميين النشطين برزوا كصوت قائد للاصلاح السياسي في هذا البلد، يطالب بدور أكبر في اتخاذ القرار من منظور اقامة دولة اسلامية أكثر أصولية في السعودية).

ونقلت الصحيفة عن رجل أعمال في جدة (أن الحكومة السعودية لن تقوم بشيء تجاههم لأنهم يمثلون نصف الشعب) ونقلت عن أحد سكان مدينة جدة يصف فيه قوة التيار السلفي (لديهم نفوذ كبير في الشارع.. ويذهب للاستماع الى محاضراتهم آلاف الشباب). وقالت الصحيفة بأن (الاسلاميين وزعوا في كل مكان منشورات تدين الفائدة عندما دعى بنك الرياض مؤخرا لبيع مزيد من أسهمه. لكن عندما بدأ مؤخرا أحد وعاظ مسجد في الرياض تنظيم تظاهرة ضد مرسوم ملكي يقضي بمنع - الخطباء والوعاظ - ادخال السياسة في الوعظ تلقى تحذيرا من جانب الحكومة بأن المشاركين في التظاهرة لن يبقى منهم أحد سالما).

وذكرت الصحيفة بأن (المطاوعة قاموا بتحطيم صحون لاستقبال ارسال القمر الصناعي من البرامج التلفزيونية الاجنبية، حيث تعد من وجهة نظرهم فسوقا).

الجدير بالملاحظة أن مصادر مقربة من العائلة المالكة ذكرت بان ثمة تخوفا كبيرا يسود أوساط العائلة من أن تؤدي انتشار الكاسيتات والانتقادات العلنية الى انفلات عام، بعد أن ظهر عجز الحكومة عن احتواء حركة النقد المتصاعدة في كافة أرجاء المملكة.

خطاب يكشف عجز الامراء عن مواجهة التيار السلفي

الملك يؤكد على المجالس المفتوحة وسرية النصح

الملك يتودد بضعف للعلماء ورجال الدين ، بعد أن اعترف بالخلاف معهم ، ودعا لوقف تدفق الكاسيتات الناقدة لسياسات العائلة المالكة الى العامة

فؤاد إبراهيم

خطاب الملك فهد الذي ألقاه بحضور علماء ومشايخ نجد في التاسع عشر من ديسمبر الماضي، كان مفاجئا في محتواه، رغم أن الجهات الدينية والسياسية والإعلامية المهتمة به سواء كانت داخل المملكة أو خارجها اعتبرت نشره، وبالطريقة التي نُشر بها، (انتقاصا) للملك ومكانته المفترضة، ورأى عدد من المراقبين أن اعتماد الملك الخطاب الإرتجالي لم يخدمه في إيصال ما يرغب في إيصاله من آراء وأفكار، وألقى بعض الإعلاميين السعوديين اللوم على مستشاري الملك بأنهم لم يحسنوا نصحهم للأخير حين زيّنوا له (فضائل) الخطاب الإرتجالي، الذي هو برأي معظم المثقفين والمتعلمين وربما معظم المواطنين السعوديين وغيرهم فوق طاقة الملك.

وفي الحقيقة كان من الطبيعي أن نبدأ بهذه البداية، لأن قدرة الملك على التعبير قد خانته أكثر من مرّة فقال أمورا لم يكن يقصدها، وعبّر عن قضايا خلاف ما يريد قوله، وفي كثير من المواقع لم يستطع الملك أن يقول ما يريد قوله فعلا، ومن هنا جاءت أهمية مراجعة خطاب الملك، لا من حيث اللغة، فهذا ليس من مهماتنا، ولكن من حيث مقاصد الخطاب وقراءة ما بين الأسطر، وشرح النوايا والأغراض، والتي كانت في الغالب غامضة. ومن المتوقع - وهو ما بدأت بوادره فعلا في الأوساط السلفية - أن يُستغلّ الخطاب، شكلا ومضمونا في غير صالح الملك.

****

موضوع الخطاب مهم، فهو يبحث مسائل متعددة: التعبير عن الرأي، النقد والإصلاح ووسائلهما، العلاقة بين رجال الدين والحكومة، شرعية النظام وموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية وغير ذلك. وغير هذا، فإن الخطاب تضمن عبارات وآراء صريحة لم تكن فيما مضى تقال مباشرة، بل كانت تُنقل عبر واسطات دينية وإعلامية الى الرأي العام المحلي. لكن الملك فهد قرّر هذه المرّة أن (ينزل الى الميدان) بنفسه، محاولا توضيح وجهات نظره في أمر يعتبره أمراء العائلة المالكة من أخطر ما مرّ بمملكتهم من مشاكل طيلة العقود الستة الماضية، ألا وهو موضوع: معارضة الجهات الدينية السلفيّة للحكم السعودي.

يمكن لقارىء الخطاب ان يلحظ حقيقة اعتدال الملك في موقفه، فقد كان أقرب الى الدفاع عن النفس منه الى الهجوم على معارضيه، وكان أقرب الى الإعتذار منه الى التبرير، وكان في خطابه أقرب الى النصح منه الى التهديد كما فعل قبل نحو عام. مع هذا فإن الخطاب حوى تحذيرات واتهامات وادعاءات سنتحدث عنها في الفقرات التالية.

ولكن: لمَ قال الملك أمورا كانت قد قيلت بالنيابة عنه وتردد صداها من مختلف أجهزة الإعلام؟. لمَ اختار الملك الخطاب العلني، ولم وجّه حديثه خلال استقباله غير الإعتيادي للعلماء وفي المدينة المنورة، ولمَ كان بين الحضور والمستمعين لخطابه (فقهاء) أقالهم من هيئة كبار العلماء قبل نحو اسبوعين من تاريخ خطابه، بحجة مرضهم وعيّن مكانهم عددا من (الخطباء)؟.

ثم بعد كل هذا، هل يعكس الخطاب حقيقة ضعف موقف العائلة المالكة، وتصاعد حمى المعارضة الداخلية - السلفية بوجه خاص - وتنامي قواها؟. وهل أرّيد من الخطاب أن يكون باردا كيما يتم امتصاص موجات التوتر والتشنّج المتزايدة والتي سببتها إقالة الملك الجماعية لفقهاء هيئة كبار العلماء؟. وهل يمكن أن يعتبر الخطاب تحذيرا أوليّا بتصعيد الصراع وتبريرا لقمع قادم؟.

رسالة الملك من خلال خطابه كانت محددة وتلخصت في الآتي:

- النصح العلني من خلال المنابر والكاسيتات والمنشورات ممنوع وضار.. مجالس الملك وولي عهده مفتوحة لسماع الآراء، وهو يتمنّى من مشايخ نجد أن يطرقوا بابه. - إن العائلة المالكة تحترم طلبة العلم الشرعي ورجال الدين. - المملكة هي الدولة الوحيدة التي تطبّق شرع الله.

ما الذي أزعج الملك؟

الملك منزعج جدا من نشاط التيار السلفي، ومنزعج أكثر كونه لا يستطيع استخدام كافة الأدوات التي يمتلكها في مواجهته.. وقد أثار الملك فهد نقاطا عديدة في خطابه ترشدنا الى جوهر اعتراضاته.

من بين الأمور التي اعترض عليها الملك: علنيّة النقد. إن أصل النقد - من وجهة نظر العائلة المالكة - غير مقبول، وهذا أمر ليس بمستغرب من نظام عائلي ملكي مستبد.. ولكن الأمراء الحاكمين يدركون حقيقة أن المملكة التي قامت على أسس وقواعد دينية (الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) أتاحت لبعض المنتقدين والمعترضين مظلّة لممارسة واجبهم الديني، سواء بإسم نصيحة الإمام الحاكم أو بحجة ممارسة الواجب الشرعي، ومن هنا نلحظ أن الصدام بين العائلة المالكة وبين المعترضين عليها تدور في أكثر الأحيان حول عناوين واضحة: النصيحة، الأمر بالمعروف، النهي عن المنكر، وليس غريبا بعد هذا أن أغلب النقاش والإعتراض كان يدور حول حدود صلاحيات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحول حدود المشايخ في أداء الواجب الشرعي، موضوعا وشكلا، وحول وسائل تبليغ النصيحة.

في سبيل الإلتفاف على النقد والمنتقدين، قال الأمراء في البداية، أن الإعتراض والنقد يجب أن يوجه الى الحكام في مجالسهم مشافهة أو مكاتبة وبصورة سرية.. والسرية لا تعطي المنتقد أو الناصح قدرة على إقناع الحاكم بها، ولا تجعله في مأمن إن أفشاها أمامه، وهناك عشرات الأشخاص ومن عيّة المجتمع أهينوا واعتقلوا لأنهم وجهوا نقدا صريحا مباشرا، والأهم من كل هذا (سريا) بل وفي بعض الأحيان اعتقل أشخاص لأنهم عبّروا عن مطالبهم (المادية) وليست المعنوية، بصورة تتنافى والذوق الملكي.

ومن هنا لا ينظر أصحاب الرأي الآخر الى هذه الطريقة سوى كونها تحمل تقزيما لأي مطلب،

وتُفقد المطالب أو المنتقد حصانته وأمنه، وتجعل من عملية الإصلاح غير ممكنة، إذ لا يكفي أن تلفت نظر الحاكم الى أمر ما بل تحتاج في كثير من الأحيان الى الضغط عليه من أجل ذلك، والضغط لا يكون إلا بالعلنية وجذب انتباه الشارع الى حقيقة المشكلة وتحريكه من أجل ممارسة ضغط على الحكام لحلها.

ورغم ان الملك وجد له من المشايخ من يفتي له بأن النصيحة لا تكون إلا في السرّ وإلا تحولت الى ضرر وأنه لا يجوز النقد العلني، إلا أن الرأي السائد والصائب هو أن الشريعة الإسلامية لم تحصر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في طريقة معينة سرية كانت أو علنية، وهو ما أشار اليه السلفيون الجدد في كاسيت (نصيحة الامة) الموجه للمواطنين والذي سُمي بالمدفع العملاق.

واجه الملك فهد دون إخوته الملوك السابقين هجوما علنيا على حكومته وأفراد عائلته الكبيرة التي تمسك المملكة من أطرافها، وهو أمر لم يعتد على ممارسته السلفيون فيما مضى والذين حصروا نصائحهم بالوسيلة المتاحة: الحديث الى الأمير المسؤول مشافهة، أو إبلاغ النقد الى أحد المشايخ الكبار ليبلغها الى الملك. وقد كان النقد فيما مضى من السنين سطحيا وليس جوهريا، كان المراد إصلاح جزئي.

ولكن مع تراكم المشاكل وتعقيد الحياة المعاصرة وتزايد الفساد الذي لم يحل منذ بدايته، زاد من حدة النقد وجاء باليأس من الإصلاح عبر طرقه التي حددتها العائلة المالكة.. فالنصائح تذهب هباءا منثورا، تنقل الى الملك فلا يرى لها جوابا وبعضها مضت عليه سنوات، وهذا ما دفع السلفيين ـ وكانوا الأكثر التصاقا بالنظام، والأكثر إيمانا بأفكاره، والأكثر أملا بصلاحه وإصلاحه ـ الى المكاشفة العلنية، بغرض الإستفادة من قوة الشارع (الجمهور) لفرض الإصلاح الذي يرونه.

العائلة المالكة فتحت بابا صغيرا سمته المجالس المفتوحة لحل مشاكل بعض المواطنين المادية في الغالب، ثم ادعت بأن المجالس هذه من ارقى وسائل التعبير عن الرأي، وأنها تغني عن البرلمان والشورى بل وتتفوق عليها، ثم أضاف الملك في خطابه الأخير أنها وسيلة للنصح أيضا!.. المجالس المفتوحة ـ وحتى هذه اللحظة ـ هي كل شيء، هي مجلس الشورى، وهي وسيلة التعبير الوحيدة عن الرأي والفكر والموقف، وهي محل معالجة المشاكل الفردية للأشخاص مادية كانت أو معنوية، وفوق هذا هي وسيلة الإمتصاص الأولى للمشاكل وتمييع حلولها.

كان خروج النقد الى العلن من قبل السلفيين، وهم آخر من خرج، تعبيرا عن أمرين: الأول، عدم نجاعة أي إصلاح ديني أو سياسي أو إجتماعي يمرّ عبر المكاشفة السرية في المجالس الملكية، فقناة التعبير ليست ضيقة فحسب بل ومخيف استخدامها أيضا. والثاني، أن حدود النقد ومواضيعه اتسعت بشكل كبير، الأمر الذي يتطلّب عملا ضخما لإصلاح ما تم إفساده وتخريبه، ولم يعد التعاطي مع نظام العائلة المالكة وكأنه نظام ديني يحتاج الى إصلاح بعض الأمور فيه، بل أن كثيرا من السلفيين انقلبوا وأصبحوا يعتنقون رأيا يرى الإصلاح الجذري الإنقلابي، وأمر كهذا لا يمكن إقناع العائلة المالكة به، أو الحديث معها بشأنه، أو مجرد التظاهر بتبنيه!.

الملك فهد في خطابه أعلن عن أمرين: أنه ضد علنية النقد أو النصح، لأنها خرق لما كان عليه سلف السلفيين من التناصح بالسرّ، وأن المجالس مفتوحة وقد كانت مفتوحة (وهل قلنا لأحد: لا؟!).

يقول الملك: (أنا لا أعترض على أي انسان يريد أن يقول كلمة فيها فائدة للاسلام والمسلمين ولوطنه، ولكن الملاحظ الخروج في بعض الاحيان عن القاعدة المتبعة من قديم ولا أعتقد أن هذا شيء مفيد). وأضاف: (النصح شيء مرغوب ومطلوب، إنما الذي غير مرغوب فيه: المجاهرة بشكل أو بآخر) وأردف مهددا بأن الدولة كانت قد غضت الطرف عن المنتقدين علنا في الماضي، وأنها لن تقبل بذلك الآن، أما الإطار الذي وضع الملك قوله فيه فهو: (اعتقد ان المجاهرة وإن غضضنا النظر وقتا من الأوقات فمن الطبيعي وأحب أن يكون مفهوما وواضحا لن يغض النظر في شيء أولا يسيء للعقيدة وثانيا يسيء للمصلحة العامة).

وتابع الملك قائلا: (الافضل والاحسن هو أن يأتي الانسان إن أراد أن يتكلم مباشرة أو مشافهة وأراد أن يسجل ما يريد مما خطر في ذهنه يتقدم به كتابة فربما يكون هذا أفضل وأبلغ)، (وما على المواطن إلاّ أن يأتي ويتكلم ويقول ما في خاطره سواء كان كتابة وهذا الأفضل أو مشافهة لنا). ويسوق الملك تبريرا واستنكارا: لمَ أعرض المشايخ عن هذا الأسلوب، هل رأوه عديم الفائدة؟. يقول: (لو أن أبوابنا مغلقة وموصدة أمام المواطنين يمكن يقول الإنسان ليس في يدي حيل ولا قوة إلاّ أن أقول ما في نفسي بشكل أو بآخر في الشارع أو في المسجد أو بأي مكان آخر، ولكن الأبواب مفتوحة والقلوب مفتوحة وهذه رغبة أكيدة)، وكرر الملك أمله (أن من عنده شك أن ولاة الأمور لا يصغون للمخلص ولا الناصح أن يبعد ذلك من ذهنيته تماما).

من الأسلوب الى الموضوع

إذا كان الملك قد استنكر العلنية في النصح، وندد باستخدام الأماكن العامة: (لا يجب أن تستغل لا النوادي ولا المنابر لمحاولة الاساءة من أحد لآخر). وإذا كان قد وجّه نقدا لتوزيع المنشورات والكتابات والكاسيتات (لمسنا شيئا ملموسا من أشياء توزعت كتابات أو كاسيتات او الى آخره هل وصل بنا الأمر أن نعتمد على الإنتقادات وعلى الكاسيتات وعلى الكلام الذي لا يقرب ولا يوحد ولا يأتي بشيء منه فائدة؟).. فقد ركز الملك أيضا على نقد المشايخ الذين أصبح نقدهم عاما شاملا.. فمع أن الملك كان قد استخدم لغة هادئة وكأنه يريد أن يحتوي الطرف المقابل، وأبدى استعدادا لتقبّل النصح، لكنه انثنى ليقول بأن محتوى النقد والحديث الموجه ضده وضد حكومته وعائلته سيء، لأن الخطباء بدأوا يخرجون على المألوف في طرح المواضيع، والمألوف هو: موضوع العقائد، وأنهم راحوا يتدخلون في مواضيع سياسية واجتماعية واقتصادية وهو أمر لم يفعله سلف السلفيين!.

يقول: (المنابر ما جُعلت إلا لأمور معينة محدودة.. إذا أمّ المصلين إمام من الأئمة ترك الواجب الذي يجب أن يستمر فيه الى أمور خارجة تماما عن نطاق الواجب الذي يجب أن يؤديه)، وأضاف بأن تبصير الناس بالعقيدة أهم من أي شيء آخر (أظن هذا هو الواجب يوضح لهم أمور العقيدة، وعظمة العقيدة الإسلامية، وسلاسة العقيدة الإسلامية، وما فيها من الخيرات..أما الخروج عن هذا الشيء فلا أعتقد أنه مفيد ولا بنّاء ولا يستفيد منه أحد لا من بعيد ولا من قريب).

وهنا يشير الملك الى ان بعض المشايخ والخطباء يدعون الإجتهاد ولكن (إذا قام يخبط في الناس شمالا ويمينا وشرقا وغربا. لا أعتقد أن هذا اجتهاد. أعتبره غلطا وغير مفيد وغير بنّاء، بل المفيد والبناء إذا اعتلى الإنسان المنبر سواء كان في ندوة كلامية أو نصح وأبان للناس أمور عقيدتهم وحقيقة العقيدة الإسلامية والرأفة فيها والمحبة فيها والتآخي في دين الله).

وباختصار فما يريده الملك هو أن لا يتدخل أحد في المواضيع السياسية ونقد الحكومة والعائلة المالكة، وما عدا ذلك فليجتهد المشايخ فيما يريدون، عقيدة وفقها، ويرى الملك أن الحديث في الشؤون الواقعة اليومية سياسية واجتماعية وغيرها، ومخالفة خطب وزارة الحج والأوقاف يعتبر تركا (للقواعد التي مشى عليها الآباء والأجداد وطلبة العلم في هذه البلاد الى قواعد أخرى ليس لها علاقة بواجب من يعتلي المنبر).

ومضى الملك الى القول بأن أمله كبير (أن تقف الأمور عند حدّ: الدين النصيحة، ولكن ليس بالدين تعتلي المنبر أو في ندوة أو في غيرها وتقوم تسب وتشتم مثل ما تراه أنت يا الشخص المعين).

وأبدى الملك اعتراضه على (استعمال المنابر في الآونة الأخيرة لأمور دنيوية أو أمور لا تتعلق بالمصلحة العامة في حين أن الواجب أن تكون لإبراز ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ورد في كتاب الله الكريم)!، وحقيقة كان أجدر بالملك وبوسائل الإعلام التي نقلت هذا النص الغريب وغيره من النصوص (المفجعة!) أن لا يوقعا نفسيهما في قضايا دينية لا يفقهونها، الأمر الذي يجعل من أقوال الملك عرضة للسخرية والإستهزاء، ودلالة على تضلعه في الأمور الدينية، فإذا كان أبسط الامور يفتي فيها بهذا النحو، فكيف حال أعقدها؟!.

ومن المواضيع الى الأغراض

اتهم الملك معارضيه من رموز التيار السلفي المعارض بأمرين: بأن غرضهم ليس النصح والنقد البناء، وإنما الظهور، وعلى حد تعبير الملك (المظهرية)، هذا أولا، وثانيا: اتهمهم بتلقي التوجيهات من الخارج!، ولكنه لم يسمّ دولة بعينها.

أشار الملك في معرض حديثه عن واجب الخطباء بان يتحدثوا عن الموضوع العقائدي فحسب، الا أن الأفكار والمواضيع الجديدة التي تقال على المنابر جاءت لخدمة أغراض خاصة أو من الخارج: (إن كان ـ الخطيب ـ يتكلم في أمور تتعلق بالعقيدة بشيء فلا أظن إلاّ أن هذا الشيء مرغوب فيه، إنما الذي غير مرغوب فيه كونها تستعمل هذه الأمور لأغراض خاصة أو تأتينا من خارج وطننا).

وأبدى الملك أسفه الى أن طريقة النقد العلني وطرح المواضيع الحساسة من أعلى المنابر قد انعكست على الصحف وأجهزة الإعلام الأجنبي: (أقول هذا الكلام لأنكم سمعتم ورأيتم ماذا يقال في الخارج عن هذا البلد الآن، هل يراد بنا خير؟ أنا لا أعتقد ذلك، لذلك واجب عليّ كمسؤول أن أنبه للأفضل) و(أصبحنا بعض الأحيان نقرأ في صحف العالم الخارجي أشياء تصدر يقال أنها تصدر عن المملكة وتصدر من أشخاص معروفين هذا الذي يقال وأنا لا أريد أن أسمي أحدا لا بقليل ولا بكثير. أريد أن أقول يجب علينا كمواطنين أن نتماسك في إطار واحد محبب للنفوس ولا نطرق أبوابا لن نستفيد منها بشيء إلا لمن يريد أن ينتقد الإسلوب الموجود في بعض الأحيان، لا أقول بصفة دائمة ولكن بعض الأحيان)!.

وتابع الملك مشيرا الى أن طريقة البلاد في النصح (خاصة) وأنها ما اعتادت السير في تيارات خارجية: (يجب أن تتميز هذه البلاد بطريقتها الخاصة من قديم الزمان لا أن نسير في تيارات خارجية خارجة عن وطننا). وأضاف مهددا: (لا أن هذا شيء مفيد ولا أعتقد أن الدولة تجيز هذا الأمر أو ما تضع له حدودا) ثم (الشيء الذي نعتقد أننا بدأنا نراه من بضع سنوات أو سنتين أمورا ما كنا نعرفها ولا كانت موجودة عندنا نهائيا، أما أن نقبل أن يأتينا أحد من خارج وطننا ويوجهنا فلا.. نحن أصحاب عقيدة لا نقبل التوجيه من أحد إلا من الله عز وجل وما جاء به رسول الله وما رواه أئمة المسلمين).

وأشار الملك بطرف الى أغراض المنتقدين ملمحا الى أنه البروز لذواتهم فقال: (في بعض المناسبات يخرج المتكلم أو المتحدث سواء كان في ندوة أو في منبر لأمور هي موجودة والحمد الله وهي القاعدة وهي الاساس واذا كان المقصود هو البروز فلا أعتقد أن البروز له داع لأن الكلمة الصالحة المفيدة مقبولة)!. وأضاف أن المناصحة نوعان: مناصحة مظهرية ويريد الانسان أن يكسب بها مظهرا حتى لو كان خطأ، ومناصحة يراد بها النصح وهذا هو المقبول!.

ومعلوم، أن كلّ نظام لديه مشكلة داخلية، يتهم فيها معارضيه ومنتقديه بأنهم أحجار شطرنج تحركها أيد أجنبية، والملك فهد لم يشذّ عن القاعدة، خاصة وأنه يرى التجارب أمامه كثيرة، ولعل اتهامات النظام المصري لمعارضيه في الداخل أوضحها.

تحذير من تكرار تجارب أخرى

لم يسمّ دولا عربية بعينها كعادته، لكن الملك حذّر من نتائج معارضة الحكومة وما يؤدي له ذلك من فتن داخلية، وكأنه أراد أن يضرب مثالا بالجزائر، ولكن أيا كان المقصود، فإن التحذير هذا أثبت مسألة هامة وهي: جديّة الخطر السلفي على نظام حكم العائلة المالكة، كما أنه أعطى السلفيين حجما وقوة ـ على الأقل من وجهة الحكم ممثلا في الملك ـ. قال الأخير: (من المفيد جدا أن نرى الذي حدث في العالم، الآن هناك بلدان عديدة من بلدان المسلمين هل الذي يحدث فيها فيه صالح لأوطانهم؟ ما أعتقد أنه فيه صالح). وأضاف: (نرى في العالم الآن حولنا البعيد والقريب من المشاكل الطويلة العريضة، فأملي أن تؤخذ كلمتي هذه بالجد والرغبة الأكيدة الصادقة هي تقبل النصح من المواطن ولكن الذي يُبنى على أسس وقواعد).

والملك هنا، يؤكد بأن لا داعي للصدام مع الحكومة لأسباب ثلاثة: الأول، أن الابواب مفتوحة للسلفيين للنقد (هل جاء أحد الىّ وأعيد وقلنا له لا تتكلم بشيء معين، وهل جاء أحد للأمير عبدالله في مجلسه وقال له نفس الكلام هذا.. لا). والثاني: أن النظام الحاكم إسلامي والدولة هي الوحيدة التي تطبق الشرع! (إن الدولة هذه بُنيت على العقيدة الإسلامية ولا أعتقد أن فينا شعرة أو جزءا لا يتفق مع الكتاب والسنّة ومع طلبة العلم فيما هو وارد فيما هو ثابت عن الله ورسوله.. نحن قدوة العالم الإسلامي.. من الأمور التي تفتخر بها البلاد والمسؤولون فيها أنها البلد الوحيد الذي تطبق فيه شريعة الله ويؤمر فيه بالمعروف وينهى عن المنكر.. دولتكم هذه دولة الإسلام ولا قامت ولا تمّت ولا وصلت الى ما وصلت إليه إلاّ بتمسكها بالكتاب والسنة، إذا رجع الإنسان الى المنطق والعقل، هل في يوم من الأيام أتت الدولة وعبثت في أموال الناس أو في أعراضهم أو في ممتلكاتهم أو في ما يخصهم؟).. يجيب الملك بضرس قاطع: (حاشا لله!).

أما السبب الثالث، فإن الدولة تحترم المشايخ وطلبة العلم، الذين يأتي منهم الهجوم والمعارضة للعائلة المالكة، وقد تردد دائما في أدبيات التيار السلفي أن الحكومة لم تعد كما كانت تحترم أهل (العقيدة الصحيحة) وطلاب العلم الشرعي ولا تسمع كلامهم ونصحهم، فمنذ أن أقام آل سعود بنيان دولتهم على يد رجال التوحيد، تركوهم وأهملوهم بعد أن نالوا مرادهم، وهذا أحد أسباب معارضة السلفيين لآل سعود في الوقت الحالي. لذا جاء الملك ليقول لهؤلاء: (لا أعتقد أن أي إنسان عاقل يفكر في مثل هذه الأمور ويقول أن طلبة العلم ما لهم مكان عند الدولة، بالعكس طلبة العلم ومن يتصف بهذا الأمر لهم المكانة الأولى وليست بالأخيرة لهم المكانة الأولى) وأضاف: (أريد أن أبعد من ذهن من يريد أن يقول خلاف ذلك مثل أن يقال أن الدولة غير مهتمة بطلبة العلم، إذا لم نهتم بطلبة العلم فيمن نهتم؟!.. إنهم أبناء وأخوان مخلصون ومحبوبون لكن كذلك ما عصم إلا محمد).

ولا يبدو أن الأسباب الثلاثة التي ذكرها الملك متناثرة في حديثه الطويل والذي عكفت أجهزة الإعلام على تشذيبه وترتيبه يمكن أن تخفف من الإتجاه المعارض لحكمه سواء بين السلفيين في نجد أو في المناطق الأخرى.. بالطبع فإن حرص الملك على تقريب السلفيين إليه مرّة أخرى يبدو واضحا من ثنايا الخطاب، حتى كأنه أراد أن يقول: لنبدأ صفحة جديدة. فقد ألمح الملك الى أن العلاقة بين الطرفين أضحت مستقرّة الآن، وقد لا تكون مستقرّة فعلا، وإنما يريد بقوله هذا تهدئة الأمور، وكأنه بحديثه يلمح الى ان اتفاقا قد أبرم مع قيادات السلفيين: (الآن والحمد لله بدأت الأمور تأخذ وضعها الطبيعي وأفضل أن تستمر في أخذ وضعها الطبيعي)!.

ومع هذا، فقد كرر الملك مقولة سالفة كان قد ذكرها قبل أشهر عديدة فهمت وكأنها تهديد للسلفيين، وهي أنه يعتقد بأن لغة الكلام لاتزال مؤثرة، وأن الأمور قابلة للإصلاح عبرها، أي ليس هناك ضرورة حتى الآن لإشهار سلاح العنف بنحو أكبر: (أملي أن يكون هذا نوعا من التصحيح لأشياء نراها ولا أحد يعتقد أننا لا نلمس هذه الأمور، لا.. نلمسها، ولكن مادام أن الأمور تندفع بالكلمة فهذا أفضل شيء، وهذا الذي نرغب فيه، وهذا المؤكد تماما)!.

وفي العموم كان الملك يريد من خطابه تهدئة الخواطر، وإعادة جذب الشباب السلفي المتمرد الى حظيرة العائلة المالكة، كان يريد أن يقول بأنه يعي ما يجري حوله، ولكنه يرى أن الأوضاع لا يجب أن تستمر بالشكل الذي هي عليه الآن، وأنه مع هذا لم يعرض بأحد، فقد كان نقده خفيفا في معظمه، بل أنه وجد لمنتقديه بعض العذر والتبرير مثل قوله: (لا أعتقد إن شاء الله أن أي ناصح يقصد الإساءة للوطن بشكل أو بآخر، ولكن الأفضل التقيد بالأفضل، فنأمل التقيد بما هو أفضل)!.

وأخيرا، فإن بإمكان المرء أن يجادل بأن الخطاب الملكي كان جزءا من معركة يخوضها الملك فهد وعائلته، وهناك إدراك بأن إدارة المعركة يتطلّب قدرا عاليا من المهارة، ربما أبرزته الصبغة العامة للخطاب، وربما كان أكد الخطاب على شخصية الملك المترددة، ويضاف الى هذا هناك قناعة لدى الملك بأن خسارة المعركة في نجد مع السلفيين هي خسارة على صعيد المملكة بشكل عام.

الإعلام السعودي.. لمَ ولمن تبنى الإمبراطورية؟

عبدالأمير موسى

يثير الحديث عن الإعلام السعودي في الخارج العديد من التساؤلات، والكثير من وجهات النظر التي تصل الى حدّ التناقض، حول أهداف توسيع ما يسمّى بالإمبراطورية الإعلامية، ومدى تأثيرها على العالم العربي، ومقدار إفادة النظام السعودي منها على الصعيد الداخلي، ومستقبل حرية الكلمة في الوطن العربي وربما في خارجه أيضا.

خلال الأشهر القليلة الماضية كثر الحديث عما يسمّى بالإمبراطورية الإعلامية السعودية، لم تبدأ بمقالة مجلة التايم الأميركية، ولم تنته بالمقالة التي نشرتها الشهر الماضي صحيفة الغارديان، وبينهما مقالات ونتف كثيرة نُقلت الى الصحف العربية.

من الواضح أن الشعور بالحاجة لإمتلاك المؤسسات الإعلامية في خارج البلاد يتصاعد لدى كثير من أمراء العائلة المالكة.. أما على الصعيد المحلي، فإن المسؤولين - وحسب السياسة المتبعة - يروجون مقولة (الإكتفاء الإعلامي) من الصحافة بوجه خاص، والتي رغم كونها مؤسسات أهلية، إلا أن حالها لا يختلف عن أيّ مؤسسة إعلامية مملوكة للحكومة داخل أو خارج البلاد.

لعلّ سبب هذا الشعور بالحاجة، هو الخوف والقلق المتصاعد الذي يسود الأوساط الحاكمة من الإعلام نفسه، الأمر الذي يدفعهم الى المبادرة بشراء أجهزته والعاملين فيه ورشوة من يمكن رشوته، إذ لا يعقل أن الأمراء اكتشفوا فجأة أهمية الإعلام، وكما يبدو أنهم كلما افتضحوا زاد خوفهم وبالتالي حرصهم في السيطرة عليه.

هل هذا الشعور مجرد وهم مختلق ومدّعى يروج له المعارضون لسياسة العائلة المالكة في الداخل والخارج، وحسد ينتاب الفقراء العرب من أغنياء النفط الذين يمتلكون المال لشراء أدوات التوجيه.. أم هو حقيقة يشير إليها ويؤكدها تنامي واتساع ما أطلقت عليه الصحافة الغربية بالإمبراطورية الإعلامية السعودية، أو (إعلام البترودولار)؟.

ربما وجد تفسير آخر أو تفسيرات أخرى، تجيب على السرّ الكامن وراء تصاعد حمى شراء المؤسسات الإعلامية وملحقاتها خارج المملكة، وتقاسم أمراء العائلة المالكة لإدارة أجنحتها المختلفة، كأن يعتبر ذلك مجرد انعكاس للصراع الداخلي بين أجنحة الحكم المختلفة، ولكن هذه المقالة يهمها الإجابة على سؤال واحد محدّد هو: هل تحصل المملكة على فائدة توازي حجم ما يصرف على الإعلام الخارجي؟.

بالنسبة للكثيرين فإن حجم المصروفات - وهو مرتفع على أية حال - ليس مهما، بقدر ما هو مهم معرفة حجم تأثير الإعلام السعودي على المواطنين العرب.. ويبدو حتى الآن أن هناك تضخيما لحجم وتأثير ذلك الإعلام، وهناك انزعاج في المقابل لدى المسؤولين السعوديين - يمكن تفهم أسبابه - من أن الأضواء مسلطة على كل خطوات المملكة الإعلامية في الخارج.

إن القناتين الفضائيتين المصرية والتونسية لم تحوزا على اهتمام الصحافة العربية والغربية أو اهتمام المغاضين من الإعلام السعودي، والذين نقلوا استياءهم كما يبدو للإعلام الأجنبي، رغم أن القناتين تنافسان الإم بي سي في الأداء وغيره، وإذا كان في الإم بي سي من أدواء فإن القناتين الأخيرتين قد انتابهما المرض نفسه، مع ملاحظة أن القناة المصرية وربما التونسية لا تقل عن الإم بي سي في الإنتشار حتى الى منطقة الخليج.

ذات الأمر ينطبق على الصحافة العربية حين تقارن بالصحافة السعودية أو الممولة من قبل المملكة في الخارج.. فإذا كان لدى المملكة صحيفتين من أقوى الصحف العربية (الحياة والشرق الأوسط) فذلك لا يعني نهاية العالم. إن هاتين الصحيفتين لا يمكن لهما منافسة الصحافة المحلية في كل بلد عربي بما فيه السعودية، فالصحافة المحلية لها جاذبيتها الخاصة، هذا أولا.

ومن ناحية ثانية، إذا استبعدنا المنافسة المحلية، فإن عدد الصحف المنافسة أو المعارضة للتوجّه السعودي أكبر في التأثير من حيث المجموع من الصحيفتين المذكورتين، يتضح هذا من خلال الإستدلال بحقيقة تقول: إن مبيع صحيفة (القدس العربي) في العواصم الغربية أكبر من مبيع صحيفة الحياة وكذلك من مبيع صحيفة الشرق الأوسط، وهذا يدلنا على مقدار صدقية الصحافة السعودية كما أن ذلك مؤشر لتوجه القارىء العربي سياسيا وفكريا.

أيا كان الحال، فإن تقييم تأثير الصحافة السعودية في العالم العربي هو الذي يحدد ما إذا كان الصرف على الإعلام السعودي في الخارج قد أعطى مردودا يتناسب مع تكلفته العالية أم لا؟

بلا شك فإن الإعلام السعودي مؤثر، ولا مجال للإستهانة به، شأنه شأن أيّ إعلام، وإذا كان هناك من اعتراض فإنما على تضخيم تأثيره، وعلى الحساسيّة الشديدة تجاهه مما يجعل تقييمه بشكل محايد أمرا صعبا.

خذ مثلا على ذلك صحيفة الحياة، فهي رغم توجهها السعودي، إلاّ أنها بلا شك تقدّم خدمة إعلامية متميزة. فيما يتعلق بالشأن السعودي هي ليست محايدة، والشأن السعودي يتسع ليشمل سياسات المملكة تجاه الدول الأخرى وتجاه القضايا، فلا يمكن أخذ رأيها بشأن السودان أو إيران أو حتى الحركة الإسلامية

في وقت تخوض فيه المملكة صراعا معها، وفي وقت ندرك فيه خلفيّة المؤسسين للصحيفة السياسية والدينية أيضا.. الجميع سيقولون أنها منحازة للغرب فكرا وسياسة ومخابرات أيضا، وربما استدلّوا في ذلك على الإعلانات التي نشرتها الحياة فيما يتعلق بالإرهاب. ومع هذا كلّه، فإن وجودها أفضل من عدمها، من جهة ان هامش الحرية المتاح فيها - وهو ليس كبيرا - قد أفسح المجال للأفكار والتوجات المختلفة سياسية كانت أم فكرية من الظهور.

والشرق الأوسط، التي يشار اليها بالبنان دائما، فقدت الكثير من قرائها وسمعتها، وهي بحاجة الى (معجزة) ربما لإقناع قرائها بتوجهاتها ومحتوياتها.. فقد أصبحت مصداقيتها في الحضيض. إنها أشبه ما تكون بصحيفة معارضة يحرر المعارضون السودانيون قسم السودان فيها، ويحرر المعارضون الإيرانيون القسم الخاص بإيران فيها ، ومناخ الحرية في اليمن لم تفد منه الصحيفة إلاّ في البحث عن النقاط السوداء وقلّما قدّمت رأيا متوازنا تجاه هذه الدول، كما تجاه العراق أو الأردن.. ومعظم أخبارها تعتمد الإشاعات المصنّعة بغباء واضح، أو تحميل الأخبار فوق ما تتحمّل، وتوجيهها بصورة متحيّزة وملفتة للنظر.

إن هامش الحرية المتاح للصحيفة ضئيل وهذا مذبحها، حتى أصبح لدى القائمين عليها همّ توزيعها المجاني أكثر من بيعها!، ولربما نظر اليها الكثيرون على أنها مجرد نشرة دعائية لنظام معيّن، وهي في الحقيقة أكبر من ذلك. الخدمة المهمة - وليست الوحيدة - التي تقدّمها الشرق الأوسط ليس في التأثير على القارىء العربي الذي تتنازعه التوجهات السياسية والإعلامية المختلفة، وإنّما في كونها أصبحت وسيلة من وسائل كسب الأشخاص (الصحافيين والكتاب) كما لو كانت شركة علاقات عامّة. رغم أن نجاحها الفائق كان مع (الشيوعيين واليساريين) السابقين، فنحو ٧٠٪ من كتابها هم من المنتمين السابقين لأحزاب يسارية أو تبنّوا الفكر اليساري بمختلف أنواعه.

ويقودنا الحديث هذا الى توضيح تأثير الإعلام السعودي الخارجي على الداخل العربي بشكل عام.. لأن العرب والمسلمين المقيمين في الخارج قلّما يتأثرون بالإعلام السعودي لسبب رئيسي هو أن مصادر المعلومات متعددة سواء كانت المصادر عربية أم أجنبية، فضلا عن أن مناخ الحريّة خارج الوطن العربي أفرز سوقا خاصة بالصحف والمجلات والكتب والنشرات وغير ذلك، يتم فيه تداول كل ما هو ممنوع بالمقياس العربي - السعودي خاصة - ويتم من خلال الجو الحر إنتاج أصناف متعددة من المطبوعات التي تحوي معلومات هي خطيرة بالمقياس العربي الرسمي!

كيف يمكن للعربي المقيم في الغرب، وحتى المواطن العربي الزائر، وبالخصوص المواطن السعودي، أن يصدّق إعلام حكومته ونزاهتها، وهو يتابع مسلسلات الفضائح من الإعلام الغربي والعربي غير الرسمي.. كيف يمكن حتى للمسلم المقيم أن يصدق ال سعود والأنباء تصفعه كل يوم بأخبار ومعلومات عن ممارسات وتوجهات تحطّ من كرامة العرب جميعا؟.

أما في الداخل العربي، فإن المواطن العربي في كل قطر، واقع بالإساس فريسة لإعلام النظام الذي يحكمه، فهو يتأثر به قبل غيره.. ويمكن للإعلام السعودي أن يؤثر على مواطني كل قطر عربي في حالة واحدة: إذا كانت علاقات المملكة بتلك الأقطار حسنة، وفيما عدا ذلك فإن التأثير سيكون قليلا. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، فالحكومة السودانية مثلا، قادرة على حشد مواطنيها ضد المملكة، أكثر مما يمكن للمملكة أن تحشد من طاقات إعلامية مؤثرة على السودانيين في الداخل. ذات الأمر ينطبق على العراق والأردن وحتى اليمن التي لم تغلق الأبواب أمام الإعلام السعودي الذي يهاجمها صباح مساء.

هل يمكن القول أن الإم بي سي والشركة السعودية للأبحاث والتسويق غيرت نظرة المغاربة ازاء المملكة والدول الخليجية بشكل عام ؟. ربما نعم، ولكن الى أيّ حد، إذ لا يمكن

إدوارد سعيد: تجربة مع الصحافة السعودية

لخصت صحيفة القدس العربي الصادرة في ١٧ ديسمبر الماضي، محاضرة الكاتب والمفكر الفلسطيني إدوارد سعيد والتي ألقاها أمام رابطة الخريجين العرب الأميركيين، والتي وجه خلالها نقدا شديدا للعقلية العربية في تعاملها مع الولايات المتحدة الأميركية، كما ووجه لسياسة الأخيرة اتهاما بأنها لا تدعم قضية الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي بل العكس من ذلك. وأشار الى أن الصحافة العربية، وخاصة ما يصدر منها في أوروبا والتي بغالبيتها الساحقة - إن لم تكن بكاملها - تمنع نشر إي انتقاد نزيه لحكام وحكومات وسياسات العالم العربي وخاصة دول الخليج، والسبب هو أن هؤلاء الحكام هم الذين يملكون هذه الصحافة ويخرسون بالتالي كل انتقاد.

وأضاف في معرض نقده للصحف التي تمولها السعودية في أوروبا قائلا: (لدي تجربة شخصية في هذا المجال. ففي السنوات بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ كنتُ أكتب عمودا شهريا في مجلة إسبوعية تصدر في لندن - يقصد مجلة المجلة - وخلال تلك الفترة نشأت علاقة طيّبة ومرضية للغاية مع رئيس تحريرها السعودي الشاب الذي يتمتع بقدرة جيدة - ويقصد الأستاذ عبد الرحمن الراشد - وكان أغلب ما أكتبه للمجلة يتركز على الولايات المتحدة التي لدي موقف انتقادي - بالعموم - من مجتمعها وثقافتها وسياساتها. وغالبا ما كنتُ أتلقى الثناء من رئيس التحرير على ما أكتب الى أن جاء الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ حيث تم إعلامي بمنتهى الأدب بأنه لن يسمح بنشر اي انتقاد للولايات المتحدة فيما أكتب للمجلة)!.

وتابع إدوارد سعيد مضيفا: (ويومها قيل لي أن العلاقة مع أميركا قد تغيرت وأن مالكي المجلة ليسوامستعدين لتعريض هذه العلاقة الجديدة للخطر بسبب ما أقول، ويوما استقلتُ من الكتابة لهذه المجلة وأنا حزين بشدة من أن بعضا من شعبنا يمكن أن يحتق فلسفة الخنوع الذليل واسترضاء الولايات المتحدة والحكام العرب في أوقات مصيرية كهذه)!.

وضرب الكاتب الفلسطيني الذي يقيم في الولايات المتحدة، مثالا آخر: (سأورد حكاية شخصية محزنة أخرى، هي أن رئيس تحرير صحيفة بارزة مملوكة للسعوديين وتنشر في أوروبا - يقصد الحياة - ظل خلال السنوات الثلاث الماضية يقول لي أنه يود لو أنني أكتب لصحيفته غير أنه يخشى من أن ما سأكتبه قد يؤدي الى إغلاق الصحيفة أو حظرها).

تصور أن قناة تلفزيونية ترسل بثها لمدة تسع ساعات يوميا وصحيفتان وبضع مجلات قادرة على تغيير رأي عام لشعب بأكمله، إلا إذا افترضنا أن إعلام الدولة المتلقية غير موجود.

من حق البعض ان يتساءلوا: ماذا أفادت الشرق الأوسط والمجلة والمسلمون في تغيير آراء وقناعات الشعوب العربية في المغرب العربي ومشرقه يوم احتلت الكويت. وكم عبأت هي والحياة وأخواتها من الشارع العربي الذي انحاز بمعظمه الى المعسكر الاخر الذي خسر معظم صحافته (التضامن والوطن العربي وحتى صحيفة الثورة التي كانت تصدر في لندن يوميا) ؟

وفوق هذا، كم أفادت في تحسين صورة المملكة وسمعة حكامها على الصعيدين العربي والإسلامي ؟. بالحساب البسيط: إن سمعة البلاد اليوم أسوأ مما كانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت، وسمعة المملكة الدينية قبل الغزو أسوأ مما كانت عليه أواخر السبعينات، وكانت أواخر السبعينات أسوأ مما كانت عليه قبل وفاة الملك فيصل في منتصف السبعينات. ترى ما السرّ في هذا كلّه؟.

إن الإعلام أداة، لا يمكنها أن تنقل سوى ما يراد لها نقله. والمملكة تمتلك الأداة والواسطة، ولكن رسالتها الإعلامية والسياسية هي التي انتابها الخلل، ويمكنها ترقيع ذلك - مجرد ترقيع - بشراء المزيد من أجهزة الإعلام، ولكنها لن تحل لها المشكلة من جذرها.

حين تكتب الشرق الأوسط وبالمانشيت العريض أن المملكة تقود الغضب الإسلامي احتجاجا على هدم مسجد باربري، فإنها لا تقنع الكثيرين بذلك، لأن المملكة لم تقد فعلا أحدا، بسبب ردّ فعلها البارد، والصقيع لا يستقطب أحدا إنما الوهج!. وحين يتحدث الإعلام السعودي عن دور المملكة المتميّز في الصومال، فإنه لم يقل شيئا ذا أهميّة، لأن الجميع يدرك بأن أصغر جمعية خيرية غربية قدّمت أكثر مما قدّمته المملكة. كل ما أُعلن هو أن الملك تبرّع من جيبه الخاص بعشرين مليون دولار، وأنها أرسلت بين ٧٠٠-١٢٠٠ جندي الى الصومال لدعم المهمّة الأميركية بغطاء الأمم المتحدة.

الخلل لم يكن في الأداة الإعلامية، فقد حازت المملكة على كثير من الأدوات، وإنما الخلل في المواقف والسياسات، وهذا ما يجب على المملكة أن تصلحه قبل أن تسعى لإمتلاك الواسطة الناقلة.. وأن تدرك حقيقة أن المواقف بالأساس هي التي تصنع السمعة الحسنة، لا أن يستخدم الإعلام بهدف التغطية على المفاسد فحسب، وكأن ليس له وظيفة أخرى يؤديها.

المملكة حتى الآن لم تكسب سوى القليل من الإعلام الخارجي، قد يكون هذا الحكم متسرّعا، وربما جادل البعض بأنه لو لم يكن للمملكة ما لديها الآن من وسائل إعلامية لما تبقى لديها شيء من السمعة، خصوصا حكامها!.

وإعلام المملكة الخارجي، يمكن له أن يؤثر على المواطنين العاديين ممن لا يستهويهم الشأن السياسي كثيرا، ولكنه لن يستطيع تغيير رأي وموقف النخبة العربية من الحكم السعودي، كما لا يمكن للمملكة أن تطمع في شراء كل الأصوات والأقلام، فذلك أمر مستحيل، لأن الأكثرية لا تبيع كما تدلل على ذلك التجربة الحالية.

المشكلة هي ليست في هذا كلّه، فلربما قلّص المعارضون من أهميّة الإعلام السعودي وتأثيره على المواطن العربي، ولكن في المقابل هناك وهم يسيطر على خيال المسؤولين السعوديين، نظن أنه لن يفارقهم بسهولة، هو تصورهم الحالي أن الإعلام والدعاية يمكن أن يصنع لهم مكانة في القلوب والنفوس، وأن إعلامهم الحالي قد رفعهم فعلا إلى أعلى عليين، أي أنهم استفادوا منه استفادة قصوى.

لقد أصبح موضوع الإعلام السعودي الخارجي، نافذة يمكن ولوجها لنقد النظام، بل كان على الدوام كذلك، منذ أن تأسست الشرق الأوسط، والى هذا اليوم.. ولا يخفى أن السلفيين وكثير من الوطنيين داخل المملكة يوجهون للنظام الحاكم نقدا حادا إحتضانه هذا اللون من الإنتاج الإعلامي المخالف لأعراف وقيم الشعب السعودي وتقاليده، ولكثرة الإعتراضات تدفع بالمراقب الى التصور أن هذا التوجه الإعلامي أصبح عبئا على النظام والعائلة المالكة نفسها.

ومن سخرية الأقدار، أن رئيس تحرير الشرق الأوسط الحالي، الأستاذ عثمان العمير كان واحدا من الذين وجّهوا نقدا الى الصحيفة التي أصبح فيما بعد رئيسا لتحريرها.. في حين أن الصحافة السعودية بشكل عام والعاملين فيها لا يشعرون بارتياح من إصدارات المملكة الخارجية، وقد وجهت نقدا علنيا لها على صفحات الجرائد، بل ووجهت نقدا لوزارة الإعلام والحكومة لأن ما يصدر في الخارج لا يلتزم بنظام المطبوعات.

ويرى بعض المثقفين السعوديين، أن مشكلة الإعلام السعودي ناشئة من طبيعة النظام الإستبدادية، فإذا كان المطلوب تحويل وسائل التوجيه السعودية لتؤدي دورا (إعلاميا) بدلا من الدور الحالي (الإعلاني)، باعتبار ان الإعلان أو الطريقة الإعلانية أضحت وسيلة رخيصة لا تجذب ولا تقنع القراء، فإن توسيع هامش الحرية سيجعل من الإعلام الخارجي في خدمة أهداف أخرى غير تلك التي أُسّس من أجلها.

وختاما، فإن من المهم إعادة تأكيد أن المملكة بحاجة الى إصلاح السياسة والتوجّه قبل إصلاح الأداة الناقلة، حتى لا تجد نفسها عرضة لإعلام كثير من الدول العربية الرسمي والشعبي، وحتى لا يكون توفر أي هامش من الحرية في البلاد العربية مدعاة لزيادة الهجوم على المملكة وحكامها!.

المملكة تستأجر ثلاث قنوات بـ ٥٥ مليون دولار

وقعت المملكة في الخامس عشر من ديسمبر الماضي اتفاقا مع منظمة الاتصالات العربية للاقمار الصناعية (عربسات) لاستئجار ثلاث قنوات على قمر صناعي سيطلق عام ١٩٩٥.

وقالت وكالة الانباء السعودية ان عربسات - التي تضم السعودية في عضويتها قدمت للمملكة خصما نسبته سبعة في المئة، لان السعودية تعهدت بأن تدفع المبلغ على دفعات بينما يجرى تصنيع القمر الصناعي، ولم تذكر ما إذا كان مبلغ الخمسة والخمسين مليون دولار قبل الخصم أم بعده.

وكانت شركة هيوز ايركرافت الأميركية قد حصلت على عقد قيمته ٢٥٠ مليون دولار في أكتوبر الماضي لبناء قمرين صناعيين لحساب عربسات، ومن المقرر إطلاق أول القمرين عام ١٩٩٥.

من عهد البناء والرفاه الى عهد إهدار الثروة والسمعة

ضعف الأداء الإقتصادي سيكون عاملا أساسيا في تأجيج النقمة ضد النظام

تتردد مقولة في أوساط السعوديين تقول بأن البلاد مرّت بعهود مختلفة وحكام متفاوتين ، فصُبغت بألوان متغيرة على الدوام. ويضيفون بأن عهد إبن سعود كان عهد (التأسيس) فهو الذي أوجد شيئا إسمه (المملكة العربية السعودية) حين وحّد مناطق البلاد المختلفة بـ(حدّ السيف)، فكانت (مقتضيات) التأسيس قد فرضت على المواطنين قهرا سياسيا، ونمطا من التفكير والتصورات المذهبية، وضعفا إقتصاديا نظرا للحاجة لتمويل الحروب التي استمرت نحو ثلاثة عقود، وثمنا غاليا من الدماء، وهجرة واسعة الى مناطق شرق الجزيرة العربية وغيرها فرارا من الإضطهاد بشتى أنواعه السياسية والمذهبية والإقتصادية.

أما عهد فيصل، فيعتبرونه عهد (بناء المؤسسات)، الذي استغرق نحو عقد من الزمن، ابتنيت فيه الأجهزة الإدارية الحكومية، والمؤسسات العامة. أما عهد الملك خالد فهو (عهد الرفاه) كما يصفه اليوم الكثيرون، فقد جاء خالد الى الحكم في أوج طفرة أسعار النفط، وحين رحل كانت بداية النهاية، فمنذ عام رحيله بدأ العجز المالي يصيب الميزانية حتى هذا اليوم لم تسلم منه عاما واحدا.

وهنا يصل المواطنون الى تقييم عهد الملك فهد، فهناك إجماع عام تقريبا على أن العهد الحالي فرّط في أمرين أساسيين هما ذخر البلاد وأهلها : ثروة المملكة ومدخراتها، وسمعتها الدينية والسياسية.. ولا يُعلم على وجه الدقّة أيّ الخسارتين كانت أفظع وأفدح من الأخرى!

التعبير الذي يستخدمه المواطن العادي هو: إن هذا العهد عهد فقر، وأن بناء السمعة الذي اعتنى الملك فيصل به على الصعيدين العربي والإسلامي قد دمّر لبنة بعد أخرى.

إن المواطن العادي، ومنذ سنوات سبع على الأقل يشعر بتضاؤل قدرته الشرائية، وهذا عائد الى أن دخل الفرد السعودي هبط الى ما يقرب النصف عما كان عليه قبل عقد من السنين من نحو ١٦ الف دولار في السنة الى نحو ثمانية آلاف فحسب.

والمواطن العادي مهما كان جهله بالإقتصاد لا بد أن يلاحظ طوابير البطالة الآخذة في التزايد في بلد اعترفت فيه الإحصاءات الحكومية الشهر الماضي بأن نحو أربعة ملايين عامل ومقيم أجنبي يتواجدون فيه. ولا بدّ أنه لاحظ أن المملكة ولأول مرّة في تاريخها تصبح مدينة في الداخل والخارج وتقضي على معظم ما لديها من احتياطي العملات الصعبة ومدخرات تراكمت خلال عقدين من السنين على أقل التقديرات. نعم إذا كان الملك سعود قد استدان بعض الملايين من بنك تشيزمانهاتن ومن شركة أرامكو أواخر الخمسينات الميلادية، فأصبح ذلك سبّة عار له حتى اليوم، فما بال الملك فهد يستدين آلاف الملايين من الدولارات، رغم أن وضع البلاد الإقتصادي اليوم أفضل مما كان عليه بالامس؟.

ومهما كان جهل المواطن العادي بالسياسة، فلا بدّ أن يكون قد لاحظ أن بلده قد فقد الكثير من تأثيره السياسي ومن سمعته ومكانته الدينية، وأن هناك تحولا كبيرا في التوجهات السياسية والدينية، أصبحت بموجبه البلاد محاطة ومطوقة بالأعداء من كل الإتجاهات، وأصبحت فيه المملكة كما يريدها الغرب (حربة) في مواجهة ما يسميه الأصولية الإسلامية - حركات وأنظمة - بينما كانت تعد فيما مضى البلد (الأصولي) الوحيد!.

بعض المختصين السعوديين يرون أن لكل شيء نهاية وأن اقتصاد المملكة لن يمنعه من الإنهيار سوى حدوث معجزة، وتتفق آراء هؤلاء مع التقديرات الإقتصادية التي تقدّم بها البنك الدولي قبل بضعة أشهر، من أن عام ١٩٩٥ قد يكون عام الإنتكاسة، وقد قُدّمت اقتراحات عامة الى الحكومة السعودية تستهدف تخفيض الإنفاق، من بينها تقليص مشتروات الأسلحة، وتخفيض مخصصات أمراء العائلة المالكة، وزيادة التعريفة بالنسبة للماء والكهرباء والتلفون، وأخيرا خفض أو إيقاف الدعم الخارجي الذي تقدّمه المملكة للدول والمؤسسات.غير أن المملكة، وحسب رأي المختصين، لم تلتزم حتى الآن إلاّ بأسهل البنود، وهو خفض المعونات الخارجية، خاصة عن الدول العربية والإسلامية، ويحذر هؤلاء من أن الملك فهد شخصيا لا يبالي بحجم مصروفاته الخاصة الى حدّ اعتباره الكثيرون عقبة أمام أي تخطيط مستقبلي لتجنيب المملكة كارثة شبه محققة.

بديهي أن التأثير الكبير للإقتصاد سينعكس سلبا على الوضع السياسي والإجتماعي، وقد بدأت ملامح انعكاسات ذلك فعلا من خلال تفشي الجريمة في صفوف الشباب نتيجة البطالة، ومن خلال تصاعد جرائم السرقة المسلحة. وبرأي الباحثين فإن إيرادات النفط الضخمة ساعدت فيما مضى العائلة المالكة في تفتيت المعارضة الداخلية التي تواجهها، وكانت تلك الإيرادات تغطي كل المفاسد والأخطاء، أما الآن فإن ضعف الأداء الإقتصادي سيشعل نقمة ضد الامراء السعوديين وسيزيد من النقد الموجّه لهم، بل وإذا مضى الضعف الإقتصادي الى نهايته فإن حركة المعارضة الداخلية ستتقدّم الى الأمام في حركة متسارعة لم تكن لتشهدها فيما مضى.

وفي الحقيقة، إن الموضوع الإقتصادي لم يكن في يوم من الأيام في خدمة المعارضة في السعودية، بل كان في خدمة العائلة المالكة، أما اليوم فإن الآية بدأت بالإنقلاب، ولم تكن المعارضة الداخلية تهتم بإثارة الموضوع الإقتصادي إلا من باب التبذير وهدر

الثروة، أما في الوقت الحالي، فإن جزءا كبيرا من النقد قد خصص للوضع الإقتصادي، فهناك شكوى من سوء الخدمات، وهناك تذمر واسع من البطالة التي لم يكشف عن أرقامها المخيفة حتى الآن، وهناك جوع حقيقي في مدن وقرى من المملكة تسببت في فضيحة إعلامية الحج الماضي، هذا غير الحديث عن عدم وجود مقاعد للدراسة الجامعية، وعدم توفر المال الكافي الذي اعتاد المواطنون على صرفه.

هل يتحول الموضوع الإقتصادي الى أداة ضدّ العائلة المالكة ؟ هذا ما يتوقعه كثير من المحللين.. خاصة وأن سياسة العائلة المالكة على الصعيدين الديني لا تلقى قبولا بين المواطنين، ولا أدل على ذلك موقف المؤسسة الدينية الرسمية من السياسة المتبعة.

ستتضافر العوامل السياسية والإقتصادية والدينية في رسم صورة قاتمة للمملكة خلال السنتين القادمتين، خاصة وأن ملامح الإصلاح السياسي لم تتشكل بعد، وهو على أية حال إصلاح جدّ جزئي وبطيء لا يرجو منه الكثيرون خيرا، إلا العائلة المالكة وحدها!.

عجز حكومي عن دفع رواتب أربعة آلاف معلمة

أفادت أنباء موثقة أن نحو أربعة آلاف مواطنة يعملن في حقل التعليم في المنطقة الشرقية من المملكة، يبذلن جهودا كبيرة للحصول على رواتبهن التي لم يستلمنها منذ بضعة أشهر.. وقد تمّ حتى الآن إرسال وفود الى الرئاسة العامة لتعليم البنات في الرياض لإقناعها بالحاجة الماسّة الى صرف رواتب المدرسات، ولكن لم يتم الحصول إلا على الوعود فحسب، وقد أبلغت الوفود بأن هناك صعوبات مالية تواجه قطاع التعليم بشكل عام (الرئاسة العامة لتعليم البنات، ووزارة المعارف، ووزارة التعليم العالي). وحسب رأي مطلعين، فإن عجز الحكومة عن صرف مرتبات موظفيها سواء في الحقل التعليمي أو غيره، ليست ظاهرة جديدة، فقد بدأت أول مرة في العام ١٩٨٧ ثم في العام ١٩٨٨ بشكل ملفت للنظر، ثم استطاعت الحكومة التغلّب على المشكلة تقريبا، وها هي الآن تعود من جديد بأشدّ مما كانت عليه في الماضي. وهناك أنباء غير مؤكدة حتى الآن عن عجز حكومي مماثل فيما يتعلق بصرف المستحقات في مؤسسات حكومية أخرى.

السحب الداكنة فوق قمة أبوظبي

مجلس التعاون الخليجي بين ردود الفعل والضرورة التاريخية

عبد الرحمن محمد النعيمي

حتى اللحظات الاخيرة قبيل انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي، كانت الشكوك تساور المراقبين السياسيين بأن قطر لن تحضر القمة، مالم تتم تسوية مشكلة الحدود بينها وبين المملكة السعودية، على ضوء الاشتباكات المسلحة والاعلامية التي تصاعدت من طرفها خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة. وفعلا حققت قطر ما أرادته ، حيث تمت تسوية المشكلة وقدمت المملكة تنازلا للشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

وعلى أية حال فإن حضور الشيخ خليفة الى القمة رغم أهميته لن يغير من واقع مجلس التعاون كثيرا. فإن مسيرة إثني عشر عاما لمجلس التعاون الخليجي تقدم بصورة كافية المعطيات الذاتية لقراءة مستقبلية لهذا التعاون، و تكشف جوهر الازمة التي تعاني منها المنطقة العربية الخليجية، في كونها أزمة قيادة بالدرجة الاساسية ثم تأتي بعد ذلك التفاصيل.

نقطة الانطلاق

لم يساور أحد الشك بأن المملكة السعودية تريد الاطباق على الامارات الخليجية، وأنها إنتهزت فرصة اندلاع الحرب العراقية الايرانية، والهلع الذي ساور الانظمة الصغيرة من تلك الحرب لتتقدم بهذا المشروع التعاوني.

إذن بالنسبة للمملكة هو مشروع للسيطرة، للهيمنة، للتبعية، للمصادرة.. لقد أرادت، في الظروف الجديدة التي اتسمت بالاهتمام الدولي المتزايد بمنطقة الخليج، أن تحقق ماعجزت عن تحقيقه في عصر (السلم البريطاني) بطريقة ملتوية، تعاونية، أمنية، دفاعية ، اقتصادية..إلخ. وهو مشروع جدير بالوقوف عنده، معه أو ضده، أو في منزلة بين المنزلتين، خوفا من تهمة الوقوف مع الرجعية، أو خوفا من تهمة العداء للوحدة !

وكانت الانظمة الخليجية الخمس الاخرى، مجبرة أن تسير في الركب السعودي كرد فعل على الحدث الكبير الذي لم تشهد المنطقة شبيها له قبل الحرب العراقية الايرانية، خوفا من اشتعال المنطقة برمتها، أو اندفاع المنتصر في الحرب لابتلاع المزيد من الجيران.

ولأن هذه الدول الصغيرة، انطلقت في (تعاونها) مع القلعة الاساسية في المنطقة من خوفها من الابتلاع والتيه في بحور الحرب، والاطماع الاخرى للمجاورين، فقد كانت هذه الدول خائفة من الابتلاع والتيه في الصحراء السعودية، ولذلك حرصت بشكل منفرد، أو جماعي من بعيد، على عدم السير في مشروع التعاون حتى لاتجد نفسها وقد ضاعت في الاطراف السعودية!

وهذه المعادلة هي التي حكمت علاقات دول المجلس مع بعضها البعض، وجعلتها أسيرة المد والجزر في التعاون في شتى الميادين. ويمكن القول بأن المحصلة في كافة الميادين كانت شحيحة للغاية، دون مستوى الطموح السعودي، وأكثر قليلا من مخاوف هذا الحاكم اوذاك.

أبواب التعاون

أكدت ديباجة النظام الداخلي للمجلس بأن الانظمة الست ستتعاون في مختلف المجالات التي تعني شعوب المنطقة، من الاقتصاد والتعليم والصحة والنفط وسواه، وأهملت الاشارة الى الجانب الامني والعسكري حتى لاتثير مخاوف الصغار من جهة أو الجيران من جهة أخرى.

وفي القمة الثانية التي انعقدت في نهاية العام ١٩٨١، تقدمت المملكة بمشروع الاتفاقية الاقتصادية التي اعتبرتها المدخل الصحيح للتعاون والتلاحم والتوحد.

واستثمرت المملكة المخاوف البحرانية من التحرك الشعبي والاعلان عن (المؤامرة الانقلابية) لتشن حملة اعلامية وسياسية مكثفة ضد ايران والقوى الاسلامية، وتتقدم بمشروع الاتفاقية الامنية بين دول المجلس، بعد أن توصلت الى اتفاقيات أمنية ثنائية مع أغلبية دوله!

ومع تطور استمرار الحرب وانتقالها من اليابسة الى البحر، تقدمت بمشروع (درع الجزيرة) والتعاون العسكري بين دول المجلس على أرضية المخطط العسكري الاميركي لمواجهة أي تمدد للحرب العراقية الايرانية الى دول المجلس أو مضيق هرمز أو ناقلات النفط.

وفي الاوقات التي كانت المملكة تفتح المزيد من أبواب التعاون للوصول الى المزيد من التغلغل وبسط النفوذ، والاحتواء للدول الاخرى، وكانت تلك الدول تبدي المزيد من المخاوف وتضع المزيد من العراقيل في وجه الاتفاقيات، وتفتح أبواب التعاون مع الدول الاجنبية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أساس أن تضمن هذه الدول استمرار وجود الكيانات الخليجية إن اهتزت المعادلة بين دول المجلس أو بينها و الجيران.

وكانت المشكلة الاساسية التي يجب حلها بين هذه الانظمة هي نزاعات الحدود، حيث أن الدول الاربع (السلطنة ودولة الامارات وقطر والكويت) لديها مشاكل حدودية تاريخية مع المملكة، لم يتم التوصل الى حل نهائي ومرضي بحيث تقتنع هذه الدول بأن المملكة ليست لديها أطماعا توسعية في أراضيها، ويمكن للاتفاقيات التعاونية ان تشكل مدخلا في أراضيها للهيمنة السعودية، الا أن الممارسات السعودية طيلة السنوات الماضية لم تقدم الدليل على أن الشقيقة الكبرى قادرة على قيادة سفينة التعاون الى بر حقيقي.

ورغم أن المشاكل الحدودية لم تبرز على السطح طيلة السنوات العشر بين هذه الدول و المملكة، الا أن مشكلة الحدود بين البحرين وقطر قد اندلعت بصورة عنيفة عام ١٩٨٦، وهددت مسيرة المجلس، وتم الاتفاق على أن تقوم المملكة بدور الوسيط بين الطرفين للوصول الى حل يقبل به الطرفان ومرة أخرى تبرهن السعودية بأنها عاجزة عن لعب هذا الدور وأنها منحازة الى البحرين، مما جعل الوساطة تصب في مجرى آخر، كانت له انعكاساته السلبية على العلاقات القطرية السعودية والتي تفجرت في الخفوس لتبرز دور السعودية وقدرتها على امتصاص هذه الازمات، وبالتالي قدرت أن تكون قائدة لمشروع تاريخي حدودي في ظروف شديدة التعقيد.

■ مأزق المجلس

لا يختلف اثنان في منطقة الخليج على ضرورة التعاون الخليجي وتطور هذا التعاون الى آفاق واسعة نظرا للمخاطر الكبيرة التي تهد المنطقة، الا أن هذه النظرة بقيت مجرد مطمح يضاف الى باقي المطامح التي تحملها شعوب الخليج. فخلال فترة قصيرة من تاريخ ولادة المجلس بدا واضحا انسداد آفاق التطور الحقيقي وأن التعاون الخليجي فشل في التوصل الى برنامج عملي على المدى القصير، مما أعاق قدرته على مواجهة التحديات الكبيرة التي تعصف بالمنطقة عموما.

وكانت المملكة هي الحلقة المركزية في هذا التعاون، وطريقة ادارتها له والصراع بين دول المجلس، وعلى صعيد شعب المنطقة.

فمشكلة الحدود ستقوض التعاون أو تدعمه اذا أبدت المملكة مرونة فائقة بحيث تتنازل عن

أثبتت مسيرة مجلس التعاون أن أي مشروع جماعي لايستند على دعم شعبي، ولايطوّر هذا الدعم بشكل عملي ليحتل مكانه الصحيح فان مصيره الفشل .

بعض الاراضي بدلا من أن تبتلع أراضي جديدة، ولعل النموذج الذي قدمته أبوظبي في علاقاتها مع امارات الاتحاد يمكن أن يكون نموذجا لمن يسعى الى تعزيز وتطوير الاتحاد أو التعاون، حيث لايتردد شيخ أبوظبي عن تقديم تنازلات للامراء الاخرين لينزع المخاوف من قلوبهم من جهة، ويكسبهم الى صفه من جهة ثانية (دون ان نتجاهل المخاطر الكبيرة التي تهدد الاتحاد المذكور لأنه لا يستند على مؤسسات منتخبة شعبيا).

ومشكلة الحدود هي تعبير عن النزعة التسلطية للاسر العشائرية الحاكمة في الخليج حيث تسعى كل أسرة للاحتفاظ بإقطاعيتها ولا تريد أن تتنازل عن سيادتها الا للشيطان الاميركي والبريطاني سابقا، أما لبعضها البعض لتطوير وضعية المنطقة عموما، فإن ذلك يجري بصعوبة بالغة، وليس باتجاه تنازل الكبير للصغير، بل العكس هو الصحيح، ومن هنا اكتسب الصراخ القطري أهميته في وجه المملكة السعودية، لأنه كشف للجميع وأمام العالم ضيق أفق السعوديين وتعنتهم، وشراهتهم لابتلاع الصغار، بدلا من أن يكونوا الملاذ للصغار.

وهذه العقلية التي برزت في نزاعات الحدود هي التي تحكم العلاقات في الميادين الاخرى الاقتصادية والعسكرية والامنية وسواها. ولذا فإن من يتصور بأن التعاون الاقتصادي بين دول المجلس انفصل عن التعاون في قضايا الحدود واهم.

إن المأزق يكمن في العقلية السعودية العاجزة عن ايجاد معادلة صحيحة تضمن حل المشكلات القديمة بعقلية جديدة، والتقدم على طريق التعاون وصولا الى ما تطمح اليه هي، أو مايجب أن تكون عليه الاوضاع في تلك المنطقة.

واذا كان المأزق في العقلية الحاكمة، الاقطاعية، لدى جميع الاطراف، وعجز العائلة الاكبر عن ايجاد الصيغ السليمة والصحيحة للتعاون والتكامل والتوحد بحيث يحفظ مصالح جميع الاطراف على أرضية التقدم الاقتصادي والسياسي والعسكري والامني، هذا التطور الذي يجد الجميع مصلحة له في تحقيقه. هذا العجز هو الذي يسمح للاطراف الاجنبية، وخاصة - في الوقت الحاضر - الولايات المتحدة بأن تكون ضمان أمن وسيادة هذه الاسر العشائرية على اقطاعياتها، وتجد لها مدخلا لعرقلة التعاون الخليجي، والتعاون العربي كما هو واضح بعد ابرام اتفاقيات التعاون العسكري والامني مع الغرب. وهذا العجز السعودي واضح للجماهير أيضا، فالمملكة بادارتها السيئة تقدم صورة سيئة للمواطن الخليجي الذي ينتقل برا من مسقط أو أبوظبي أو البحرين الى بلدان أخرى عبر الاراضي السعودية من سوء المعاملة، وضيق الأفق، والخوف الامني اللامبرر في الوقت الذي يجد العكس تماما اذا انتقل الى البلدان الاخرى وخاصة القارة الاوروبية.

■ المأزق العام

بعد عقد ونيف من حياة المجلس، بات واضحا أن التعاون قد وصل الى طريق

مسدود، ولن ينفع ذلك الاعلان عن حل مشكلة الحدود بين قطر والسعودية والاتفاق الذي تم توقيعه بين وزيري الخارجية في المدينة المنورة، بعد نجاح الوساطة المصرية، فالفشل نابع من بنية الانظمة وطبيعة قيادتها السياسية والمؤسسات التي تستند عليها، ودون اصلاح الاوضاع الخاصة بكل بلد من بلدان المجلس، فإن الازمة ستستمر، وستجد القمم القادمة نفسها أمام المزيد من الازمات التي تولدها الاوضاع المتعفنة ولا سبيل الا بامتلاك الحزم والجرأة لمعالجة المشكلات الجوهرية، وصولا الى التطلع المنشود بإقامة وحدة خليجية على غرار الوحدة الاوروبية.

لقد ثبت أن أي مشروع لايستند على دعم شعبي، ولايطور هذا الدعم ليحتل مكانه الصحيح والطبيعي، سيفشل.

إن مشروع مجلس التعاون يحظى بالدعم الكبير من الجماهير الخليجية، ولكن الانظمة لاتحترم هذا الدعم، ولاتوليه الاهتمام الذي يستحقه، بل لاتريد أن يكون للجماهير رأيها في تطوير هذا التعاون ودفعه الى الامام.

إن نقطة البدء يجب أن تكون (احترام حقوق الانسان) في دول المجلس وعلى صعيد المجلس برمته، وهذا يعني الامور التالية :

١ ـ اقامة مؤسسات تشريعية منتخبة شعبيا لديها كامل الصلاحيات في مراقبة السلطات الاخرى، التنفيذية بالتحديد.

٢ ـ وجود صحافة حرة ومؤسسات شعبية قادرة على التعبير الحر عن آراء المواطنين في كافة القضايا الداخلية والتعاونية.

٣ ـ اخضاع المسائل المتعلقة بالوحدة والتعاون وسواها الى استفتاء شعبي بحيث تكون الجماهير في صلب العملية السياسية، ولاتعيش على الهامش، ولاتقف متفرجة على النزاعات التي لاتعرف الجماهير كيف تبدأ و كيف تتم تسويتها.

٤ ـ اقامة مجلس نيابي خليجي منتخب يناقش ويبت في الامور المتعلقة بوضعية المجلس، ويكون الهدف الاستراتيجي واضحا امامه، وهو دفع المنطقة الى الامام باتجاه الوحدة ، بدلا من أن تكون العملية التعاونية برمتها خاضعة للمزاجية والعوامل الشخصي.

إذن يكمن الخلل في مجلس التعاون في قيادته السياسية التي يجب عليها أن تفكر بطريقة جديدة، تتناسب ليس فقط المتغيرات والتحديات التي تواجه الدول العربية الخليجية، بل ومع تطلعات جماهير المنطقة ومستوى وعيها السياسي وما وصلت اليه من تقدم في مختلف المجالات.

وبدون تفكير سديد وقويم لن تصلح الامور، ولن تفيد الوساطات ولو نجحت ـ ظاهرا ـ، فالمطلوب حل المأزق والقطيعة بين الحكام والمحكومين، وبدون ذلك لن يتحقق أمن حقيقي أو استقرار حقيقي أو تعاون يفتح الباب السليم لوحدة هذه المنطقة.

هل تدعم المملكة الحركات الإسلامية (الأصولية)؟!

لاتزال المملكة تواجه اتهامات شديدة بدعم الحركات الإسلامية، حيث أشير لها بالبنان مرة في تونس وأخرى في الجزائر وثالثة في السودان ورابعة في مصر، وفي اليمن أيضا ولكن ..

ربما وجدت مؤسسات وشخصيات دينية في المملكة تدعم الحركات الإسلامية، ولكن المملكة كحكومة كانت حريصة على أن تستقطب الجماعات الإسلامية لتدجينها، من الصعب القبول في الوقت الحالي بالرأي القائل بأن المملكة تدعم حركات وجماعات (أصولية!) معارضة لأنظمة ذات ميول غربية.

في السادس عشر من ديسمبر الماضي كتب محمد رضا محرم في صحيفة الأهالي المصرية المعارضة مقالا بعنوان (التلاقي على هدم مصر) اتهم فيه اميركا والسعودية وأيضا إيران بدعم ما أسماه الجماعات الإسلامية المتطرفة .. يقول : (الصفاقة في استغلال ظاهرتي التطرف والإرهاب بإسم الدين ودعم أنصارهما في مصر من نصيب إيران، والنفاق من نصيب الولايات المتحدة، أما التنطع فإنه من نصيب المملكة العربية السعودية . ومن السعودية تتتابع الشواهد عن تعاطف مريب مع قيادات وأعضاء التنظيمات الدينية المتطرفة في مصر . فالمتواتر أن كثيرا منهم يتخذون من المملكة مرتكزا للإنطلاق الى السودان وأفغانستان وبتسهيلات حكومية، كما أن الكثير من التمويل يشتبه في أنه يأتي من هذا الإتجاه).

وأشار الكاتب الى ترويج الجماعات السلفية في المملكة الى الكتب السلفية في مصر، فقال : (الأخطر من هذا أن شحذ الفكر المتطرف والذي ينطوي عادة على فهم متخلف للدور الحضاري المعاصر للإسلام يتم عن طريق ترويج المطبوعات السعودية العديدة التي توزع مجانا قد تصل في البريد الى المواطنين المصريين في منازلهم والتي يحرص العديد منها على مخاصمة المجتمع وبث الفتنة وزراعة الطائفية، ويحق لأهل مصر أن يتصوروا خوفا سعوديا من الوجود المصري في الخليج حيث للمملكة طموحات للهيمنة على الدويلات الصغيرة المجاورة، وقد ترى في وجود مصر حائلا دون تحقيق هذه الطموحات وحيث لاتزال ذكريات قضاء الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا على الدولة السعودية الأولى منتصبة في الأذهان)!.

إن المملكة السعودية أحرص من أي دولة عربية على مقاومة ما يسميه الغرب بالأصولية الإسلامية، ولكن الوسائل قد تبدو مختلفة، ولا ننسى أن المملكة حين احتضنت بعض القيادات الإسلامية المصرية فإنما لسوقها باتجاه الليبرالية والإعتدال ـ من وجهة نظرها طبعا ، وحين لا تفلح في ذلك تقوم بطرد تلك القيادات وقد فعلت ذلك مع شخصيات معروفة، أو تسلّم تلك القيادات الى حبل المشنقة كما فعلت مع القيادي الإسلامي التونسي محمد الأزرق في منتصف الثمانينات في قصة مشهورة.

زيادة على ذلك، فإن المملكة و منذ أزمة الغزو العراقي للكويت ـ على أقل التقادير ـ قد أعلنت عداءها الصريح لتلك الحركات، وحين قيل أنها دعمت حركة الإنقاذ في الجزائر، كفّرت عن ذلك بدعم النظام الإنقلابي فكانت أول دولة تعترف بالنظام الجديد.

(صوت الكويت) لمَ أُغلقت بهذه السرعة؟

هل يتحوّل العاملون فيها الى أعداء بعد أن كانوا حلفاء؟

أفادت مصادر كويتية مطلعة أن صحيفة (صوت الكويت) التي أغلقتها الحكومة الكويتية قبل أسابيع قليلة مدينة بنحو نصف مليون جنيه استرليني لمطابع صحيفة الشرق الأوسط السعودية التي كانت تتولى طباعة الصحيفة، كما أن الصحيفة مدينة أيضا وبملايين الجنيهات لشركات أجنبية لم يكشف بعد عن هويتها.

وأضافت تلك المصادر بأن تطورات قرار إيقاف صحيفة (صوت الكويت) ستقود الحكومة الكويتية وبالأخص العائلة الحاكمة الى (أزمة سمعة حادّة). وكان الصحافيون والفنيون قد اعتصموا الشهر الماضي في مكتب الصحيفة الرئيسي بلندن، والذي تمّت السيطرة عليه والمداومة فيه أياما عديدة بدأت في التاسع من ديسمبر الماضي، وكذلك المكتب الفرعي في مدينة الكويت نفسها، والذي بدأ بعد ذلك بيومين.

نحو ٤٠ صحافيا و ١١٠ فنيا وعاملا، أعلنوا امتعاضهم الشهر الماضي من قرار إنهاء عقود عملهم في الصحيفة التي قرّر وزير الأعلام الكويتي سعود بن ناصر الصباح، و بـ(رغبة) من ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبدالله، إيقافها.

وتشير الأنباء الى أن ستة من الصحافيين الذين أنهيت عقودهم قد حصلوا على عقود أعمال جديدة، بينهم الأستاذ شوقي رافع، الذي تقول أوساط عاملين في الصحيفة أنه كان رئيس التحرير الفعلي لصوت الكويت، وأن وزارة الإعلام الكويتية هي التي رتبت له عقد عمل في الإمارات لأبعاده عن مسرح الإتهامات المتصاعدة.

وتفيد أوساط برلمانية الى أن إغلاق صوت الكويت وصحيفة الفجر الجديد، استهدف التملّص من أمرين :

الأول : تفويت المطالبة بالتحقيق في الإختلاسات التي تمت بإسم الصحيفة، والتي يقال أن جهات عليا في العائلة الحاكمة متورطة فيها. وكان النائب عبد الله النيباري قد وجه سؤالا لوزير الإعلام قبل فترة وجيزة من إعلان قرار إغلاق صوت الكويت يتعلّق بميزانية الصحيفة وعدد العاملين وتحديد وظيفة كل منهم بالدقة، وكذلك راتب كل منهم، كما سأل عن تفاصيل أخرى تتعلق بالجريدة وتوزيعها وإعلاناتها. الثاني :

الكويت تستعيد جزيرة قاروه

قالت مصادر كويتية مطلعة، أن الجزيرة الكويتية قاروه والتي احتلتها القوات السعودية في سبتمبر الماضي، قد تمت استعادتها مبدئيا بعد مفاوضات شاقة ومضنية قام بها ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله، والذي قام بزيارة للمملكة لبحث هذا الموضوع بالذات.

وأضافت المصادر أن المملكة أمرت قواتها القليلة المرابطة في الجزيرة بالإنسحاب أواخر شهر اكتوبر الماضي، ولكنها لم تعترف حتى الآن بسيادة الكويت عليها رسميا، مفسحة المجال لجولة أخرى من الصراع عليها مستقبلا.

وفور إنسحاب القوات السعودية من الجزيرة، أصدرت وزارة الداخلية تعميما يقضي بأن تبعث وزارة النفط بعدد من فنييها والعاملين فيها للمرابطة في الجزيرة، رغم أنه لا توجد بها أية حقول نفطية، وإنما لإثبات وضع اليد عليها. وفعلا فإن الكويت مستمرة في إرسال مندوبين عن وزارة النفط لذات الغرض، خاصة وأن وجود قوات من وزارة الداخلية او من الحرس او الجيش سيثير السعوديين ويطمعهم في العودة مجددا.

ويقول دبلوماسي غربي، أن الكويت مدينة في حصولها على الجزيرة للخلاف السعودي القطري ، ذلك أن المسؤولين السعوديين خشوا من أن تستغل الكويت الخلاف فتصعد مطالبها الأمر الذي يحرج المملكة في وقت لاتزال تعاني فيه من مشكلتها مع قطر. وحذر الدبلوماسي بأن الأزمة لم تنته بعد، لأن المملكة إنما أرادت هدنة لتحل خلافها مع قطر ولتعود بعدئذ لتصفية الخلاف مع الكويت.

استكمال المبررات الحكومية القاضية بعدم إصدار امتيازات جديدة لصحف ومجلات تطالب بها جهات سياسية عديدة. وكانت حملة عنيفة قد شنتها الصحافة الكويتية ـ الأنباء والقبس والسياسة ـ ضد صوت الكويت والفجر الجديد، واعتبرت استمرارها هدرا للمال العام، وأن الحاجة لها قد انتفت بعد تحرير الكويت، وهاجمت وزارة الإعلام التي ترفض إعطاء امتيازات لإصدارات جديدة، بحجة أن هناك اكتفاء من الصحافة، تقوم هي نفسها بإصدار صحف، فيما يكون للوزارة سلطة الاشراف على التزام الصحافة بالمقررات والأنظمة وليس لها حق إصدار صحف.

وقد وجد ولي العهد الكويتي أن سؤال النيباري والحملة الإعلامية المحلية المتصاعدة ستؤدي حتما الى استجواب الوزير سعود الصباح الذي لا يتمتع بسمعة حسنة في الإعلان عن الحقائق، وقد يتم نبش ماضيه الذي يثبت ذلك، بل ربما اقيدت جهات عليا في وزارة الإعلام كانت تستفيد من صوت الكويت في التمويل.. لذا أعلن وزير الإعلام نفسه إغلاق الصحيفتين وفق رغبة ولي العهد!.

ومن هنا جاء قرار إيقاف صوت الكويت سريعا ومفاجئا، الأمر الذي أوقع رئيس التحرير والمحررين ثم الحكومة الكويتية نفسها في أزمة.

المحررون والصحافيون اعتبروا قرار الإغلاق طعنة غادرة في الظهر، إذ لم يكن الإنتقال للعمل في صوت الكويت نابعا من أمر اقتصادي فحسب، بل ومتوافقا مع مواقفهم السياسية، ولقد ترك الكثير منهم أعمالهم بضغط أو بإلحاح الكويتيين والسعوديين، الذين اعتبروا كل العاملين في الصحافة غير النفطية (عملاء لصدام!)، وشهدت لندن في الأشهر الأولى للغزو حملة تجنيد وإغراء واسعة قام بها مسؤولون كويتيون وسعوديون لإقناع الآخرين بالإنتقال الى صوت الكويت.

ويشعر هؤلاء الصحافيون بأن الحكومة الكويتية غدرت بهم، إذ لا يمكنهم العودة الى أعمالهم السابقة، كما أن قرار الإغلاق جاء سريعا الأمر الذي لم يعط الفرصة لأحد منهم ليرتب أوراقه، أو ليبحث له

عن عمل آخر. وفضلا عن هذا، فقد كانت وعود العمل والإستمرار فيه قطعية وليس لمجرد سنة أو سنتين هي عمر صوت الكويت!.

وإزاء الحنق والغضب المتصاعد، يُعتقد بأن هؤلاء الذين دأبوا على الكتابة في صالح حكومة الكويت، سيتحولون ضدها، كما يقول برلماني كويتي، إذا لم يتم تفادي مساويء سرعة تنفيذ قرار إغلاق الصحيفة.

أما رئيس التحرير، الدكتور محمد الرميحي فقد أخذ أيضا على حين غرّة، ولم يستشره أحد من أمراء العائلة الحاكمة بشأن القرار، في وقت كان قد تحمل فيه عبء التأسيس، وبذل من سعمته ونفسه الكثير من أجل أن تصدر الصحيفة لتدافع عن (عودة آل صباح أنفسهم)!.

كان الرميحي يأمل أن يتخذ من صوت الكويت سلّما (للمجد!)، فيصبح شخصية مرموقة، وقيل قبل أن تتحرر الكويت أنه يأمل بأن يحتل مقعدا في الوزارة القادمة. ولكنه مع إغلاق صوت الكويت ينتابه شعور بأنه عاد الى صعود السلّم من أوله، وربما دون ذلك.. إذ لا يخفى عليه أنه خسر الكثير من سمعته بسبب إغراقه الشديد في الدفاع عن آل صباح والتخلّي عن شعاراته ومواقفه التي كانت في يوم ما تميّزه بين الآخرين وتطرحه كإحدى الشخصيات الوطنية البارزة على صعيد المنطقة الخليجية ككل.

وينقل مقربون من الرميحي أنه شديد الإستياء من قرار إيقاف الصحيفة كما من طريقة تنفيذ القرار وسرعة إمضائه، ويرى أن ذلك إهانة موجهة له، وهو - كما يقول مصدر كويتي - يرى أن تصعيد الأزمة في الخارج من خلال الإعتصام الذي قام به الصحافيون في مبنى الصحيفة في لندن قد جاء كما لو كان انتقاما له شخصيا، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بأن الرميحي نفسه كان وراء تصعيد الإعتصام، وأن نائب رئيس التحرير السابق السيد أنور ياسين كان متعاطفا معهم.

أيا تكن الأحوال فإن المدهش في أمر صحيفة صوت الكويت هو : إذا كانت الميزانية المقررة لها ١٤ مليون جنيه سنويا، أي ٢٨ مليون جنيها خلال عامين.. فكيف أصبحت ديون الصحيفة خلال العامين أيضا وحسب أقل وأعلى التقديرات بين ٣٥ - ٦٥ مليون جنيه استرليني ؟

سؤال آخر.. هذا هو حال (صوت الكويت) فكيف حال صحف المهجر التي تمولها الحكومة السعودية والتي تصرف عليها عشرات الملايين كل عام؟. وإذا كان شيء من الحريّة في الكويت قد كشف لنا بعض العيوب والأخطاء الفظيعة بأثر رجعي، فمتى يُماط اللثام ويكشف عن (بعض) أسرار البقيّة؟!.

التدخل العسكري في الصومال :

هل تعود الولايات المتحدة الى استراتيجية الدفاع الجماعي ؟

يوسف الهاجري

عملية (اعادة الامل) التي تقودها الولايات المتحدة حاليا في الصومال، أثارت شكوكا داكنة لدى الرأي العام العالمي وخاصة الرأي العام العربي والاسلامي، وذلك للمفاضلة غير الموضوعية بين الصومال والبوسنة، إثر ترجيح ادارة بوش للموضوع الصومالي، وتنفيذ خطوات تمت على وجه السرعة بخلاف الحال بالنسبة لموقف الادارة الاميركية من مأساة البوسنة، رغم اتفاق أغلب المراقبين السياسيين على أنها تستحق جهودا جماعية واهتماما مضاعفا يفوق بمرات الجهود والاهتمامات المبذولة بالنسبة للصومال، مما يفرض سؤالا عريضا : لماذا الصومال وليس البوسنة ؟ وما هي أوجه المفاضلة ؟ وهل هناك أغراض سياسية وراء عملية اعادة الامل.

وقبل الاجابة على هذه التساؤلات، نجد من الضروري القول أنه من التبسيط الحكم على هذه العملية من خلال مجرياتها اليومية والظاهرية، كما لانغفل هنا التأكيد على أن المبالغة في النظر الى الامور دون الاعتماد على حقائق كافية هي أيضا مخلّة، لأن مايجري هو مزيج من حركة فعل وتفاعل يومي وبين تصور سياسي يلتحم بالخط العام للاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط والعالم، الامر الذي يقتضي العودة الى الملف الصومالي من خلال التصور الاميركي الثابت حول هذه المنطقة.

فقد كانت الصومال على الدوام واحدة من المناطق الهامة في التخطيط الاستراتيجي الاميركي، لما تتمتع به من موقع حيوي وحساس على الخارطة السياسية الافريقية والشرق أوسطية على حد سواء، كونها تسيطر على أحد المضائق المهمة في المنطقة وهو مضيق باب المندب، اضافة الى كونها تحتل موقعا استراتيجيا تشكل حلقة وصل بين القارتين الافريقية والاسيوية من جهة، وبينها وبين مناطق ظهر بعد أزمة الخليج - حسب تقارير البنتاغون الاميركي هذا العام - أنها مناطق متوترة ولم تدخل في اطار (النظام العالمي الجديد) وقد عدّت التقارير تلك، السودان، اضافة الى المد الاسلامي المتنامي في القرن الافريقي والذي يأتي في قائمة الاهتمامات الاميركية في الشرق الاوسط بعد سقوط المعسكر الشرقي.

خلفيات اعادة الامل

جاءت مبادىء الرؤساء الاميركيين في دورات رئاسية مختلفة لتضع الشرق الاوسط في قلب الاهتمامات السياسية الاميركية، إن لم يكن محورا لنشاطها السياسي والاستراتيجي.. فبعد الانسحاب البريطاني من الخليج في نهاية عام ١٩٧١ بدأت الولايات المتحدة بملء الفراغ السياسي في المنطقة، الا أن الانتكاسة الحادة التي تعرضت لها الولايات المتحدة نتيجة توغلها في المستنقع الفيتنامي حسب وصف الساسة الاميركيين والانعكسات الخطيرة والعميقة التي تركتها الانتكاسة على المجتمع الاميركي وعلى صناعة القرار العسكري الاميركي، تحولت فيما بعد الى عقدة إسمها (العقدة الفيتنامية) لم يخفف من وطأتها سوى الانتصار الكارتوني في عملية تحرير الكويت، هذه الانتكاسة تمخضت عن مبدأ نيكسون (الحروب بالنيابة) ويقضي هذا المبدأ باسناد مسؤولية الحفاظ على المصالح الاميركية الى بعض القوى الاقليمية الرئيسية الحليفة للولايات المتحدة، عن طريق تقديم الدعم العسكري والسياسي. مبدأ نيكسون عرّف فيما بعد بـ (سياسة العمودين المتساندين) وهو تخويل ايران والسعودية مهمة الدفاع عن الخليج بعد أن قامت الولايات المتحدة بجهود مكثفة للتقريب بين قيادتي البلدين حيث لم تشهد كل من طهران في ظل الشاه والرياض علاقات ودية، الا أن الديبلوماسية الاميركية نجحت في اقناع طهران والرياض بضرورة التقارب - بعد طمأنة السعودية حيال طهران - لضمان المصالح

الاميركية في المنطقة، فعمدت الولايات المتحدة الى تقوية شاه ايران عسكريا ليصبح بمرور الوقت شرطي المنطقة، فيما تتولى المملكة مهمة النفوذ السياسي والمالي في الخليج والشرق الاوسط وشمال افريقيا في ظل غياب قيادة عربية مهيمنة كشخصية الرئيس عبد الناصر.

الا أن مبدأ نيكسون هذا، لم يكتب له النجاح والديمومة، وكان اعلان الحظر النفطي في بداية عام ١٩٧٣، ومن ثم سقوط الشاه في عام ١٩٧٨م ليعجل في إقبار هذا المبدأ ويقلب الحسابات الاميركية رأسا على عقب، لتدفع الاميركيين بشدة للعودة الى المبدأ القديم القاضي بالتدخل العسكري المباشر، مع تعديل طفيف وبحسب تصريح السناتور باول بعد سقوط الشاه (اذا ما أريد للخليج أن يحمى الآن،٦٧إننا نحن الذين يجب أن نقوم بهذه المهمة، ولكي نفعل ذلك بفعالية كاملة فنحتاج الى تعاون السعوديين) وربما كان وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر أكثر وضوحا حين قال بعد شهور من سقوط الشاه (نحن بحاجة الى وجود ملموس للقوة الاميركية في المحيط الهندي كتعويض جزئي عن القوة الايرانية..).

وجاء مبدأ كارتر، عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان ليعزز فكرة التدخل العسكري المباشر ، نجد مثالها الواضح في (قوات التدخل السريع) التي تأسست في مطلع الثمانينات ليعطي ـ مبدأ كارتر ـ الحق الكامل للولايات المتحدة في القيام بما يكفل حماية المصالح الحيوية الاميركية في المنطقة.

وجاء خلفه رونالد ريغان ليقوم بتوسعة اطار مبدأ كارتر ليتبلور في صيغة عرفت فيما بعد (سياسات الاجماع الاستراتيجي)، رسمت خطا دفاعيا على هيئة مربع يشكل المنطقة الحيوية للمصالح السياسية والاستراتيجية الاميركية، ثم قامت برسم أقواس دفاعية داخل هذا المربع فوضعت الخليج في قوس يبدأ من تركيا ويمر باسرائيل والسودان والصومال ثم يتقاطع مع خط دفاعي آخر يعبر المحيط الهندي ويمر بقاعدة دييغو غارسيا وسط المحيط الهندي وينتهي عند الباكستان، الهدف منه هو تسوير شواطىء الخليج قبالة الاضطرابات السياسية والامنية المحيطة.

وكان الغرض الرئيسي من هذه السياسة هو اقامة نظام تعاون استراتيجي بين الولايات المتحدة والدول الخليفة لها وهي : مصر و السعودية واسرائيل. على أن يتم توزيع الادوار بين هذه القوى، فالولايات المتحدة تتصدى لمواجهة التحدي السوفيتي في المنطقة ، والسعودية تقوم بالمحافظة على استقرار منطقة الخليج والجزيرة العربية، فيما تقوم كل من مصر واسرائيل بتقاسم دور ضمان الامن الاقليمي.

ولكن هذه السياسة هي الاخرى لم يكتب لها النجاح، لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية، فلا السعودية كانت قادرة على تحمل هذا الدور في ظل قوى إقليمية مقتدرة مثل ايران والعراق وسوريا، كما أن الظروف السياسية لم تكن مواتية بشكل كاف لمثل مشروع استراتيجي بهذا الحجم. الا أن عاملين رئيسين كانا وراء فشل هذه السياسة وهما :

أولا : القطبية الثنائية

وجود الاتحاد السوفيتي كقوة مؤثرة وفاعلة في التوازن الدولي تضاهي قوة الولايات المتحدة، ووجود حلفاء أقوياء لها في المنطقة، ففي مقابل المكاسب السياسية المعبرة التي حصلت عليها الولايات المتحدة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج، حصل الاتحاد السوفيتي في أبريل ١٩٧٢ على تسهيلات عسكرية وبحرية في العراق ومن ثم في سوريا، رغم الخسائر التي تكبدها السوفييت إثر قرار رئيس مصر السابق أنور السادات بطرد المستشارين الروس من مصر بعد القرض السعودي المشروط الى حكومة السادات. هذا الى جانب الغزو السوفيتي الى افغانستان وسقوط ايران القلعة الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة بعد انتصار الثورة الاسلامية عام ١٩٧٨م.

ثانيا : الصراع العربي ـ الاسرائيلي

صحيح أن الحروب العسكرية بين العرب واسرائيل قد انتهت في عام ١٩٧٣ الا أن مبررات الصراع والحرب ظلت قائمة الى وقت متأخر بالنسبة للحكومات العربية، التي ترى في الشارع العربي كابحا لأي عملية تسوية سلمية مع الكيان الصهوني، وكانت هناك صعوبات بالغة للدخول في خطة مشتركة تجمع الطرفين العربي والاسرائيلي، حتى وإن كانت واشنطن ستقوم بالتنسيق بصورة انفرادية مع الاطراف المختلفة. فالمملكة لاتريد أن تدخل في خطة بصورة فردية، فقد شهدت الاخيرة ردود الفعل العربية الحادة حيال الموقف الاستسلامي للرئيس المصري السابق انور السادات دفع فيه حياته، هذا الى جانب التوترات التي حصلت في المنطقة العربية منها الاجتياح الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، والتوترات السياسية والعسكرية بين دول المواجهة والكيان الاسرائيلي. هذه وغيرها من أسباب أوصلت الاميركيين الى قناعة مفادها أن الفشل سيكون حليف سياسة الاجماع الاستراتيجي في الوقت الراهن.

باتجاه المخطط الكبير

مع وصول طليعة القوة العسكرية الاميركية البالغ تعدادها ١٨٠٠ عنصر من المارينز، من أصل نحو ٢٨ ألف جندي أميركي الى شواطىء الصومال في الثالث من ديسمبر الماضي، بدأت أنظار المراقبين تتجاوز المهمة المعلنة لعملية اعادة الامل لترنو باتجاه الابعاد الاستراتيجية للعملية في المدى البعيد.

فمن جهة يرى المراقبون أن العملية قد تمت دون تنسيق مع حكومة دولة ـ أو ممثلها ـ عضوة في هيئة الامم المتحدة، ومن جهة ثانية لم يحدد جدول زمني ثابت وقاطع للعملية، فبعد يوم واحد من اعلان الرئيس بوش أنه سيسعى لاتمام العملية قبل العشرين من يناير الجاري، خرج الرئيس الاميركي المنتخب بيل كلينتون في حديث له في الثامن من ديسمبر لينقض الموعد الذي حدده بوش، وعلل ذلك بأن هذه القوات تحتاج الى وقت أطول من أجل بناء هيلكية سياسية وضمان الاستقرار..

و كان أكثر صراحة ما قاله مساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون الافريقية في العاشر من ديسمبر الماضي :(إن هذه القوة التي يتم الآن انزالها بالصومال قد تبقى هناك لمدة تصل الى العام).

من جهة ثانية بدا واضحا في العشرة الايام الاولى من العملية أن القوات الاميركية لم تعن كثيرا بتنفيذ المهمة المعلنة، وهي تأمين طرق الامدادات الانسانية للشعب الصومالي، وهو مالحظه عمال الاغاثة الذين شكوا الى مسؤوليهم ما تعرضوا له من اعاقات لعمليات الاغاثة من قبل القوات الاميركية مما حدا بالمدير الاقليمي لاتحاد لوثرن العالمي في بداية ديسمبرمن العام المنصرم للقول بأن العملية الاميركيةهي (نتاج عقلية اجتياح من شأنها أن تضاعف من مشاكل ارسال الاغذية الى الصومال).

وربما كان مسؤولون أميركيون سابقون في الولايات المتحدة أكثر وضوحا، حين قالوا بأن الرئيس بوش استهدف ـ من وراء العملية ـ تحقيق مصالح سياسية معينة لم تتكشف بصورة وافية بعد، وعلى حد قول مايكل كلان من مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن في مقال له في الثامن من ديسمبر الماضي لصحيفة (لوس أنجليس تايمز) أن العملية

الاميركية الجارية (تفتح الباب أمام احتمال عودة الاستعمار من جديد الى أفريقيا).

وهو أمر كان موضع اهتمام وترقب بعض الدول الافريقية المحيطة بالصومال، والسودان على وجه الخصوص لاعتبارات كثيرة، فالنظام السياسي في السودان يعد من وجهة نظر الدوائر السياسية الاميركية غير مقبول في ظل النظام الدولي الجديد. فقد ذكرت تقارير البنتاغون في بداية السنة الماضية بأن السودان هي من بين الدول المناوئة للولايات المتحدة وسياستها في الشرق الاوسط، اضافة الى تأثيرات النموذج الديني السوداني على القارة الافريقية عموما وشمالها بوجه خاص، وهكذا على شبه الجزيرة العربية، الامر الذي يجعل من التدخل الاميركي في هذه المنطقة محاولة لكبح جماح المد الاصولي السوداني الى هذه المناطق، وهو ما استوعبه السودانيون بصورة جيدة من عملية (اعادة الامل).

الا أن العملية لاتقتصر على السودان، حسب ما يفهم من تصريحات المسؤولين الاميركيين وتقديرات حجم القوة المجهزة بالقياس الى حجم العملية. واذا صدقت توقعات المحللين السياسيين فإن النظام الامني الجماعي سيرسم دائرة كبيرة على الخارطة السياسية بحيث تستوعب في داخلها منطقة تمتد من باكستان مرورا بافغانستان وايران والعراق الى تركيا ثم تميل بخط مستقيم الى الصومال مرورا بمصر والسودان وتعبر المحيط الهندي لتكمل مربعا تكاد تتساوى أضلاعه.

أما عن معطيات هذه الخطة فكثيرة، منها :

أولا: سقوط الاتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة كقوة مهمنة على العالم أو قل شرطي العالم، وبالتالي استبعاد احتمالات المواجهة أو قيام حرب عالمية بين الجبارين.

ثانيا: عملية السلام في الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل، والتي ستتمخض عن مقررات تخدم في محصلتها النهائية الاستراتيجية الاميركية وبالتالي تحقق ما عجزت عنه بالامس وهو احتواء الطرفين العربي والاسرائيلي، وتؤسس اطارا للتعاون في مجالات مختلفة بما فيها المجال الامني.

خروج العراق في الوقت الراهن من دائرة التأثير في الخارطة السياسية للشرق الاوسط وللخليج بدرجة أساس، بعد حرب الخليج الثانية، وقيام منطقتي حظر جوي في الشمال والجنوب تحت الحماية الاميركية وقوات الحلفاء هو كفيل باحكام القبضة على مصير العراق السياسي.هذا الى جانب الاتفاقيات الامنية المبرمة بين الولايات ودول رئيسية في التحالف الدولي مع حكومات الخليج والتي تؤمّن حضورا دائما لقوات أميركية وغربية في المنطقة.

وتبقى أفغانستان وايران - وما تمثلاه من نموذجين سياسيين ودينيين مؤثرين في المنطقة - يشكلان الثغرة الواسعة في المخطط الاستراتيجي الاميركي، وإن كانت هذه الثغرة قد تضيق بفعل الضغوط والتهديدات التي تتعرض لها ايران من جانب الولايات المتحدة والغرب باسناد من دول عربية وخليجية، وهكذا التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة بعد حرب الخليج الثانية والتي تفرض على ايران اعتماد سياسة جديدة وحذرة للحيلولة دون الوقوع في المطب وتكرار التجربة العراقية. أما بالنسبة لأفغانستان فإن الاعتقاد السائد لدى كثير من الخبراء السياسيين والمختصين في الشؤون الافغانية هو تكرار التجربة الصومالية أو البوسنية، وبالتالي فإن عملية اعادة الامل يمكن أن تنقلها الادارة الاميركية الى افغانستان، خصوصا مع الاضطراب الامني والسياسي المتزايد على الساحة الافغانية والتي قد تسبب في واحدة من نتائجها (مجاعة مفتعلة) أو (حرب أهلية) تكون مبررا لتدخل أميركي عاجل.

وإذا ما أريد لهذا المخطط الاستراتيجي أن يتم فإن الدول الرئيسية المرشحة لقيادة هذا المخطط تحت الادارة الاميركية المباشرة فهي : المملكة، مصر، اسرائيل، على أن يتولى كل طرف تأمين ماحوله وبالادوات المتاحة لديه.

على أن هذا المخطط برمته وما يشتمل عليه من تفاصيل يبقى مجرد طموح، وليس قدرا أو ثوبا مفصّلا تضعه الولايات المتحدة على هذه المنطقة أو تلك، فالتغيرات السياسية في العالم شديدة السرعة. وفي ظل مناخ سياسي متقلب في الشرق الاوسط يبدو التوقف عند المعطيات الحالية مجرد تأملات بسيطة وساذجة أحيانا، وأن مجرد سقوط نظام سياسي في دولة من دول الشرق الاوسط هو كفيل بقلب الموازين والمعادلات والحسابات رأسا على عقب.

كيف تدعم المملكة القضية الفلسطينية؟

قال الرئيس الفلسطيني السيد ياسر عرفات في التاسع من ديسمبر الماضي في خطاب جماهيري بمناسبة الذكرى الخامسة للإنتفاضة أن الخليجيين أوقفوا الأموال عن الإنتفاضة بغرض فرض التسوية، وسبق ذلك أن صرح في مقابلة مع الأستاذ عبد الباري عطوان بأن محاولات ترطيب الأجواء مع الدول الخليجية مستمرة، وأضاف : (أكتفي بمناشدة أشقائنا في الخليج أن يتذكروا فلسطين والقدس . عليهم أن يتذكروا ان القدس بحاجة الى أموال لتثبيت أهلها والمرابطين فيها) . والمعلوم أن المملكة أوقفت دعمها والتزاماتها السنوية المقررة لمنظمة التحرير منذ أزمة الغزو العراقي للكويت.

وشنّت صحيفة القدس الفلسطينية في ١١ ديسمبر الماضي هجوما على الحكومة السعودية، فقالت تحت عنوان : مساعدات السعودية للإنتفاضة : (حوّلت المملكة العربية السعودية - في ٩ ديسمبر الماضي - مبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار الى منظمة التحرير الفلسطينية تشكل الدفعة الثالثة من إيرادات اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين للعام الهجري ١٤١٣هـ وذكر عبد الرحيم جاموس مدير عام مكاتب اللجان الشعبية أن الأمير سلمان أمير الرياض رئيس اللجان أمر بتحويل هذا المبلغ بمناسبة دخول الإنتفاضة الفلسطينية عامها السادس وتأكيدا لإستمرار الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني وانتفاضته الشعبية).

وأضافت الصحيفة : (وقد يتبادر الى الأذهان أن هذا المبلغ المتواضع الذي لا يساوي في قيمته المالية ثمن جنزير دبابه هو مساعدة من المملكة السعودية لدعم النضال الفلسطيني، فالطريقة التي يُصاغ فيها الخبر من قبل وكالات الأنباء، وتصريحات المسؤول الفلسطيني توحي بذلك، ولكن واقع الحال مختلف تماما، فهذا المبلغ هو جزء من مساهمات الفلسطينيين العاملين في المملكة وتبرعاتهم للإنتفاضة وللجهاد الفلسطيني في الأرض المحتلة وخارجها . فقد جرت العادة، أن يتم خصم نسبة ٥٪ من رواتب الموظفين الفلسطينيين في الدول العربية تذهب الى الصندوق القومي الفلسطيني).وأخت الصحيفة الى أن دولا عربية وخليجية نفطية مازالت تحجز مساهمات الفلسطينيين العاملين فيها، بينها دولة عربية تحجز ما يصل الى ١٥٠ مليون دولار .. وأضافت بأن الإنتفاضة التي دخلت قواميس العالم (تستحق من المملكة والمسؤولين فيها أكثر من ذلك بكثير، خاصة أن المبلغ المذكور هو من الفلسطينيين العاملين بالمملكة) ..

لماذا لم يعتبر وصوله للوزارة انتصارا مدوّيا للمملكة؟

الهموم المشتركة بين السعودية والحريري

وضعت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري الى السعودية في شهر كانون أول - ديسمبر - الماضي العلاقات بين البلدين في مرحلة جديدة، ويأتي هذا التطور المحتمل في الروابط بين بيروت والرياض منسجما مع متغيرات كثيرة برزت على أصعدة متعددة.

وقد تكون التحولات الحاصلة في عموم المنطقة وبالخصوص المنطقة الخليجية بعد حرب الكويت وكذلك الاوضاع الجديدة بعد الانتخابات البرلمانية في لبنان، من بين الامور الكثيرة التي سوف تساعد في ايصال العلاقات السعودية - اللبنانية الى مرحلة في غاية الاهمية.

وربما اقتنعت بعض الاوساط السياسية بأن العلاقات السعودية - اللبنانية ربما توازي في فترة قادمة، العلاقات السورية - اللبنانية، خاصة اذا ما تمكن رفيق الحريري في تحقيق عدد من النجاحات المطلوبة، ويتوقع أن ينكب جهد رئيس الحكومة اللبنانية في جانبين الاول اقتصادي والثاني سياسي وفي كليهما يراهن الحريري على الدعم السعودي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يتوقع أن تكون المساهمة السعودية كبيرة لجهة اعادة بناء الهيكل الاقتصادي المنهار، وقد أشارت بعض المصادر في تقديرات أولية بأن يساهم رجال الاعمال السعوديين باستثمارات قد تصل الى نصف مليار دولار على أن هذه المساهمة قابلة للزيادة في المراحل القادمة.

وفي الجانب السياسي، فإن رفيق الحريري يراهن أيضا على السعودية لاستخدام صداقتها مع الولايات المتحدة لتنفيذ قرار (٤٢٥) الخاص بانسحاب القوات (الاسرائيلية) من الجنوب اللبناني، مع أن هذا الانسحاب في حال حصوله سيؤدي الى خلق مناخ ايجابي يساعد في تشجيع أصحاب رؤوس الاموال في اقامة مشاريع استثمارية في لبنان.

ويعتقد أن الولايات المتحدة الاميركية ستكون مستعدة لاقناع اسرائيل بالانسحاب من الجنوب اللبناني في حال استعداد الحكومة السعودية رفع الحظر الاقتصادي عن اسرائيل علما أن مؤشرات كثيرة برزت في الآونة الاخيرة تؤكد ان الرياض تسير باتجاه الغاء المقاطعة الاقتصادية مع اسرائيل، وقد تكون المشاركة السعودية في المحادثات المتعددة الاطراف من بين المظاهر الكبيرة على هذا التوجه.

وليست العلاقات القديمة التي تربط رفيق الحريري بالسعودية، حيث يحتفظ بالجنسية السعودية الى الآن، وحدها التي تقنع الكثيرين بأن العلاقات السعودية - اللبنانية سوف تدخل في شهر عسل طويل، بل أن شعور الطرفين بالحاجة الماسة الى التعاون هو الذي سيعطي لهذه العلاقات طابعا متميزا.

فالحكومتان السعودية واللبنانية بشخص الحريري، تشعران بأن هناك تحديات تواجهها، مع انه ليس بالضرورة أن تكون هذه التحديات مشتركة. فرفيق الحريري الذي كان يحلم منذ وقت طويل بأن يكون في يوم ما رئيسا للوزراء في لبنان، يدرك جيدا أنه لابد أن يفعل شيئا ما للاقتصاد اللبناني المتدهور مع ان الجميع يعرف أيضا أن الرجل لايملك عصا سحرية، لكن وعلى الرغم من كل الصعوبات الكبيرة التي تواجه رئيس الحكومة الجديد، فإن علاقاته القوية مع السعودية بالدرجة الاولى وكذلك علاقاته الجيدة مع رجال الاعمال الدوليين، تضعه في موقع الاختيار الصعب، ولاشك أن السعودية التي ترغب في انجاح مهمة الحريري، مقتنعة بأن فشل رئيس

الوزراء اللبناني سيعتبر بطريقة غير مباشرة إخفاق لها..

وقد لاتكون مصادفة أن يقوم رفيق الحريري وفي أول تحرك سياسي خارج لبنان، بزيارة السعودية ولقائه مع الملك فهد وباقي كبار المسؤولين في الدولة بالاضافة الى رجال الاعمال السعوديين، حيث رأت الاوساط السياسية المطلعة بأن الحريري أراد أن يقول للآخرين بأن الحل للمشكل الاقتصادي سيأتي من الرياض رغم أنه - أي الحريري - حاول أن يضفي على زيارته طابعا عائليا.

ومما يؤكد الاعتقاد بأن العلاقات بين بيروت والرياض سوف توازي في فترة قادمة العلاقات بين بيروت ودمشق، تجاوز رئيس الوزراء الجديد أشبه ما يكون بالعرف في الحياة السياسية اللبنانية، وهي العادة التي جرت بان تكون دمشق هي المحطة الاولى لرئيس الوزراء الجديد أيا كان، في حين أصبحت جدة هي نقطة البداية في حركة الحريري على الصعيد العربي والاقليمي.

إن السعودية التي تتبع اسلوب الموازنة في علاقاتها مع الحلفاء على الساحة اللبنانية وخاصة في الطائفة السنية - تدرك جيداأن صعود نجم رفيق الحريري أدى بطريقة أتوماتيكية الى اضعاف القيادات التقليدية التي هي الاخرى أخذت بالتراجع بسبب التطورات المتلاحقة - وكان آخرها الانتخابات البرلمانية التي أفرزت نجاحا للتيار الاسلامي بشقيه الشيعي والسني غير المتعاطف مع السعودية، والذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

وعلى هذا الاساس، فإن السعودية (التي لم تكن، حسب رأي بعض الاوساط المطلعة متحمسة لتولي الحريري رئاسة الحكومة في هذا الظرف بالذات) وجدت نفسها مضطرة لقبول الامر الواقع، ذلك أن الرياض التي تشعر بحساسية مفرطة من أي نجاح تحققه طهران على الصعيد الاقليمي سوف تبادر بكل تأكيد الى تقديم شتى أنواع الدعم لحكومة رفيق الحريري، فاذا كانت ايران قد حققت مكسبا مهما بدخول حزب الله الى البرلمان فإن استوزار الحريري جاء وكأنه بمثابة نجاح للسياسة الخارجية السعودية.

المراقبون السياسيون لاحظوا بعد تكليف الحريري بتشكيل الحكومة اللبنانية مفارقة لها مدلولات في غاية الاهمية، ففي الوقت الذي ينشغل فيه الاعلام الايراني بشكل شبه دائم بعرض نشاطات حزب الله السياسية وكذلك العسكرية ضد القوات الصهيونية في جنوب لبنان، فإن أجهزة الدعاية السعودية صرحت كثيرا بعد تكليف الحريري مباشرة على ابراز دور الرجل من خلال مؤسساته بتوزيع مساعدات خادم الحرمين على المتضررين من أبناء الشعب اللبناني وبعبارة أخرى، منذ ظهر الحريري في الصحافة السعودية وكأنه منسق النشاطات السعودية في لبنان.

وعلى أية حال، ففي الوقت الذي يراهن فيه رفيق الحريري على الدعم السعودي لانجاح مهمته الصعبة في لبنان، فإن السعودية تنظر الى ما حققته في لبنان من خلال وصول الحريري الى رئاسة الحكومة، بأنه سيشكل خطوة في غاية الاهمية على الصعيد الاقليمي لاستئناف دورها الذي ذهب مع عاصفة الصحراء. إن انكفاء السياسة الخارجية السعودية بعد حرب الكويت، يفوق كثيرا ما خسرته الحكومة السعودية من أموال طائلة، ذلك أن اجتياح القوات العراقية للاراضي الكويتية ومن ثم اندلاع الحرب، أضعف الدور السعودي بنفس الدرجة التي همش فيها حكومة آل الصباح بل أضعفها الى درجة الصفر. إن طلب الحكومة الكويتية المساعدة الدولية لاخراج القوات العراقية من أراضيها وربما له بعض التبرير، لكن أن تبادر الحكومة السعودية التي تمتلك ترسانة ضخمة من الاسلحة المتطورة الى طلب النجدة من الولايات المتحدة الاميركية، فهو ما لايمكن تبريره اطلاقا، وقد أدى ذلك الى تصدع الهيبة السعودية بشكل كبير.

ومما زاد في اضعاف الدور السعودي في المنطقة، استمرار التوتر في علاقات الرياض مع عدد من عواصم المنطقة وبالخصوص تلك التي كانت فقيرة الى ماقبل حرب الكويت من الحلفاء التقليديين للسعودية. وربما تكون علاقات الرياض الحالية مع كل من عمان وصنعاء والدوحة أدلة واضحة على فقدان السعودية لدورها القديم الذي كانت تمارسه على العواصم الثلاث. فالسعودية التي كانت تتمتع بنفوذ استثنائي في اليمن وجدت نفسها أمام مشكلة في غاية التعقيد عقب وحدة الشطرين ازدادت حدتها بعد اجتياح الكويت، كما انها فوجئت بموقف الحكومة القطرية التي لم تتردد في ابراز صوتها بوجه الحكومة السعودية بعد حادث مخفر الخفوس.

لقد رأت بعض الاوساط السياسية في جرأة كل من الدوحة وصنعاء اللتان كانتا تبلعان التجاوزات السعودية في السابق، مؤشرا قويا على ضعف الدور السعودي في المنطقة، كما أن عدم استجابة الملك حسين للشرط الوحيد الذي وضعته المملكة وهو الاعتذار عن موقف الاردن في غزو الكويت، لأجل عودة العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها بمثابة مؤشر آخر على هذا الضعف. واذا ما أضفنا العلاقات المتوترة بين السعودية وبين كل من السودان والعراق وغير المستقرة مع ايران وكذلك غير الودية مع الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، فإنه يمكن القول أن السياسة الخارجية للسعودية تواجه الآن أصعب فتراتها على الاطلاق خاصة اذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الازمات السعودية الحالية هي مع حلفاء الامس الذين أنفقت عليهم مليارات الدولارات مقابل حصولها على ما اصطلح عليه بـ (الحقبة السعودية) التي لم يبقى منها شيء سوى الاسم.

إن وصول الحريري الى منصب رئاسة الحكومة يمثل المكسب الوحيد الذي حققته السعودية بعد حرب الكويت على الصعيد الاقليمي، لكن كما أن احتمالات نجاح الحريري في غاية الصعوبة على الصعيد اللبناني، فإن مؤشرات قدرة السعودية في استثمار هذا المكسب صعبة أيضا. لقد جاء الحريري الى لبنان في وقت تعاني فيه السعودية من ضعف سياسي واضح على المستوى الاقليمي بالاضافة الى ضعفها الاقتصادي بسبب حرب الكويت وربما كان انتصارا مدويا للسعودية لو أن دخول الحريري الى مكتب رئاسة الحكومة اللبنانية، جاء في غير هذا الوقت، وبعبارة أخرى فإن التاجر الحريري الذي قد لاينجح في انقاذ الوضع الاقتصادي في لبنان، وربما يكون وصوله الى الحكم لا ينفع السعودية أيضا.

ومن يدري، فقد يكون التعثر الواضح في محادثات السلام العربية - الاسرائيلية إحدى مؤشرات الفشل المحتمل للحريري لبنانيا وسعوديا.

اعلان أسماء مجلس الشورى في البحرين

جديد البحرين ليس جديدا!!

في السادس عشر من ديسمبر الماضي، لم يأت أمير البحرين بجديد كما كان يأمل عامة الناس في البحرين ، فقد خيّب آمالهم حين أصدر عفوا محدودا شمل ستة من السجناء السياسيين فحسب، فيما كان المؤمّل أن يصدر عفو شامل وعام عن كافة السجناء والمنفيين في الخارج. وخيّب آمالهم حين أكد على مجلس شورى معيّن بصلاحيات هامشية، متجاوزا وثيقة الاجماع الوطني التي قدّمت الى الامير في الخامس عشر من نوفمبر الماضي والتي تطالب بعودة المجلس الوطني وتفعيله بمقتضى الصلاحيات التي منحها إياه دستور البحرين.

بيد أن أيا من هذه الآمال لم يتحقق ، وما أعقبها من أمور أكدت اصرار حكومة البحرين على المضي في تنفيذ مجلس شورى معيّن، وإن لم يعبر- هذا المجلس - عن إجماع وطني ولم يتوافق مع مطالب العامة بل حتى وإن تعارض مع الدستور المقر من قبل أمير البحرين وأفراد عائلته.

وعلى أية حال فقد جاء نظام مجلس الشورى نسخة تكاد تكون متطابقة مع مجلس الشورى في المملكة مع بعض الاختلافات البسيطة، وهو ما فهمه كثير من البحرينيين، على أنه ليس سوى مجلسا سعوديا بثوب بحريني، بما فيه من ارتداد عن التجربة البرلمانية ومواد الدستور.

نظام مجلس الشورى البحريني لم يختلف كثيرا في هويته ولا اختصاصاته، ولا هيمنة الامير عليه عما هو الحال عليه بالنسبة لمجلس الشورى في المملكة.

لقد حدد نظام مجلس الشورى اختصاصات المجلس كما نصت على ذلك المادة الثانية بالامور التالية:

يقوم مجلس الشورى بابداء الرأي في الامور الاتية:

١ - مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها الى الامير للتصديق عليها واصدارها.

٢ - السياسة العامة للدولة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أو الادارية.

٣ - الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وتحسين أدائها.

٤ - وسائل تنمية القطاع الاقتصادي في البلاد وسبل تطويرها وعلاج ما قد تعرقل مسيرته من معوقات.

٥ - أية أمور أخرى يرى مجلس الوزراء أخذ رأي المجلس بشأنها.

ومن خلال مقارنة هذه المادة بما يقابلها في نظام مجلس الشورى السعودي يتبين أن المجلسين ينتهيان الى وظيفة واحدة وهي: ابداء الرأي وتقديم المشورة!! دون أن تكون لأي منهما سلطة تشريعية أو صفة الزامية أو قانونية لما يصدر عنهما من مقررات واراء.

من جهة ثانية، يظهر من خلال مطالعة نظام مجلس الشورى في البحرين - والحال نفسه في المملكة - تعاظم دور السلطة التنفيذية المتمثلة في مجلس الوزراء، بما يدلل على أن مجلس الشورى لم يُمنح سلطة تضاهي سلطة مجلس الوزراء أو تستقطع بعضا من قوته لصالح مجلس الشورى.

فالى جانب إبداء المجلس الرأي في الموضوعات التي يعرضها عليه مجلس الوزراء فحسب، فإن مجلس الشورى -كما في المادة الرابعة - يقوم فقط بمناقشة ما يعرضعليه، ثم يصدر فيما بعد توصيات - وليس قرارات أو مشاريع قرار - يعبر فيها عن رأيه، ويبلغها رئيس المجلس الى مجلس الوزراء - وليس الامير - ليتخذ مايراه بشأنها.

وهذا يعني أن مجلس الشورى لا يعد سلطة موازية أو مساوية للسلطة التنفيذية، كونه لايمثل سلطة تشريعية للبلد أولا ، وليس بديلا عن المجلس الوطني المنتخب والممثل للاجماع الوطني في البحرين، وما يضطلع به من أدوار ومسؤوليات وصلاحيات ثانيا.

وثالثة الاثافي هي سيطرة الامير المطلقة على مجلس الشورى، وتتشابه الى حد كبير مع السلطات الممنوحة للملك فهد على مجلس الشورى السعودي.

فالامير - الشيخ عيسى - هو الذي يعيّن الاعضاء ويقيلهم ويحدد مدة المجلس ويمددها بأمر أميري (مادة ١٢)، وهو في ذلك يكون صاحب اليد الطولى والوحيدة فيه، أو كما وصفه أحد قادة المعارضة في البحرين بأنه(مجلس الامير) وليس (مجلس الشعب)، وبالتالي فله أن يأمر وينهي ويعيّن ويقيل!.

وورد في المادة (١٩) من نظام مجلس الشورى البحريني أن (للأمير أن يؤجل بأمر أميري اجتماع مجلس الشورى لمدة ستين يوما

هبوط حاد في شعبية ولي العهد

تفيد مصادر مطلعة بأن شعبية ولي العهد البحراني حمد بن عيسى آخذة في الهبوط. البعض يرجعها الى ميوله السياسية السعودية، فيما يرى آخرون بأن السبب يعود الى مسلكه الشخصي غير المريح، أما القسم الثالث فيعتقد بأن ولي العهد - وخلافا لأبيه - مصاب بداء الغرور، وأنه غارق في نهج طائفي صريح وظاهر مما لم يشهد السكان مثيلا له من الحكام السابقين.

لا تتدهور شعبية ولي العهد في الأوساط الشعبية فحسب، بل حتى داخل الوسط العائلي.. ربما بسبب طبيعة الخلاف المزمن بينه وبين عمّه رئيس الوزراء، ولكن يبدو أن هناك أسبابا أخرى لدرجة أن الكثيرين داخل العائلة المالكة لا يتمنون أن يأتي ذلك اليوم ليصبح فيه ولي العهد أميرا.

ايا كان الحال، فإن الدعم الذي يتلقاه ولي العهد من الجانب السعودي يزيد من رصيد قوته الداخلي، مما يجعل أمر إزاحته أو تقليص نفوذه سواء من قبل والده أو من قبل عمه أمرا صعبا.. ويبدي بعض الأمراء من آل خليفة في البحرين امتعاضهم من المملكة ويتهمونها بأنها وراء الكثير من المشاكل داخل العوائل الحاكمة في الخليج.

على الاكثر)، وجاء في المادة (٢٠) أن (للأمير أن يصدر أمرا أميريا بحل المجلس اذا اقتضت المصلحة العليا ذلك). ولعل المادة الاخيرة كانت من بين النقاط الخلافية المثارة ضد العائلة الحاكمة في البحرين، وقد أشارت اليها الوثيقة الوطنية التي رفعت الى الامير من قبل شخصيات دينية وسياسية ووطنية ، حيث وجهت - الوثيقة - نقدا ضمنيا للاستفادة الخاطئة من المادة ٦٥ من الدستور والتي تخوّل الامير سلطة حل المجلس الوطني، مؤكدة على أن المادة ١٠٨ من الدستور والتي تنص على عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكامه - أي الدستور - الا أثناء قيام الاحكام العرفية في الحدود التي بينها القانون.

ورغم أن العائلة الحاكمة في البحرين لم تعلن حتى اللحظة وقف العمل بالدستور الحالي، فإن مقارنة نظام مجلس الشورى الجديد بمواد الدستور تبدو مشروعة، ففي حال اعتراف الحكومة بالدستور، فإن ثمة سؤالا يتبادر للذهن: أين موقع نظام مجلس الشورى الجديد منه، أما اذا كان الجواب بالنفي، أي أن الحكومة لا تقر بالدستور القائم، فإن ذلك يطرح الاستنكار السابق الوارد في الوثيقة: عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكام الدستور.. الخ.

ماذا جرى قبل اعلان المجلس؟

تساؤلات عديدة طرحت قبل الاعلان عن المجلس وبعده، فقد جاء الامر الاميري في السابع والعشرين من ديسمبر من العام المنصرم، مشتملا على تناقضات والتباسات كثيرة، فبينما كانت تصريحات المصادر السياسية في البحرين - وهي بالتأكيد مصادر رسمية - لوكالة رويتر وصحيفتي الحياة والشرق الاوسط السعوديتين تؤكد على أن الامير سيعلن عن مجلس استشاري خلال الايام القليلة القادمة، جاءت المادة الأولى من النظام الداخلي للمجلس لتثبت صفة الشورى له ، بما يفهم على أنه نسخة طبق الاصل من المجلس الشوري السعودي.

المثير في الامر أن المصادر السياسية البحرانية تلك ذكرت في تصريحاتها أن المجلس الاستشاري سيضم عشرة نواب سابقين، الا أن قائمة الاعضاء التي أعلن عنها الامير في السابع والعشرين من ديسمبر الماضي، جاءت فقط بثلاثة من النواب السابقين، فما السر وراء ذلك ؟!

مصادر بحرينية مطلعة ذكرت بان هناك سببين رئيسيين:

الاول: أن الاعضاء السبعة الآخرين كانوا قد رفضوا صيغة المجلس المعيّن وبالتالي امتنعوا عن الانضمام فيه، لأنها صيغة مخالفة للدستور من جهة، وأنها تفضي الى الغاء صيغة المجلس الوطني المنتخب والمقر دستوريا.

الثاني : أن الحكومة سعت بالفعل الى ادخال بعض العناصر من النواب السابقين لاضفاء الشرعية والهيبة على مجلس الشورى الجديد، ولكن مع صدور الوثيقة الوطنية التي يقف وراءها عدد من النواب السابقين وتضمنت أسماء بعضهم ، ثم اطلاق بعض النواب تصريحات لوسائل اعلام خليجية وأجنبية تنتقد صيغة مجلس الشورى المعيّن، وتؤكد على أن هذه الصيغة غير قابلة للاستمرار، كما في تصريحات جاسم مراد - برلماني سابق - لمجلة الشروق الاماراتية، حين قال بأنه مع بداية القرن الحادي والعشرين ستكون هناك ضرورة لمجلس شورى منتخب، هذه وغيرها من الاسباب دفعت الحكومة البحرينية الى عدم ضم النواب السبعة السابقين الى المجلس الجديد.

وتقول مصادر مطلعة أن وزير الداخلية البحريني محمد بن خليفة قد وجه تهديدات صريحة لعدد ممن ترى أجهزته الأمنية أنهم وراء حشد الأسماء اللامعة وراء العريضة - بينهم أربعة من أعضاء المجلس الوطني السابق، وعدد من أهم رجال الدين الشيعة والسنة .. وأضافت الأنباء بأن العريضة التي سبقت العيد الوطني البحريني بنحو شهر كامل، كانت سببا في تأجيل إعلانه، ذلك أن العائلة المالكة عجزت عن حشد أسماء ذات وزن شعبي تستطيع موازاة الأسماء التي وردت في العريضة، وتقبل بأن يكون لها دور في المجلس المعين.

وتابعت تلك المصادر قولها، أن محاولات كثيرة بذلت لإقناع شخصيات بحرانية لم توقع على العريضة بأن تقبل بالمجلس الإستشاري المعيّن وأن تحتل موقع العضوية فيه، ولكنها بدلا من ذلك أعلنت بأن عدم توقيعها على العريضة لا يعني بأية حال قبولها بالمجلس المعين.

وأيا كان الحال فقد أعلن الامير عن أسماء الاعضاء في المجلس المعيّن، وجاء التمثيل مناصفة بين الشيعة والسنة، على أن يتولى رئاسة المجلس شخص شيعي، وهو السيد ابراهيم محمد حسن الحميدان ، وهو حسب كثير من المصادر الوطنية البحرينية شخص معروف بنزاهته، وهو موضع احترام وتقدير من قبل كثير من الفعاليات السياسية والدينية في البحرين.

والحميدان الذي تولى وزارة المواصلات - قبل تعيينه رئيسا لمجلس الشورى الجديد ، يرأس مجلس ادارة شركة البحرين للاتصالات. وهي حسب مصادر بحرينية من اكبر شركات الخدمات في البحرين.

من المركز الدولي ضد الرقابة الى الشيخ عيسى

في منتصف ديسمبر الماضي حثّ المركز الدولي ضد الرقابة (منظمة المادة ١٩) والذي يتخذ من لندن مقرا له، حثّ في رسالة له الى أمير البحرين بإجراء انتخابات ديمقراطية وإلغاء الإجراءات الأمنية الإستثنائية التي تطبقها الحكومة البحرينية منذ حلّ المجلس الوطني المنتخب في منتصف السبعينات.

وطالب المركز في رسالته بإعادة الحقوق الدستورية والسماح بحرية التعبير وإنشاء الأحزاب والنقابات، وحثّ الحكومة على (إجراء انتخابات حرة وديمقراطية للمجالس المحلية ومجلس تشريعي وطني) وذلك (كخطوة أولى لإستئناف العمل الوطني وتنظيم الوظائف التشريعية).

من جهة أخرى، طالب المركز، الشيخ عيسى، حاكم البحرين، بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح للمنفيين بالعودة الى وطنهم، وإلغاء قانون أمن الدولة الصادر في عام ١٩٧٤ والذي قالت السلطات أنها ألغته عام ١٩٩٠. والقانون يتيح لسلطات الأمن سجن المتهمين مدة ثلاث سنوات دون محاكمة. الجدير بالذكر أن الشيخ عيسى قد أصدر عفوا سياسيا محدودا في السادس عشر من ديسمبر الماضي، شمل فقط ستة من المعتقلين السياسيين في سجون البحرين، وكان أحدهم من مجموعة الثلاثة والسبعين المتهمين بأحداث ديسمبر ١٩٨١م، وكان محكوما بـ ١٥ سنة. وذكرت مصادر مقربة أن حالته الصحية كانت سيئة للغاية. وقالت مصادر المعارضة البحرانية أن هناك مجموعة من السجناء انتهت مدة محاكمتهم ولم يفرج عنهم، من بينهم السيد هاشم السيد مصطفى الذي انتهت محكوميته في بداية شهر نوفمبر من العام المنصرم. هذا وكانت نشرة (أرابيا مونيتور) الصادرة في واشنطن عن اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية، قد اختارت في عددها الاخير السيد هاشم السيد مصطفى كونه قضية الشهر.

ومع تولي الحميدان منصب رئاسة مجلس الشورى، فإنه وحسب المادة الحادية عشر من نظام مجلس الشورى سيضطر لتقديم استقالته من وزارة المواصلات ورئاسة مجلس ادارة شركة البحرين للاتصالات، حيث ينص النظام الداخلي للمجلس بعدم جواز الجمع بين وظيفتين. فهل سينحّى الحميدان من منصبه في الشركة؟. مصادر بحرينية ذكرت بأن العائلة الحاكمة في البحرين، قدّمت طعما من نوع خاص، فقد أرادت أن تنتزع رئاسة مجلس ادارة شركة البحرين للاتصالات من الحميدان الذي كان يرفض نفوذ افراد العائلة الحاكمة في الشركة، حيث كان التنافس يدور بينهم للسيطرة على الشركة.

أما عن المناصفة التي جاء بها المجلس، فإن مصادر سياسية بحرينية ترى بأن الحكومة لم تكن تنظر الى نسب التمثيل الشعبي بصورة عادلة، فهو مجلس لايعبر عن رأي الشيعة أو السنة، فلم ترشح أي من الطائفتين ممثليها في المجلس، وبالتالي فإن القول بأن الطائفة الشيعية تمثل ثلثي السكان في البحرين على أقل التقديرات، حسب تقرير وزارة الخارجية الاميركية، لايبدو موضع اهتمام العائلة الحاكمة في البحرين حين اقرّت المناصفة في المجلس.

وهناك امر آخر، من الضروري الاشارة اليه وهو بدء أعمال المجلس، فبينما نصت المادة الرابعة عشر من نظام المجلس على أن الاخير يبدأ أعماله من أكتوبر حتى نهاية ديسمبر ، ومن اول مارس حتى نهاية مايو. وتحسب الفترتان دور واحدة، الا أن الامر الاميري الصادر في السابع والعشرين من ديسمبر الماضي جاء مخالفا حيث دعى الامر الاميري المجلس للانعقاد بدءا من ١٦ يناير الجاري وحتى مايو ١٩٩٣م.

ولايعرف حتى الآن ما اذا كان الامر الاميري بمثابة تعديل للمادة الرابعة عشر من النظام الداخلي للمجلس، واذا كان كذلك ، فهو تعديل ضروري من وجهة نظر كثيرين، لأنه يمنح المجلس قدرة على مناقشة السنة المالية للدولة التي تبدأ حسب التقويم السنوي الميلادي، أما اذا كان الامر الاميري مقتصرا على الدورة الاولى، فلن يجد المجلس فرصة مناقشة الميزانية الحكومية، واستعراض المشاكل الاقتصادية والحلول المقترحة، خصوصا في المرحلة الراهنة حيث تشهد الاوضاع الاقتصادية في البحرين تدهورا حادا، تركت تأثيراتها الواضحة على الواقع الاجتماعي. فالبطالة المتفشية في البحرين والتضخم المتصاعد، سيكونا بلا شك عامل توتر داخلي، لن يتمكن ال خليفة من امتصاصه بسهولة، وبانفتاح سياسي صوري.. وقد أصبح الموضوع الإقتصادي من أهم المواضيع المطروحة إعلاميا، فالإحصاءات التي تنشرها الصحافة تقول بأن هناك ١٨ ألف عاطل عن العمل من الذكور، في بلد لا يزيد تعداد سكانه عن ثلاثمائة ألف نسمة، في حين تشير إحصاءات وزارة العمل الى ١٣ ألف مواطن (باحث عن العمل وليس عاطلا!، لأن الحكومة ترفض إستخدام كلمتي البطالة والعاطلين). ويضيف إحصاء الوزارة بأن ١٨٠ ألف أجنبي يعيشون في البحرين ويحتلون وظائف فيها، بينها ما لا يقل عن ٥٨ ألف وظيفة يمكن للمواطنين شغلها.

وإذا ما استمرت الأوضاع الإقتصادية في التدهور، فإن العلاج السياسي يجب أن لا يتأخر، ويجب أن يكون - كما تقول جهات مقربة من الحكومة - فعالا يمتص النقمة المتراكمة منذ سنوات، لأن (المواطنين لا يمكن أن يتحملوا استبدادا سياسيا وضيقا إقتصاديا في ان واحد)!.

أما عن موقف المعارضة في البحرين، فإنه رغم تأييدها المبدئي للعملية الاصلاحية الواسعة في النظام السياسي في البحرين، وتضامنها مع ماورد في وثيقة الاجماع الوطني المقدمة للامير في الخامس عشر من نوفمبر من العام المنصرم ، فإنها مازالت متحفظة بشأن الاوامر الاميرية الخاصة باعلان نظام مجلس الشورى واختصاصاته، وبالتالي تؤكد تمسكها بالمجلس المنتخب المستند على الدستور، كما تؤكد على ضرورة افساح المجال للمشاركة الشعبية في عملية صناعة القرار السياسي، واطلاق الحريات العامة، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في سجون البحرين وهكذا عودة المنفيين.

استقالة بريطاني من جهاز الأمن البحريني

تقاعد من عمله نهاية الشهر الماضي الفريق ج.آي. بيل، المدير العام للأمن العام والذي انتهت خدمته في نهاية شهر نوفمبر من العام المنصرم ، ونشرت الصحف البحرينية خبر التقاعد، والإحتفال الرسمي الذي جرى لتوديعه، وصور مسؤول الأمن البريطاني لأول مرة. وكان الفريق ج. آي. بيل، قد تسلم منصبه في عام ١٩٦٤، أي قبل أن يُعلن (استقلال!) البحرين في عام ١٩٧١، وبقي في منصبه ما يزيد على ٢٨ سنة، كان خلالها شخصية مجهولة لقلّة اختلاطه بالبحرانيين، خلافا لمسؤول المخابرات العامل تحت إمرته والمشهور بتوليه ممارسات التعذيب للسجناء السياسيين العميد إيان. إس. هندرسون.

تجدر الإشارة الى أن بريطانيين يديرون أكثر من جهاز أمني وعسكري خليجي، خاصة في البحرين وسلطنة عُمان.

من جهة أخرى، توقعت أوساط بحرانية شبه رسمية، إجراء تغييرات قريبة في جهاز وزارة الداخلية، حيث من المتوقع أن يتولى وزير الداخلية الحالي الشيخ محمد آل خليفة وزارة الخارجية، ليحل محلّه الشيخ علي بن خليفة آل خليفة - إبن رئيس الوزراء - في منصب وزارة الداخلية، مع ملاحظة ان الشيخ علي يشغل حاليا منصب وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الهجرة والجوازات.

اعتصام نسائي أمام قصر الأمير

اعتصمت مجموعة من النساء قدر عددهن بنحو ٤٠ امرأة من أهالي المعتقلين السياسيين، وذلك في الساعة الثانية من يوم الجمعة الموافق للرابع من ديسمبر الماضي، أمام قصر أمير البحرين الشيخ عيسى بن خليفة، احتجاجا على استمرار السلطات في اعتقال ذويهن وطالبن باطلاق سراحهم.

وقالت مصادر بحرانية مطلعة، أن سكرتير مكتب الأمير رفض استلام عريضة بمطالب النسوة ، ملمحا الى أنه سيقبلها فيما إذا جاءت من (رجل!) يمثل النسوة أمام السلطات، علما ان الأمير كان يومها في زيارة لباريس، وفي اليوم التالي تمّ تسليم المذكرة الى السكرتير بواسطة رجل قيل أن الشيخ عبد الأمير الجمري، رجل الدين والبرلماني السابق كان وراءه. ويُنقل أن الشيخ الجمري قد تعرض لتهديدات في الآونة الأخيرة من قبل وزارة الداخلية، التي تتهمه بأنه دينامو المعارضة وأن العريضة التي رُفعت الى الأمير في نوفمبر الماضي كان يقف هو شخصيا وراءها.

ماذا يحدث لو سقط صدام حسين ؟

ياسين مجيد

■ **(يسقط أو لايسقط ، وماذا يحدث لو سقط) ، هذه العبارة التصقت بالرئيس العراقي صدام حسين أكثر من غيره من الحكام العرب خلال السنوات الاخيرة . واذا كان سقوط نظام صدام حسين قد شكل في فترة معينة رغبة البعض من دول المنطقة وبالتحديد ايران خلال سنوات الحرب العراقية ـ الايرانية ، فإن ازالته الآن أصبحت تمثل في الظاهر على الاقل رغبة دولية وإقليمية ،ولذلك فإن بقاءه في السلطة هو بمثابة جرح نازف في خاصرة الجميع ، فصدام حسين ومنذ أن أصبح رئيسا للجمهورية في عام ١٩٧٩ ، أصبح العراق قنبلة موقوتة تنفجر بين فترة وأخرى في وجوه الآخرين . إن بقاء الرئيس العراقي في الحكم لايقل خطورة عن احتلاله للكويت ، ومايحدث الآن في جنوب وشمال العراق دليل واضح على ذلك .**

لقد توقع الكثيرون أن عام ١٩٨٢م الذي شهد هزيمة القوات العراقية في ميناء خرمشهر الايراني ، سيضع نهاية لحكم صدام حسين ، لكن الرجل بقي ممسكا بزمام الامور ، ثم جاءت هزيمته الثانية في ميناء الفاو العراقي عام ١٩٨٦ ، والتي هزت النظام بعنف ، ومرة أخرى أثبت صدام حسين أنه قادر على مواجهة التحديات . وحين توقفت الحرب العراقية ـ الايرانية عام ١٩٨٨ حيث اضطرت ايران لوقف اطلاق النار ، ظهر أن الرئيس العراقي استعادة قوته الاولى ولاشك أن العامل الدولي والاقليمي الذي كان منحازا الى جانبه ، له تأثير فعال في استمرارية صدام حسين في الحكم .

وبعد اجتياح القوات العراقية الاراضي الكويتية في عام ١٩٩٠ ، ارتبط صدام حسين بتحرير الكويت الذي كان مطلبا دوليا وإقليميا ، فما كان يعتبر حراما دوليا وإقليميا في حرب الخليج الاولى ، أصبح ممكنا في حرب الخليج الثانية ، لكن الموقف الدولي والاقليمي تغير فجأة رغم أن القوات العراقية اضطرت للخروج من الكويت فيما كانت قوات التحالف تحتل ثلث أراضي العراق ، وكان العامل المحلي ، اندلاع الانتفاضة في الجنوب والتي تموجت للشمال يمكن أن العامل الدولي كان دائما مع بقاء الرئيس العراقي في السلطة مع اختلاف الاهداف والاسباب في الاوقات التي يهتز فيها نظام صدام حسين .

لو حصل أن أطيح بصدام حسين أثناء حرب الخليج الثانية ، فربما أصبح سقوطه كحدث أكثر أهمية من تحرير الكويت ، لقد كان انتحار أدولف هتلر حين دخلت قوات الحلفاء برلين أعظم أهمية من هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، فقد انشد الرأي العام العالمي الى انتحار هتلر الذي لم يستغرق سوى عدة دقائق في وقت نسي فيه الجميع ويلات الحرب والتي استمرت ست سنوات .

إن تأخر سقوط صدام حسين كل هذه الفترة التي يمكن أن تكون طويلة نسبيا لايقلل من قيمته كحدث ، ولكن من الناحية المعنوية فقط ، ذلك إن ترافق سقوط صدام حسين مع هزيمة القوات العراقية في الكويت سيكون حدثا مدويا في المنطقة والعالم . ورغم كل ذلك فإن تغير الوضع السياسي في العراق في أي وقت حتى بعد تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب تحرير الكويت ومن ثم بواسطة هيئات التفتيش الدولية ، سيكون حدثا في غاية الاهمية ، ولاشك أن افرازات هذا التغيير ستكون غير عادية . وبالخصوص على الصعيد الاقليمي . فالمهم أن يسقط نظام صدام حسين حتى وإن لم يبق سوى الهيكل العظمي . أما الاهم من كل ذلك ، فهو ماذا يحدث اقليميا لو سقط الرئيس العراقي ؟

في عام ١٩٧٩ ، اهتزت المنطقة بعنف بسبب سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الاسلامية ، ومما زاد في اهتزاز المنطقة أن سقوط عرش الطاووس تزامن مع توقيع الرئيس المصري السابق أنور السادات على اتفاقيات كامب ديفيد التي أضعفت التيار القومي في المنطقة لصالح التيار الاسلامي ، وقد أصبحت المنطقة تتجاذبها قوى متعددة ، بعضها يدفعها باتجاه الاصولية الاسلامية وأخرى نحو الارتباط بالقوى الدولية طلبا للحماية . ولاجل اخراج المنطقة من هذا التناقض الحاد ، إندلعت الحرب العراقية الايرانية كخيار دولي وكذلك إقليمي لحسم هذا التعارض ،الا أن هذه الحرب ضاعفت من عدم الاستقرار . وبعبارة أخرى ، فإن سقوط نظام الشاه ، وضع المنطقة في مرحلة جديدة . فبعد أن كان شاه ايران شرطي الخليج القوي ، فإن سقوطه أدى الى قلب الكثير من المعادلات السياسية والامنية ، ومهما كانت طبيعة العلاقة التي تربط حكومة الشاه مع باقي حكومات المنطقة ، فإن قيام الجمهورية الاسلامية ، لم يكن في صالح الكثير من حكومات المنطقة للاعتبارات المعروفة . لقد برزت قوى وضعفت أخرى بعد سقوط نظام الشاه ، فساعدت تلك الحالة الجديدة على صياغة نمط جديد من العلاقات بين دول المنطقة كانت في مجملها العام في صالح العراق .

إن مجرد سقوط نظام صدام حسين ، وبعيدا عن كونه يعاني من حالات ضعف خطيرة ، فإن آثار ذلك ستكون غير عادية على الصعيد الاقليمي ، لكن وفي أي من الاحوال يبقى هناك

فارق جوهري بين سقوط نظام صدام حسين ونظام الشاه . فسقوط الشاه أفرز تأثيرات سلبية على حكومات المنطقة بشكل عام ، وذلك بسبب التوافق الذي كان قائما انذاك في نواحي عديدة بين حكومة الشاه وباقي حكومات المنطقة . فمنطقة الخليج كانت تخضع من الناحية الامنية لنظام الدعامتين بين ايران والسعودية بالاضافة الى العلاقات السياسية والاقتصادية القوية التي كانت تربط طهران مع باقي العواصم الخليجية . لقد انهار نمط خاص من العلاقات في منطقة الخليج بعد سقوط عرش الطاووس . كما أن تأثيرات ذلك السقوط تجاوزت حدود المنطقة الخليجية بكل تأكيد . وبعبارة أخرى فإن ذهاب صمام الامان عام ١٩٧٩ ، وضع المنطقة أمام رياح من نوع جديد ظلت تعصف بها لفترة غير قليلة.

أما في حال سقوط نظام الرئيس العراقي ، فإن الامر يختلف جوهريا ، فبالاضافة الى عودة الاستقرار الى المنطقة ، فإن غياب صدام حسين عن المسرح السياسي ، سيفتح المجال أمام استئناف بعض الدول لدورها القديم فضلا عن تنامي دور البعض الآخر .

فالكويت التي تحولت في فترة زمنية معينة الى مجرد محافظة عراقية ، ستتمكن مرة أخرى من تنفس الصعداء وممارسة دورها السابق بعد سقوط نظام صدام حسين . فالقلق وعدم الاستقرار مايزال يضغط على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد على الرغم من كل ما قامت به الحكومة الكويتية بعد حرب الخليج من اجراءات أمنية كبيرة . حيث عقدت سلسلة اتفاقيات دفاعية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتسعى الآن الى توقيع اتفاقيات مماثلة مع كل من روسيا والصين ، وفي حال اتمام هذه الاتفاقيات ، تكون الكويت الدولة الاولى في المنطقة وربما العالم التي ترتبط بمعاهدات دفاعية مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي . ورغم كل ذلك فإن حكومة الكويت وكذلك الشعب لايمكنهما أن يشعرا بالاطمئنان ماداد صدام حسين باق في القصر الجمهوري ، فهذه الاتفاقيات وكذلك المناورات العسكرية وصفقات الاسلحة الضخمة التي تعاقدت على شرائها الحكومة ، لاتجلب الاطمئنان بأي حال من الاحوال . إن الكويتيين الذين جربوا محنة الاحتلال مازالوا يشعرون انفاس صدام حسين عند الحدود المشتركة خاصة وأن النظام العراقي عاد في الآونة الاخيرة الى تكرار ادعاءاته السابقة بعائدية الكويت الى العراق . وحتى عملية ترسيم الحدود وإعطاء الكويت بعض حقول النفط العراقية ، سوف تكون عديمة الجدوى ولايمكن أن تكون ضمانا لمستقبل الكويت .

وبالاضافة الى أهمية الشعور بالاستقرار الحقيقي ، فإن الكويت حريصة جدا على أن تعود لممارسة دورها السياسي السابق الذي كانت تقوم به في منطقة الخليج خصوصا والمنطقة العربية عموما ، ذلك أن الدبلوماسية الكويتية كانت نشيطة جدا في عدد من ازمات المنطقة وأهمها الحرب العراقية الايرانية والازمتين اللبنانية والفلسطينية بالاضافة الى جهود الوساطة التي كانت تبذلها حينما تفجر النزاعات الحدودية مثلا بين الدول الخليجية ، أو بين شطري اليمن سابقا ، حيث عرف للكويت دور مشهود في تقريب وجهات النظر بين شطري اليمن قبل الوحدة التي أعلنت في عام ١٩٩٠ . والاهم من كل ذلك الدور المتميز للكويت في مجلس التعاون الخليجي ، حيث ظلت السياسة الكويتية تعارض باستمرار الهيمنة السعودية على مجلس التعاون سواء في القضايا الامنية أو السياسية.

ولذلك فإن الكويت التي ماتزال تعاني من آثار الاجتياح العراقي ، سوف تعود الى ممارسة دورها القديم اذا ماسقط صدام حسين ، فتدمير القوة العسكرية العراقية لايعني بأي حال من الاحوال ، تلاشي الحالة العدوانية التي حكمت السياسة العراقية فترة طويلة وبالخصوص منذ سيطرة حزب البعث على مقاليد الحكم في العراق منذ عام ١٩٦٨.

وبعد الكويت تأتي ايران التي سفتح سقوط صدام حسين أمامها آفاقا جديدة على صعيد المنطقة ، علما أن هناك فرقا كبيرا بين ماستحصل عليه ايران والكويت من تغير الوضع السياسي في العراق ، فإيران التي استعادت جزءا مهما من دورها السابق الذي فقدته أثناء حرب الخليج الاولى بعد دخول القوات العراقية للكويت مباشرة ومن ثم اندلاع حرب الخليج الثانية ، ستصبح ذات ثقل أكبر فيما لو أطيح بالرئيس العراقي ، ذلك أن صيغة تحكم العراق بعد صدام حسين ستوفر لايران دورا مهما على الرغم من الجهود التي تبذلها بعض الاطراف الدولية والاقليمية لمنع حصول ايران على مكاسب معينة في العراق ، فما عجزت عن تحقيقه في العراق أثناء الحرب لايمكنأن تحصل عليه ايران في فترة السلم .

ولوافترضنا جدلا أن النظام السياسي القادم في العراق لايوفر أي نفوذ مهما كان بسيطا لايران ، فإن مجرد غياب صدام حسين عن المسرح السياسي بعد تدمير القوة العسكرية العراقية ، سيجعل الحكومة الايرانية تشعر بالارتياح لزوال التهديد العسكري العراقي لاراضيها لفترة تزيد على عشرين سنة في أقل التقديرات ، علما أن انهيار القوة العسكرية العراقية تزامن مع زوال الاتحاد السوفيتي السابق من الوجود . ففي أوائل عام ١٩٩١ ، أصيبت القوة العسكرية العراقية بضربة قاصمة أثناء حرب الخليج ، وفي أواخر نفس العام تفكك الاتحاد السوفيتي الى خمس عشرة جمهورية . وقد شكلت القوتان السوفيتية والعراقية تهديدا مباشرا للامن القومي الايراني ، ففي عام ١٩٤٣ دخلت القوات السوفيتية الى الاراضي الايرانية أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولم تنسحب الا في عام ١٩٤٦ ، كما أن القوات العراقية اجتاحت الاراضي الايرانية في عام ١٩٨٠ في حرب استمرت ثماني سنوات.

والاهم من كل ذلك ، فإذا كان سقوط النظرية الماركسية ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي قد أشعر ايران بالراحة المزدوجة ، فإن انهيار القوة العسكرية العراقية ومن ثم سقوط صدام حسين سيؤدي بكل تأكيد الى أنم تشعر الحكومة الايرانية مرة أخرى براحة مضاعفة . وهذه قضية لم تحدث في التاريخ السياسي الحديث لايران ، حيث تبدو فيه طهران وكأنها قد تخلصت من عدوين تقليديين في آن واحد . ومما يزيد من الارتياح الايراني ، إن الحكومة الايرانية لم تبذل أي جهد في تدمير القوتين العسكريتين السوفيتية والعراقية.

ومن خلفية هذه الافرازات المحتملة ، فإن ايران بدأت ومنذ هزيمة القوات العراقية أمام الحلفاء ، تتصرف وكأنها الدولة الاقوى في المنطقة الخليجية ذات الاهمية الاستراتيجية ، وقد يكون الموقف الايراني ازاء اعلان دمشق بين دول مجلس التعاون وكل من مصر وسوريا دليل واضح في هذا الاتجاه . كما أن

الموقف الشديد الذي التزمته دول اعلان دمشق من أزمة جزيرة أبو موسى بين طهران وأبوظبي ، ربما كان بمثابة رد معاكس على موقف الحكومة الايرانية من اعلان دمشق . وبعبارة أخرى ، فإن ايران التي انكفأت على الداخل بعد سقوط نظام الشاه ثم عانت من الحصار متعدد الاشكال أثناء حرب الخليج الاولى ، بدأت تتحرك بطريقة مختلفة تماماص في الوقت الحاضر ولاشك أن حالة الضعف التي يعاني منها العراق هي من بين الاسباب المباشرة وراء النبرة الايرانية القوية والجديدة في آن واحد .

السعودية هي الاخرى ، ستجد في سقوط نظام الرئيس العراقي فرصة سياسية مناسبة جدا لاستئناف دورها الذي كانت تقوم به في السابق ، فالاجتياح العراقي للكويت أطلق رصاصة الرحمة على مقولة (الحقبة السعودية في المنطقة) هذه الحقبة التي بدأت بالظهور في أوائل عقد السبعينات واذا كانت وفاة الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ من بين العوامل التي ساعدت في بروز الدور السعودي في المنطقة وتناميه في عقد الثمانينات بشكل كبير ، فإن سقوط صدام حسين ربما يعمل على عودة هذا الدور الذي ضعف الى درجة كبيرة في أزمة الكويت . فقد ظهرت السعودية أمام الرأي العام وكأنها كيان وهمي لايستطيع الدفاع عن أراضيه فضلا عن الاخرين ، حيث يحلو للحكومة السعودية أن تردد قبل اجتياح الكويت أنها مستعدة وبفضل ماتمتلكه من ترسانة عسكرية فخمة لمواجهة أي اعتداء عسكري تتعرض له الاراضي السعودية وكذلك باقي دول مجلس التعاون الخليجي .

إن السعودية التي تعاظم دورها في المنطقة بعد اجتياح القوات العراقية للاراضي الايرانية عام ١٩٨٠ خسرت كل ماحققته من مكاسب بعد غزو القوات العراقية للاراضي الكويتية في عام ١٩٩٠. أي أن ماجنته الرياض من أرباح خلال ثماني سنوات فقدته في أيام معدودات، ولذلك فإن السعودية تراهن على أن تغيير الوضع السياسي في العراق قد يساعد في اعادة الهيبة التي ذهبت في عاصفة الصحراء .

لكن الآمال السعودية تبدو باهتة جداص ، ذلك أن الرياض يصعب عليها أن تجد موطىء قدم في العراق بعد سقوط صدام حسين ، فالسعودية في نظر العراقيين شاركت في تدمير العراق مرتين ، الاولى في حربه مع ايران والثانية في حربه مع الحلفاء . ولذلك يمكن القول أن الفترة الذهبية للتأثير السعودي في العراق كان أثناء سنوات الحرب العراقية الايرانية .

أما في مرحلة مابعد صدام حسين ، فإن السعودية ستكون طرفا من أطراف أخرى ، وقد تكون الطرف الاضعف في صراع القوى الاقليمية للحصول على نفوذ معين في الوضع السياسي الجديد في العراق ، وقد يكون الاعتراض السعودي غير العلني على اجتماعات المعارضة العراقية التي عقدت مؤخرا ، من بين المؤشرات المهمة في هذا الاتجاه ، ذلك أن الرياض ليس لديها حلفاء أقوياء في المعارضة العراقية العلمانية منها والاسلامية.

ومما يزيد من قلق السعوديين بإحتمال عدم حصولها على مكاسب معينة من سقوط صدام حسين على صعيد المنطقة ، اهتزاز قبضتها في منطقة الخليج ، فالسعودية التي كانت في وقت من الاوقات تأمر فتطاع ، وجدت قطر تخرج عن طاعتها بطريقة مثيرة للغاية . كما أنها - أي السعودية - خسرت دورها القديم في اليمن . وحينما تفقد الرياض تأثيرها السابق على كل من الدوحة وصنعاء الحلفاء التقليديين لها ، فإنها بدون شك تعتبر ضعف الدور السعودي في الكويت سلبية بالاضافة الى كونها مؤشرات على امكانية استمرارية ضعف الدور السعودي في المنطقة . علما أن موقفها في محادثات السلام في مسار المتعددة الاطراف لايمكن اعتباره نقطة قوة للسعودية .

أما سوريا التي وقفت ضد صدام في حربيه الاولى وكذلك الثانية ، فإنها قد تكون من بين أكبر المستفيدين من سقوط الرئيس العراقي الذي ظل يمارس دورا استفزازيا للرئيس السوري حافظ الاسد منذ ان أصبح رئيسا للجمهورية عام ١٩٧٩ .

إن الضعف الذي يعاني منه العراق الآن والمرشح لأن يزداد في المستقبل خاصة بعد سقوط صدام حسين بسبب فقدان الحكومة المركزية لقدرتها في ضبط الاوضاع التي من المحتمل أن تنفجر بشدة ، سيؤدي الى انكفاء العراق داخليا ، وقد تكون الانكفاءة القادمة أكبر بكثير من تلك التي حدثت بعد توقيع صدام حسين على اتفاقية الجزائر مع شاه ايران عام ١٩٧٥ . فقد تنازل العراق لكل من ايران والسعودية عن دوره في منطقة الخليج كما أن موقعه قد اهتز كثيرا في المنطقة العربية . ولم يستطع العراق الخروج من العزلة الا بعد سقوط نظام الشاه ، حيث أصبحت المنطقة أمام مرحلة جديدة سمحت للعراق أن يقوم بدور كبير بالتحالف مع السعودية .

واذا كانت تركيا الان هي الدولة الاقليمية الاولى التي تمارس دورا مباشرا في العراق من خلال المسألة الكردية ، فإن سقوط صدام حسين ، سيحول العراق الى ساحة نفوذ مفتوحة للآخرين ، ليس لأن صدام يمثل صمام أمان للبلاد ، فالرجل وضعها في المزاد العلني ، بل لأن جميع اطراف المعارضة العراقية التي ستكون لها حصة في النظام القادم ترتبط بعلاقات وثيقة مع الجهات الاقليمية التي سوف تتنافس فوق الساحة العراقية ، أن الهزيمة التي توزعت على جميع الدول العربية بدون استثناء وليس للعراق وحده في حرب الخليج الثانية ، ستحاول بعض الاطراف العربية تحويلها الى انتصار ولو جزئي على الارض العراقية حين تقوم بممارسة نفوذها بعد سقوط صدام حسين .

لقد حولت حرب الكويت المنطقة عموما الى أرض رخوة تكون مؤهلة لانفجارات مختلفة يضعف فيها الجميع ، ولاشك أن النزاعات الحدودية التي اندلعت في منطقة الخليج مؤخرا هي احدى مظاهر الضعف الحالي . اما اذا تغيرت صورة الوضع السياسي في العراق من خلال تطبيق الفيدرالية على سبيل المثال ، فإن المنطقة سوف تتعرض الى هزات جديدة .

واذا كانت حرب الخليج الثانية قد فتحت الباب أمام موجة جديدة من التسلح للاعتبارات المعروفة ، فغن تغي الوضع السياسي في العراق سيضاعف اهتمام دول المنطقة بشراء المزيد من الاسلحة والمعدات العسكرية . وكلما اقتربت المنطقة من عملية سباق التسلح ، ازدادت فرص التدخل الاجنبي .

إن الصورة الاقرب للواقع بعد سقوط صدام حسين هي تنامي دور تركيا واسرائيل في المنطقة في وقت يزداد فيه ضعف الدول العربية وفي مقدمتها العراق الذي لم يبق لديه شيء يخسره .

صحافة البترودولار !

■ **كتبت الصحافية البريطانية كاثي إيفانز مقالا في جريدة الجارديان الصادرة في لندن بتاريخ ٣٠ نوفمبر من العام المنصرم تحت عنوان (صحافة البترودولار)، تناولت فيه حجم الشبكة الاعلامية السعودية في الخارج والتطلعات للسيطرة على المؤسسات الاعلامية في بريطانيا والغرب بصورة عامة، عن طريق عروض مالية مغرية لكبريات الصحف والمراكز الاعلامية في هذا البلد، في المقابل تحدثت كاتبة المقال عن صحافة المعارضة الخليجية التي تتخذ من لندن مركزا لها لايصال الرأي الآخر المحظور في بلدان الخليج..**

تقول الصحافية في بداية مقالها (قبل عدة سنوات قدم معارض من مشيخة دبي الى لندن لاصدار مجلة. وكان يعتقد بأن اصدارها من لندن سيمكنه من كتابة اشياء كان يريد قولها عن حكومته، وعن نظام حكم المشيخة في لخليج).

وتمضي في سرد القصة قائلة (ولأسابيع كان هذا المعارض يشق طريقه بصعوبة بين الدوائر الحكومية للسؤال عن الجهة التي يجب أن يطلب منها رخصة للنشر. وكان الجميع ينظرون اليه بريبة، فأرشدوه بالذهاب الى مكتب البريد لتسجيل مطبوعته للارسال البريدي، ثم تساءل بينه وبين نفسه: ولكن من أين أحصل على الرخصة ؟. وفجأة توصل الى أن ليس هناك حاجة في بريطانيا للحصول على رخصة حكومية لاصدار مجلة. فكانت كما يصفها بالوحي).

وتعلق صاحبة المقال على القصة قائلة (ليس هذا فحسب ما يجري في العالم العربي. فهناك يجب أن يكون لديك رخصة، في العادة من وزارة الداخلية لاصدار كتاب للطبخ، فضلا عن مجلة سياسية اسبوعية. واذا كان لديك شيء تقوله فهذا مكانه في بيروت، فعليك الذهاب الى هناك للبحث عن منفذ الى الصحافة اللبنانية المؤثرة).

وقبل أن تستعرض الكاتبة أوضاع الصحافة العربية في لندن بالقياس الى أوضاعها في بيروت قديما تستعيد صورة بيروت القديمة يوم كانت تمثل عاصمة الصحافة العربية (حتى بداية السبعينات كانت الصحافة اللبنانية غنية ومخيفة، الا أنه للاسف فيما بعد عهرت بها الحكومات العربية الرامية الى وضع اموالها في المكان الذي كانت فيه أفواهها. إن الحرب الاهلية التي دامت نحو عشرين عاما قد أنهت الصحافة اللبنانية، فيما أخذت لندن مصطلى الملعب فأصبحت مركزا لصحافة العالم العربي.

وهنا تشرح الكاتبة موقع لندن في الوقت الراهن قائلة (مازالت لندن تمثل مركز المعارضة الاكثر أهمية للعالم العربي. فهناك عشرات من المنظمات الديمقراطية والاسلامية تمارس نشاطها من بريطانيا، وتسعى للاطاحة بالقادة بدءا من صدام حسين وانتهاء بالمشيخات الخليجية أو الانظمة العسكرية في العالم العربي).

وقد اختارت الكاتبة بعض النماذج في مقالها، وبدأت بمجلة (الجزيرة العربية) الناطقة باسم الحركة الاصلاحية، وقالت الكاتبة بأنها (تصوّر بطريقة سرية في الداخل وترسل الى أكثر من ٢٠ الف قارىء في داخل المملكة)، والنموذج الثاني (صوت البحرين) المتخصصة في نشر وثائق حول المحاكمات والاعتقالات التي تجري شهريا للمعارضين المحليين، وهكذا النشوء الشاق (للحركة الديمقراطية في الخليج) والنموذج الثالث هو (منبر الحرية) وهي صوت يدعو الى تحكيم الاسلام في البلاد (الكويت).

وتنتقل الكاتبة فيما بعد الى المخطط السعودي أو كما تسميه امبراطورية النشر التي تهيمن عليها السعودية في لندن (إنهم السعوديون أو بصورة أدق الامراء السعوديون التي تهيمن مطبوعاتهم على نافذة الصحافة العربية. فخلال السنوات الاخيرة استولى السعوديون على مشاريع أساسية).

وتسوق الكاتبة بعض الامثلة على هيمنة الامراء السعوديين على الصحافة العربية في لندن (إن الصحافة الاميرية في لندن ليس بمقدورها تحقيق اتصالات أفضل. فجريدة الحياة اليومية مملوكة للسمو الملكي الجنرال الامير خالد بن سلطان، القائد السابق للقوات المسلحة السعودية وإبن أخ الملك فهد. في المقابل تعود ملكية جريدة الشرق الاوسط الى الامير سلطان أمير الرياض وهو أخ الملك. وكلاهما - أي الامير خالد وسلمان - عضوان في الدائرة الداخلية المتنفذة للامراء المعروفة بالسديريين، ولن تجد نخبة أكبر من هذه في السعودية).

وتمضي الكاتبة قائلة (ومن خلال الاتصلات بدا أن ثمة شكوكا واسعة الانتشار بين العرب بأن الصحيفتين - الحياة والشرق الاوسط - تموّل مباشرة من خزينة الدولة، وهو أمر من الطبيعي أن ينفى بشدة).

وتنقل الكاتبة تصريحا لروبرت جوردني المدير العام لصحيفة الحياة البالغة خسائرها السنوية كما قيل سبعة ملايين جنيه استرليني - على حد نقل الكاتبة -، يقول جوردني (الحياة بالنسبة للامير خالد تمثل هواية وتجارة وهي في نهاية الامر ستصنع المال).

وتعلق الكاتبة قائلة (يقول صحافيون عرب آخرون بأن هذه الجريدة شبه الرسمية تحصل على اموال اكثر بمرات من الرقم المذكور اعلاه. أما صحيفة (صوت الكويت) اليومية التي كانت تصدر من لندن قد انهارت مؤخرا بين عشية وضحاها، حين أوقفت الحكومة الكويتية الدعم المالي عن الصحيفة. ووجد نحو مائة وعشرين صحفيا عربيا - كثير منهم لايستطيع العودة الى بلدانهم - أنفسهم في حيرة دونما سابق انذار حول المدفوعات. وقد ذكر تقرير كويتي بأن خسائر الصحيفة قد بلغت نحو ٦٠ مليون جنيه استرليني).

اما الحال بالنسبة للسعودية فيختلف كثيرا وعلى حد وصف الصحافية إيفنز (يواصل السعوديون ضخ الاموال، حتى مع الخسائر المالية البادية للعيان وبدون تمييز، بالمقارنة الى المكاسب السياسية مثل أدوات للنفوذ. واستنادا الى مثل هؤلاء المموّلين، فإن الصحيفتين السعوديتين - الحياة والشرق الاوسط - كانتا قادرتين على انشاء شبكة من المراسلين ومراكز طباعة تحسدهما عليه صحيفة فايننشال تايمز أو هيرالد تريبون).

وحول المصادر التي تستقي منهما الصحيفتان الاخبار وتحديدا عن الشؤون السياسية في السعودية ودول الخليج تقول الكاتبة (هناك ظاهرة ملحوظة في حال الحديث عن شؤون الدول، فالصحيفتان لاتجدان حرجا في تناول هذا الموضوع، ولكن في حال الوصول الى المناطق الغنية بالنفط، حيث الملوك، الامراء، السلاطين ، والغرب فإنهم يتوقفون ، وأن أقلامهم تخرس بصورة مثيرة للغرابة. فالتغطية الصحفية للخليج والسعودية بالخصوص نادرا ما تتم من خارج المصادر الخبرية الرسمية).

وتنقل كاتبة المقال تعليقا لرئيس تحرير صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن السيد عبد الباري عطوان على الامبراطورية الاعلامية السعودية بالقول (لقد اشترى السعوديون أو يحاولون شراء كل صحفي، مؤلف، مفكر مستقل في العالم العربي. ولأن الصحفيين العرب لايحصلون على مرتبات كافية، فإن السعوديين يعرضون مرتبات مالية مرتفعة . فمن الصعب أن لاتحلم بالعمل في صحافة البترودولار، فكل من قاوم إغراء المال عادة ما ينتهي به المطاف الى القوائم السوداء للكتاب الممنوعين في السعودية أو الكويت).وفي لقاء لكاتبة المقال مع مدير تحرير صحيفة الشرق الاوسط عثمان العمير قال فيه (إننا نمتلك أكبر البنوك، وأكبر الشركات التجارية في العالم العربي، فلماذا لانمتلك أيضا أكبر الصحف ؟ ففي السنوات العشرين الماضية كنا نوجّه من قبل راديو القاهرة ومحمد حسنين هيكل في الاهرام، والآن دورنا، جيلنا، إنها الحقبة السعودية).

وتضيف الكاتبة (ويعتقد العمير بأن المال السعودي قد أحدث ثورة في الصحافة العربية من خلال ادخال التكنولوجية الحديثة، وخصوصافي مجال الطباعة والاكثر أهمية إنه-المال السعودي-قدّم لها المستقبل (فاذا كان لديك المال والقوة، فبإمكانك عمل ما تحب عمله-هذه هي الحياة).

في مقابل ذلك تورد صاحبة المقال رأيا مخالفا لصحفي عربي يعمل في صحافة البترودولار، والذي كان يتطلع بأسى ما اذا كان بمقدور العرب أن ينشأوا صحافة أفضل. يقول كاتب لبناني في جريدة سعودية (يجب أن لا نوجه اللوم الى السعوديين، فهم للتو قد حصلوا على النتيجة. وانما يجب أن نوجه اللوم الى المليونيرات العرب). فليس هناك مردخاي عرب يرغبون في اطالة أعناقهم للتفكير في اصدار جريدة مستقلة).

وتسوق كاتبة المقال تبرير تورط أحد الكتاب العرب في صحافة البترودولار، حيث يقول (على فرض السكن يجب أن أسدده، ولدي أطفال يجب أن ادخلهم المدرسة ليتعلموا. إنني لا أحب هذه الوظيفة ولكنني مضطر للعمل مع السعوديين. فليس هناك مهنة أخرى يمكنني القيام بها، وليس هناك مكانا اخر يمكن ممارسة الكتابه فيه).

في الجانب الاخر تناولت الكاتبة محطة تلفزيون الشرق الاوسط (إم بي سي) الواقعة على مقربة من محطة القطار في بارسون جرين، في غرب لندن، وتعود ملكية المحطة الى (الشيخ وليد ال ابراهيم صهر الملك، ورجل الاعمال السعودي صالح كامل، وهي مقربة من كرسي السلطة في مملكة النفط، حيث يتندر كثير من العرب بأن السعوديون يعرفون اختصار المحطة (إم بي سي).

وتمضي الكاتبة بالقول (أن المحطة قد بدأت بث برامجها في سبتمبر (١٩٩١م) بميزانية لمدة خمس سنوات تقدر بـ (٢٠٠) مليون جنيه استرليني-مايعادل (٣٥٠) مليون دولار تقريبا - وتصل ساعات البث عبر هذه المحطة الى ١٢ ساعة يوميا تتضمن نشرة أخبارية على مدار الساعة.. ويبلغ عدد العاملين في المحطة نحو ٢٠٠ شخص، يمثل العرب من طاقم العمل الاجمالي قرابة الثلث حيث ينتجون ثلث البرامج اليومية) ويقول مسؤولون كبار في المحطة (إن المحطة تمثل المسعى السعودي لتغطية العالم العربي بأخبار وتحليلات منتقاة بعناية).

وتقيّم صاحبة المقال الدور الرئيسي الذي تلعبه المحطة في بناء السمعة السعودية بعد حرب الخليج الثانية حيث تقول (إن موجة المظاهرات التي ظهرت في العالم العربي لدعم صدام حسين خلال حرب الخليج قد أحدثت صدمة عنيفة للسعوديين - على حد تعبير مسؤولين في المحطة-وأن محطة (إم بي سي) هي محاولة لاقتلاع جذور الدعم من أصوله) فيما قال آخر (لقد كانوا بحاجة الى استعمال سحر التلفزيون).

وتنقل الكاتبة تصريحا للمدير التنفيذي للمحطة عبد الله مصري نفى فيه(أن تكون هناك مؤامرة سعودية للهيمنة على البرمجة التلفزيونية في العالم العربي.. وعلق قائلا (ليس بالضرورة أن تكون متحديا لتكون أداة فاعلة في عملية التغيير).

في المقابل تعرض وجهة النظر العربية المخالفة فتقول (يتساءل العرب الآخرون كيف يمكن لأمراء العائلة المالكة والتجار من حظر نشر القيم الليبرالية، في وقت يلحظ فيه تعاظم مداخيلهم أكثر من تعاطفهم مع قضية الديمقراطية. كما يبدي-هؤلاء العرب-غرابة لماذا تقود كل من محطة التلفزيون السعودية-إم بي سي - والجريدتين الآخريين - الحياة والشرق الاوسط - التابعتين للسعودية مسار تزويد الاخبار و اجراء المقابلات مع القيادات الاسرائيلية).

وتضيف صاحبة المقال على ذلك قائلة (وتخطط محطة إم بي سي لافتتاح مركز لها في القدس ، وهو أول حضور رسمي يتم من قبل مؤسسة صحفية عربية في المنطقة الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي، وفي تعليق لأحد النقاد (إن السعودية تدفعنا للتعود على التعامل مع اسرائيل).

وتعلق السيدة إيفنز قائلة (إن الفعاليات المتنامية بوتيرة متسارعة لمحطة تلفزيون الشرق الاوسط، أغراها بالتقدم لشراء وكالة يونايتد بريس الاميركية. ويوضح المصري ذلك بالقول أن الهدف من شراء وكالة الانباء الاميركية يأتي نتيجة لما تدفعه المحطة الى وكالة فيزنيوز الاميركية والذي يقدر بـ ٤٠٠ ألف جنيه استرليني شهريا).

وتنتهي كاتبة المقال بالسؤال التالي : ماذا يريد السعوديون بعد ذلك ؟

تفيد الاشاعات المتواصلة بأن عين الامير خالد بن سلطان على جريدة الابزرفر-ومازال -وهو ماينفيه مسؤولون في المحطة وهكذا في جريد الحياة، وحسب تحليل أحد المستشارين في جريدة الحياة (ليس لدى الامير رغبة في ذلك. كما لايمكن السيطرة على الصحيفة الغربية).

من جهة ثانية تحدثت صحيفة ايفننج ستاندرد الصادرة في مساء السادس عشر من ديسمبر الماضي تحت عنوان (كل العيون على الاوبزرفر)، عن تنافس صحف بريطانية ومستثمرين أجانب على شراء الصحيفة، وذلك بعد اعلان المدير التنفيذي وصاحب صحيفة لونرو، تيني رولاند في الاسبوع الاول من ديسمبر بيع نصف أسهمه في صحيفة الاوبزرفر والتي بلغت خسائرها نحو ١٥ مليون دولار، وقد اشترى ممول ألماني يدعى ديتر بوك أسهم تيني رولاند المدير التنفيذي في صحيفة لونرو. وذكرت ايفننج ستاندرد بأن صحفا بريطانية مثل الجارديان وصنداي فايننشال تايمز، ورجال أعمال غربيين يجرون مشاورات من أجل كسب المنافسة، كما ذكرت بأن (هناك حديثا عن مستثمر سعودي يرفرف بجناحيه) في سبيل شراء الصحيفة التي تصل قيمتها نحو ٦٧ مليون جنيه استرليني. ويبقى السؤال حول ما اذا كان الامير خالد بن سلطان ووسطاؤه البريطانيون قادرين على كسب الرهان، في ظل المحاولات الجادة من قبل الصحافة البريطانية من أجل انقاذ الاوبزرفر، والحفاظ على المستوى التي كانت عليه في الماضي ؟

اتفاق قطري ـ سعودي

تفاؤل بحلّ دائم للمشاكل الحدودية

تمّ في المدينة المنورة في العشرين من ديسمبر الماضي توقيع اتفاقية لتسوية مشكلة الحدود بين المملكة ودولة قطر، إثر وساطة قام بها الرئيس المصري حسني مبارك بهذا الصدد، وقد وقع الإتفاق وزيرا خارجية البلدين.

ونقلت رويتر في الثاني والعشرين من ديسمبر الماضي عن دبلوماسيين بالخليج قولهم: (أن تسوية النزاع الحدودي بين المملكة وقطر التي تمّ التوصل اليها تشمل مبادلة حوالي ٢٥٠ كيلومتر مربع من الاراضي وإعادة موقع الخفوس الحدودي المتنازع عليه الى قطر).

واضاف الدبلوماسيون بأن المبادلة قضت تنازلا من قطر للمملكة عن اراض تقع عند الطرف الشمالي للحدود بالقرب من مدينة سلوى، وأن الاراضي التي ستتم مبادلتها جرى تحديدها على خارطة موقعة من السعودية وقطر ومصر أرفقت بالاتفاقية التي توسط لابرامها الرئيس المصري.

تنازل سعودي

ووصف الإتفاق الأولي بأنه حوى تنازلا سعوديا، مما شكل حافزا لقطر بتغيير رايها بشان مقاطعة إجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي، حيث اصرت على المقاطعة ما لم تتنازل المملكة عن الاراضي التي احتلتها، وقد تنازلت المملكة في الإتفاق وإن كان إخراج الإتفاق الى العلن قد اظهره على شكل مبادلة اراض كما تقول اوساط سعودية.

وقد جاء التنازل السعودي قبل يوم واحد من انعقاد القمة الخليجية في ابوظبي في الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي. وكان الملك فهد قد ابدى انزعاجا واضحا من إثارة قطر لخلافها الحدودي، وابدى حرصا ظاهرا بعد الهجوم على موقع الخفوس لتسوية المشكلة، وحرصت اجهزة الإعلام السعودية ـ في الغالب ـ على إظهار المشكلة بانها قابلة للحل وانها لن تؤثر على مجلس التعاون، ولكن التشدد القطري في الموقف اجبر المملكة التي كانت حريصة على انعقاد مجلس التعاون بكامل اعضائه على إبداء مرونة للتوصل الى اتفاق يرضي الطرفين.

وهناك أمر في غاية الأهمية، وهو أن الرئيس المصري حسني مبارك لم يتحرك دبلوماسيا إلا بدعوة سعودية وفي اللحظة الاخيرة، وكانت القاهرة قد حافظت على حياد ظاهري طيلة شهور الازمة، تماشيا مع مصالحها في كلا البلدين، واعطت اجهزة الإعلام المصرية هذا الإنطباع.

من جهة ثانية، قال دبلوماسيون أن الإتفاق الجديد ينص على الانتهاء من الترسيم الفعلي على الارض للحدود بين البلدين في غضون سنة واحدة، مع احتمال الاستعانة بفريق مسح اجنبي لهذه الغاية، وكان اتفاق الستينات قد حدد شركة مسح يابانية لهذا الغرض.

وينظر عدد من المراقبين المحليين الى الإتفاق الجديد، بانه اعتراف من جانب المملكة بالسيادة القطرية على منطقة الخفوس التي نشب بسببها النزاع.

في المقابل قال دبلوماسيون ان التسوية الحدودية تركت للسعودية السيطرة على الجزء الاكبر من المنطقة الواقعة على طول الحدود الجنوبية والتي تنازلت عنها دولة الامارات العربية المتحدة للسعودية منذ سنوات قليلة. وتشمل هذه المنطقة خور العديد حيث تقوم السعودية حاليا ببناء قاعدة بحرية صغيرة، ومرفأ نفطي.

تكتّم على الإتفاق: رغبة سعودية

إذا كان هذا هو الإتفاق الفعلي، فإن قطر لم تقدم فيما يبدو تنازلا على الارض، وإنما قدمت اعترافا بالسيادة السعودية على موقع مختلف عليه بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، كانت قد وافقت وفق أتفاقية ١٩٦٥ على تبعيته للمملكة.

غير أن الإتفاق الجديد لم يعلن عن تفاصيله، وقد حرصت المملكة ـ بنحو خاص ـ على سريته، لان إعلانه كما يبدو سيحرج المملكة بانها في النهاية قدمت تنازلا من نوع ما لدولة صغيرة مضطرة وليس بالاختيار.. رغم أن التنازل في حدّ ذاته ليس امراً معيبا.

ومن هنا نفت المملكة وبعد يوم واحد من نشر نبا اتفاق التسوية الحدودية الجديد، وعلى لسان مصدر سعودي مسؤول ما اوردته وكالة رويتر من معلومات تتعلق بالإتفاق، وقالت وكالة الانباء السعودية واس نقلا عن المصدر انف الذكر، ان الإتفاق الحدودي المشار إليه (محرّف ولا صحة له) لكنها في المقابل لم تشر الى ما هو الصحيح.

واكتفى المصدر السعودي المسؤول ـ حسب واس في الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي ـ بالإشارة الى انه (تمّ الاتفاق بين البلدين الشقيقين المملكة العربية السعودية ودولة قطر على كل ما فيه مصلحة الدولتين في جو يسوده التفاهم والاخاء، تعميقا وترسيخا للروابط الاخوية القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين).

وفي الثالث والعشرين من ديسمبر الماضي، اثنى مصدر سعودي مسؤول على النفي القطري الذي صدر عن مصدر مسؤول بوزارة الخارجية القطرية في نفس اليوم، والذي جاء فيه بان ما اوردته وكالة رويتر من معلومات حول الإتفاق الحدودي بين البلدين لا صحة له، واكد المصدر القطري اتفاقه مع تصريح المصدر السعودي الذي صدر قبل يوم واحد.

ومن الواضح أن كلّ ما كسبته المملكة من الإتفاق الجديد، هو العمل وفق إتفاقية عام ١٩٦٥، مع إجراء بعض التعديلات عليها والتي طالب بها الجانب القطري، بحيث يكون موقع الخفوس الذي احتلته السعودية تابعا لقطر رسميا، وقد اضيف الى الإتفاق السابق خريطة جديدة، وتمّ تشكيل لجنة مشتركة يحدد لها رسم الحدود خلال عام. وكان الملك فهد قد أصرّ على العمل بإتفاقية الحدود الموقعة، ولكن قطر جمّدت العمل بها في الاول من أكتوبر الماضي احتجاجا على الإنتهاك السعودي لاراضيها، ولم تعلن العودة الى العمل بالإتفاقية إلا بعد توقيع الإتفاق الجديد، وقد تمّ ذلك بعد يومين من توقيع اتفاق المدينة المنورة، في جلسة لمجلس الوزراء القطري في الثالث والعشرين من ديسمبر الماضي، وقالت وكالة الانباء القطرية بأن مجلس الوزراء رحّب بالإتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وبين الملك فهد، واعلن العمل بالإتفاقية الحدودية المبرمة مع السعودية في عام ١٩٦٥.

الدور المصري

قرار حلّ المشكل الحدودي كان قرارا سعوديا محضا في البدء والخاتمة.

المملكة هي التي قررت حلّ المشكل لأن أحدا لا يمكنه حلّه، اللهم إلا إذا قررت قطر التنازل عن مواقفها واراضيها، وهو أمر راهنت عليه المملكة حتى النهاية.

ومن هنا بدا وكأن الملك فهد أراد أن يقدّم للرئيس المصري حسني مبارك مكسبا سياسيا مجانيا، فاوعز إليه بأن يبدأ تحركا دبلوماسيا لحلّ الخلاف الحدودي القطري ـ السعودي.

بالطبع فإن النظام المصري الذي يعاني من مشاكل داخلية مزمنة اراد توظيف النجاح الدبلوماسي هذا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد اعلن الرئيس مبارك في ٢٢ ديسمبر الماضي في حديث للصحفيين: (أنا سعيد بوصولنا الى حل لمشكلة الحدود). واضاف بأن (مشكلة الحدود كانت من اصعب المشاكل التي يمكن حلها وقد اخذت بعض الوقت) وأنه (كانت هناك مصاعب نحن لا ننكرها ولكن وصلنا الى حل، ولولا رغبة صادقة من كلا الطرفين لكان من الصعوبة الوصول الى حل في هذه المشكلة المعقدة).

وقال مبارك: (دول الخليج كلها دول صديقة وكان يهمنا نحن أن تستمر علاقات هذه الدول قوية ولهذا كانت المساعي لايجاد حل).

على الصعيد الداخلي، اصدرت جماعة الاخوان المسلمين بيانا اشادت فيه بجهود مبارك الناجحة للوساطة بين السعودية وقطر، وقال البيان الذي وقعه مرشد عام الجماعة محمد حامد ابو النصر ان الاخوان المسلمين يعلنون ابتهاجهم للصلح بين الرياض والدوحة (ويخصون بالثناء السيد الرئيس محمد حسني مبارك، الذي كان له فضل المبادرة الممتازة والسعي الحسن الدؤوب ويشكرون له إصراره على بلوغ الغاية، وتمام النجاح والعمل على تخطي كل العقبات).

وعلى الصعيد الخارجي، قال محللون خليجيون، أن تحرك مبارك الاخير أراد منه تحقيق امرين: اولهما، اهمية إمضاء إعلان دمشق، وثانيهما: زيادة المعونات الإقتصادية الخليجية لمصر، حيث ترى الاخيرة أنها لم تحصل حتى على ما تستحقه فعلا من دعم، نظير مشاركتها في عملية تحرير الكويت.

الرشاوى تتجاوز الاثمان الحقيقية لصفقات التسلح

مازالت تفاعلات قضية العمولات الخاصة بصفقات التسلح جارية وتلقى إهتماما مميزا ومتابعة من قبل مؤسسات قانونية وصحفية في بريطانيا والولايات المتحدة، بعد أن ثبت تورط مارك ثاتشر، إبن رئيسة وزراء بريطانيا السابقة السيدة مارجريت ثاتشر، في عمليات غير مشروعة، مستفيدا من إسم والدته لصناعة المال والدخول كوسيط في صفقات تسلح الى دول في الشرق الاوسط، والتي أظهرت التحقيقات أنها تمت عبر وسطاء وسماسرة على مستوى رفيع، للحصول على نسبة من قيم الصفقات تصل في الغالب الى النصف.

وقد تناولت صحيفة الاوبزرفر البريطانية في عددها الصادر في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي اخر المستجدات حول ملف العمولات، مطالبة قاضي العدل البريطاني بالنظر في تورطات مارك ثاتشر. تقول الصحيفة (بعد مرور ثلاث سنوات على طرح الملف المفتوح، ظهر أن عمولات تقدر بمئات الملايين من الجنيهات - الاسترلينية - قد دفعتها شركة بريتش أيروسبيس - أكبر المتعاقدين في صفقة اليمامة - لعدد من المواطنين المتنفذين في بريطانيا والسعودية في سبيل تأمين عقد التورنيدو في مشروع اليمامة والبالغ قيمته ٢٠ بليون دولار مع السعودية، وهي الصفقة المتنازع عليها حيث تستمر في جذب الاهتمام).

وتقول الصحيفة (لقد ذكرت الاوبزرفر في بداية هذا العام بأن مارك ثاتشر قد يكون حصل على ١٠ ملايين جنيه استرليني في عمولة ذات علاقة بصفقات تسلح الى السعودية ودول أخرى) ونقلت الصحيفة عن متعاقد كبير في مجال الدفاع البريطاني قوله (بأن إبن رئيسة الوزراء السابقة كان متورطا بقوة في صفقة اليمامة).

من جهة ثانية، تحدثت الصحيفة عن جوناثان أيتكن وزير الدفاع السابق أحد المتورطين في قضية العمولات وهو على علاقة وثيقة بأعضاء في العائلة المالكة السعودية حيث تقول الصحيفة (لقد صنع - أيتكن - ثروة معتبرة عبر علاقاته الوثيقة مع أعضاء في العائلة المالكة حتى استقالته ليصبح وزيرا. وأيتكن هو نائب رئيس أيتكن هيوم والتي تعود في جزء منها الى ملكية وفيق سعيد أحد رجال الاعمال الاثرياء في العالم، وهو أحد مفاتيح السمسرة في صفقة اليمامة).

هذا وتقول الصحيفة بأن إسم إيتكن قدر ورد في المحكمة المدنية الاميركية خلال المرافعة التي تقدم بها ثوماس دولي (راجع العدد الماضي).

وقد أخبر أحد الشهود في جلسة الاستماع الابتدائية في المحكمة السيد جيرالد جيمس الرئيس السابق في شركة الاسلحة البريطانية أسترا القابضة، أخبر المحكمة واصفا صفقة اليمامة: بأنها صفقة غير اعتيادية على الاطلاق. واتهم جيرالد جيمس شركة بريتش أيروسبيس بأنها كانت تقاضي السعوديين سعرا مقداره ٤٠ مليون جنيها استرلينيا لكل طائرة تورنيدو، رغم أن السعر المدفوع لطائرات ذات أوصاف مطابقة تماما بيعت لسلاح الجو الملكي البريطاني كان ٢٠-٢٣ مليون جنيه) ويخلص جيمس للقول (أن فارق السعر أحتسب كعمولات).

وهنا يتبادر للذهن السؤال التالي، اذا كان الحال ينسحب على كافة الصفقات المبرمة ضمن عقد اليمامة البالغ قيمتها الاجمالية ٤٠ بليون جنيه استرليني، فإن النتيجة ستكون بالتأكيد كارثية، فهل النصف أي عشرين بليون هي عمولات لمجموعة أشخاص لايتجاوز عددهم في أسوأ الافتراضات ثلاثين شخصا!! وبطبيعة الحال لن يكون تقسيم العمولات بالتساوي، بل الفوارق كبيرة، وكبيرة جدا، ومع ذلك لنقل أن الامراء الثلاثة وأباهم وزير الدفاع الامير سلطان قد حصلوا على خمسة مليارات جنيه - حوالي ثمانية مليارات دولار - أي: مايعادل ميزانية الاردن لأكثر من ثلاث سنوات، فضلا عن موازنات عدة دول إفريقية مجتمعة.

وهذه الحال لايقتصر على صفقة اليمامة بل ينسحب على كافة الصفقات، وآخرها صفقة الاثني وسبعين طائرة إف-١٥ والتي بلغ حجم العمولات فيها خمسة مليارات دولار من أصل تسعة مليارات القيمة المعلنة للصفقة (راجع العدد الماضي)، أي أن القيمة الحقيقية للصفقة هي أقل من حجم العمولات.. ولنا أن نتصور الاهدار الهائل للاموال العامة بطرق غير مشروعة..سرقات وأتاوات يستقطعها الامراء المتنفذون.

لقاءات سرية لشراء ٦٠ طائرة تدريب بريطانية

نقلت صحيفة الحياة الصادرة في لندن في الثامن من ديسمبر الماضي عن مصادر في لندن والرياض قولها: أن مجموعة (بريتش أيروسبيس) - المتعاقد الرئيسي في صفقة اليمامة - قد تكون على وشك أن تتلقى طلبية مؤكدة من المملكة العربية السعودية لشراء ٦٠ طائرة (هوك) للتدريب تبلغ قيمتها حوالي بليون دولار، وذلك كجزء من المرحلة الثانية من برنامج (اليمامة) وهو برنامج امداد السعودية بأسلحة بريطانية. وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر صناعية في لندن، أنه جرى بحث برنامج اليمامة في لقاءات سرية عقدت في الاسبوع الماضي بين ممثلين للحكومة البريطانية ووفد سعودي رفيع المستوى.

ويفترض أن تقوم مجموعة بريتيش ايروسبيس في المرحلة الثانية من مشروع اليمامة بتزويد المملكة بـ ٤٨ طائرة (تورنيدو) اضافة الى ٦٠ طائرة (هوك) للتدريب و٢٠ طائرة بيلاتس بي سي - ٩ للتدريب الاساسي. وتقول الصحيفة: الا أن مصير صفقة الـ ٤٨ طائرة (تورنيدو) أصبح في مهب الريح بعد الاتفاق على شراء ٧٢ طائرة (ف - ١٥) من الولايات المتحدة.

وكانت مصادر في الرياض - أبلغت الحياة - قد توقعت بأن يصدر قرار سعودي ايجابي بشأن التزود بطائرات (هوك) وطائرات (بيلاتس) قبل نهاية العام المنصرم، وأشارت المصادر الى أنه سواء اشترت السعودية طائرات (ف - ١٥) الاميركية وحدها أو اشترت معها طائرات (تورنيدو) البريطانية فإنها ستبقى بحاجة الى طائرات تدريب. غير أن المدير التنفيذي لمجموعة بريتيش أيروسبيس قال أن الشركة لا تتوقع أن تتلقى في المستقبل العاجل طلبا من السعودية لشراء الطائرات المروحية.

الجدير بالذكر أن الصحافة البريطانية والاوساط الرسمية في بريطانيا قد تحدثت في الشهرين الماضيين بصورة واسعة حول عزم المملكة على التخلي بصورة نهائية عن المرحلة الثانية من مشروع اليمامة إثر ترتيبات سرية بين الحكومتين السعودية والاميركية حول صفقات عسكرية محتملة، وهو ما أثار غضب المسؤولين البريطانيين.

هذا وكان وكيل وزراة الخارجية الاميركية في ادارة بوش السيد ايغلبرغر - وزير الخارجية بالنيابة حاليا - قد بعث برسائل الى جميع السفارات الاميركية، يطالب فيها بمضاعفة جهود السفراء لدعم مصانع السلاح الاميركية.

المحافظة على الحكم المدني (١ من ٢)

العسكر والسياسة في المملكة العربية السعودية

حمد القحطاني - باحث سعودي

ترجمة : أحمد عبد الله

إن التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الاوسط الاسلامية هو عبارة عن حكاية عن الاستعمار والحكم الملكي. فقد وقعت على سبيل المثال في الفترة مابين ١٩٤٧ و ١٩٧٢ انقلابات عسكرية بمعدل انقلاب عسكري كل ثلاثة أشهر(١). الا أن شبه الجزيرة العربية، وباستثناء اليمن، كانت بعيدة عن ذلك. وقد شهدت المملكة - البلد الاكبر والاغنى في شبه الجزيرة العربية - بعض المحاولات الانقلابية العسكرية وبعض المحاولات في اتجاه الحكم اللاملكي . وقد كانت كلها من حيث المجموع قليلة جدا وغير ناجحة. إن ما يجعل من المملكة حالة استثنائية - والى حد كبير - هو وجود أكبر عائلة مالكة في العالم (عائلة آل سعود أو البيت السعودي) حيث يبلغ عدد أفرادها حوالي الخمسة الآف نسمة. وتمتلك هذه العائلة القوية سيطرة كاملة على الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل حتى العسكرية. وخلال حكم العائلة للبلاد، نجحت في ابعاد الجيش عن التدخل في الشؤون السياسية.

لقد استطاعت - العائلة المالكة - أن تفرض سيطرتها على الجيش أو المؤسسة العسكرية لاسباب عدة مختلفة، سوف نناقشها فيما بعد.. من هنا ونتيجة لهذه العوامل المختلفة تعتبر المملكة العربية السعودية حالة معبرة عن غالبية الدول الخليجية.

وفي ضوء أزمة الخليج الأخيرة، ظلت المؤسسة العسكرية السعودية تحت مراقبة اعلامية دقيقة، خصوصا وأنها تمتلك تكنولوجيا حديثة. لكن وبالرغم من ذلك، لم تبذل سوى جهودا قليلة من أجل تقييم المؤسسة العسكرية السعودية وأدائها، بالاضافة الى ذلك وبصرف النظر عن الكتابات الواسعة التي تدور حول العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية من وجهة نظر ديمقراطية وخلافها، فإنه لم تتوفر ولا دراسة واحدة مسئولة حول هذا الحليف المهم للغرب. ومن الواضح أنه لاتوجد هناك معلومات دقيقة ولا أرقام في هذا المجال، وذلك بسبب السرية والشك والرقابة التي تمارسها الحكومة السعودية على كل شيء يرتبط بالمؤسسة العسكرية في تلك البلاد.

ونتيجة لما تتمتع به شبه الجزيرة العربية من أهمية استراتيجية واقتصادية، فإن الغرب كان - ومازال - يرغب في المساعدة على تطوير المملكة العربية السعودية وتحديدا في مجال تحديث مؤسستها العسكرية. إن هذا التحديث المثير يفرض تساؤلا مهما وهو : هل أن هذه العملية، التي تشتمل على تدريب واسع للعسكريين السعوديين في الخارج والداخل وعلى أيدي غربية، يحتمل أن تسفر عن تشكل مجموعة من العسكريين الميالين الى التدخل في الحكم المدني في ظروف معينة ؟ وأكثر أهمية من ذلك هو كيف تمكن النظام السعودي من ابعاد المؤسسة العسكرية عن السلطة وبالتالي تمكن من الحفاظ على حكمه المدني في الدرجة الاولى ؟

إن توضيح كيفية اسقاط حكومة مدنية أسهل من تحديد كيفية الابقاء عليها(٢). ولكن الفصل بين الموضوعين يبقى أمرا صعبا. إن البحث في أو اختبار كيفية بقاء الحكم المدني يحتاج الى بعض المراجعة للاسباب التي تشجع المؤسسة العسكرية على التدخل في أول وهلة. وهذا - بالتحديد - على علاقة صلة وثيقة بالوضع القائم في المملكة العربية السعودية. فمن المعروف أن الاسلام الذي هو أسلوب للحياة، لايعترف بالفصل بين الحكمين، العسكري والمدني(٣). إذ أن فكرة الفصل شبهة، أو لايمكن السير وفقها ضمن اطار التقاليد والتوجهات الاسلامية(٤). وقد استفاد الحكام السعوديون من فكرة عدم الفصل هذه أثناء تكوين دولتهم. بالطبع، في سنوات مابعد التكوين، استطاع السعوديون أن يتبنوا نظرة أخرى مخالفة، فكيف تبنوا وحافظوا على هذا الفصل، ومن ثم أبقوا على حكمهم المدني ؟ هذا هو هدف هذه الدراسة أو المناقشة.

وكما أشرنا سابقا. فإن اختبارا شاملا لكيفية بقاء الحكم المدني يحتاج على الاقل الى بعض المراجعة لبديله القوي : أي تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم المدني. وسوف تتركز هذه الدراسة أو هذه المناقشة على العوامل السياسية والاقتصادية والتنظيمية وأثرها على تدخل المؤسسة العسكرية وعلى العلاقات بين المؤسستين العسكرية والمدنية(٥). ومن أجل فهم أفضل وأحسن لبقاء السيطرة المدنية في المملكة العربية السعودية، تصبح معرفة الارضية التاريخية للعلاقات بين المؤسستين العسكرية والمدنية فيها أمرا ضروريا.

■ لمحة تاريخية للعلاقات بين المؤسستين العسكرية والمدنية

إن جذور الجيش الحديث في الدولة السعودية الثالثة ترجع الى عام ١٩٠٢ عندما قاد عبد العزيز(إبن سعود، والد الملك الحالي فهد) أربعين من مقاتلي رجال القبائل للسيطرة على الرياض، كانت الدرعية هي عاصمة أو مركز الدولة السعودية الاولى(١٧٤٤ - ١٨١٨). بينما اتخذت الدولة السعودية الثانية الرياض مركزا لها (١٨٢٤ - ١٨٩١). وبعد ذلك توالت انتصارات عسكرية عديدة، الى أن سيطر عبد العزيز بحلول عام ١٩٠٦ على غالبية وسط شبه الجزيرة العربية.

ومن خلال فهم طبيعة منافسيه، رأى عبد العزيز الحاجة الى عدد أكبر من الانصار والمساندين. ولذا حاول تشجيع البدو (الاخوان) على الاستيطان في (الهجر) مما يسهل عليه تعبئتهم وتجميعهم في الوقت المناسب وعند الحاجة. ومن أجل الاسلام، قام الاخوان بتزويد عبد العزيز بالمقاتلين لكي يوحد شبه الجزيرة العربية تحت شعار ولواء الاسلام . ونظريا على الاقل، فإن القاسم المشترك لكل من عبد العزيز والاخوان هو الرغبة في القتال في سبيل الله وتوحيد البلاد. وكبدو، كان الاخوان

مقاتلين متمرسين في القتال الصحراوي وأقوياء قادرين على التعبئة والتجمع في وقت قصير(٦). كما وأنهم، بالاضافة الى ذلك، معروفون بشجاعتهم وباخلاصهم للاسلام، وهو ما كانت تفتقر اليه القوى المنافسة لعبد العزيز(٧).

وبمساعدة الاخوان، كسب عبد العزيز ـ فعليا ـ كل معاركه. فبحلول عام ١٩٢٥، بعث عبد العزيز بجيشه، المكون في الغالب من الاخوان للسيطرة على الحجاز الذي كان تحت سيطرة وحكم الشريف حسين بن علي ـ الجد الأكبر لملك الاردن الحالي ـ وبمعنى آخر، لقد سيطر عبد العزيز ـ بحلول ذلك الوقت ـ على غالبية أراضي شبه الجزيرة العربية فيما عدا تلك التي كانت تحت سيطرة الانجليز، في الشرق والشمال والجنوب. أي أن ذلك يعني لعبد العزيز أن (التشكيل الارضي لحدود لمملكته قد اكتمل)(٨). وهذا بالطبع، يتعارض مع اعتقاد الاخوان الذين رأوا فيه ضدية لفكرة الجهاد..إن واجب كل مسلم، وكما يرى الاخوان ويعتقدون هو أن يقاتل في سبيل الله لكي يكون الاسلام هو الدين الحاكم على كل العالم. إن رفض الجهاد ضد الكفار، جعل من عبد العزيز معارضا لتعاليم الاسلام وبالتالي كان عليه أن لايتوقع طاعة كاملة من قبل الاخوان.

وبعد أن حقق عبد العزيز أهدافه التكتيكية، أصبح يعتبر القوة المقاتلة للاخوان تهديدا حقيقيا لحكمه وشرع في بناء جيشه الصغير الذي بدأه من قبل كقوة مقابلة(٩).

أما الاخوان فقد تجاهلوا أوامر عبد العزيز بالتوقف عن جهادهم في المناطق الشمالية من شبه الجزيرة العربية والتي كانت تحت السيطرة البريطانية. وبحلول نهاية العشرينات من القرن العشرين، بلغت الخلافات بين الخوان وعبد العزيز ذروتها. وبمساعدة من طائرات الانجليز تمكن عبد العزيز من هزيمة الاخوان. وبحلول عام ١٩٣٠، نجح عبد العزيز في القائهم (كقوة عسكرية منظمة)(١٠).

إن قوى الاخوان العسكرية أصبحت تشكل في جوهرها نوعا من أنواع التدخل العسكري أو المعارضة العسكرية. وتفسير هذا التدخل أو هذه المعارضة ينبع من طبيعة الاسلام ذاته.

ففي هذا المجال وصف بيري موقف الاسلام من القوة العسكرية والسياسية بأنه (ليس موقفا رافضا ولا مفككا ولا متشككا، ولكنه موقف تأكيدي بالكامل)(١١). وكقوة عسكرية، شعر الاخوان بأن عليهم واجب التدخل في الحكم المدني لكي يدافعوا عن فهمهم للاسلام ولكي يوقفوا أية مخالفة اضافية له من قبل الحكام، ولقد استخدموا الكلمات المأثورة للنبي محمد (ص) لكي يدعموا موقفهم،(لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق).

بالاضافة الى ذلك، كان الاخوان يتوقعون أن يقوم عبد العزيز بتعيين قادتهم في مناصب حكومية رفيعة. فمثلا، كان ابن بجاد يتطلع الى أن يكون قائدا للقوات السعودية، بينما كان الدويش يتطلع الى أن يكون حاكما للمدينة المنورة(١٢). وبدلا من ذلك قام عبد العزيز بمعاقبتهما عندما قررا معارضة تحالفه مع الانجليز الذين يعتبرون الاخوان كفارا كما وأنه سجن قادتهم واحتوى مؤيديهم من العسكريين. فوجد ما تبقى من الاخوان تحت رعايته وضمهم الى الجيش الابيض، أي قوات المليشيا التي أوجدت من أجل حفظ التوازن في مواجهة الجيش الاعتيادي(١٣).

في عام ١٩٣٢، أعلن عبد العزيز عن تشكيل الدولة السعودية الحديثة. ودعته حاجته الى المال ومنذ البداية الى اعطاء الامتيازات للشركات النفطية الاميركية. وبنهاية الثلاثينات وبداية الاربعينات من القرن العشرين، بدأت المملكة العربية السعودية بتصدير النفط والحصول على العوائد. ومع وصول العائدات النفطية، بدأت السلطة السعودية بتطوير القوات المسلحة للبلاد. ثم تشكيل وزارة الدفاع في عام ١٩٤٤، تحت ادارة الامير منصور بن عبد العزيز. وبعد موته خلفه الامير مشعل، الذي بدأ باعادة تنظيم الوزراة. الا أنه لم يحقق سوى تغييرات طفيفة في مجال تطوير المؤسسة الدفاعية أو القوات المسلحة(١٤). وبحلول عام ١٩٥١، قادت العلاقات العسكرية القوية السعودية الاميركية، الى تجديد اتفاقية تسمح لواشنطن باستئجار قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات(١٥). كما أن هذا التجديد، الذي تزامن مع صعود وبروز القومية العربية والتدهور الاقتصادي، قاد الى عدم الاستقرار في المناطق الشرقية، كاضراب عمال ارامكو وتعرض سيارات جنود سلاح الجو الاميركيين الى هجمات متكررة في الظهران(١٦). هذه الضغوط، أقنعت الملك عبد العزيز بتعيين سعود ـ ولي العهد الذي أصبح فيما بعد ملكا بعد موت أبيه ـ في عام ١٩٥٣ قائدا للقوات المسلحة. وباختصار، فان استراتيجية عبد العزيز في الحفاظ أو الابقاء على حكم مدني تاريخي كانت (تعتمد على الردع والديبلوماسية والمداهنة)(١٧).

شدد الملك سعود، الذي يتمتع بشخصية ضعيفة ويفتقد الى القدرات الادارية، تنافسه مع ولي العهد الامير فيصل. فأدى التنافس الى انقسام داخل العائلة المالكة. واذا ما أضفنا ذلك التنافس الى المشاكل التي ذكرناها سابقا، فإنها جميعا قد غذّت الانحدار الخطير في درجة ولاء الجيش للملك سعود. فبحلول عام ١٩٥٥، وقع تمرد عسكري قامت به مجموعة من الضباط في الطائف(١٨). أكدت ذلك تقارير المخابرات التي تحدثت عن اكتشاف مؤامرة(١٩). ذلك الحادث قاد الملك سعود الى اتخاذ اجراءات صارمة ومشددة من أجل المحافظة على عرشه. فأعدم ضابطا وأمر بتشكيل جهاز أمن داخلي(٢٠).

إن تنافس سعود مع الامراء الآخرين ومخاوفه من الجيش كمصدر لعدم الولاء والتآمر، كل ذلك جعله يحوّل الامكانات المادية والبشرية من الجيش الى الحرس الملكي والجيش الابيض(٢١). ولكي يقوي من موقفه السياسي والعسكري، قام بتعيين أبنائه في المناصب المهمة : فالاميران بندر ومنصور عينا قائدين للحرس الملكي(٢٢)، بينما عيّن الامير خالد قائدا للجيش الابيض(٢٣). كما أقال أخاه الامير مشعل من منصبه كوزير للدفاع، وعيّن مكانه أحد أبنائه وهو الامير فهد(٢٤). نعم، لقد مدّ سيطرته الى كل ما استطاع في المجتمع السعودي بما في ذلك المؤسسة العسكرية. أما علاقاته السيئة مع جمال عبد الناصر، فقد قادت الى محاولة انقلابية أخرى اكتشفت في مايو من عام ١٩٥٧ وأدت الى تهجير جماعي للاجانب المؤيدين للناصرية. كما اعتقل كثيرا ممن أشتبه فيهم من السعوديين. الشواهد التي كشفت تباعا أظهرت أن محاولة انقلابية قد نظمت من قبل الملحق العسكري المصري في جدة(٢٥).

ويحتمل أن تكون مشاكل سعود مع عبد الناصر قد ضاعفت من ادارته اللافعالة. كما أن الفساد واللافاعلية قد أخّرا برنامج تطوير المؤسسة العسكرية(٢٦). فقد استخدم سعود أموال البرامج العسكرية لكي يقوي من موقعه السياسي في قبالة منافسه ولي العهد الامير فيصل(٢٧). ولكنه بالرغم من ذلك ونتيجة للضغوط الداخلية والمخاوف الخارجية، كان يطلب بين الحين والآخر من الامير فيصل التدخل في ادارة شؤون البلاد.

وفي نهاية الخمسينات وبعد أن واجه مشاكل خارجية مع عبد الناصر ومشاكل داخلية ضمن عائلته المالكة، حوّل الملك سعود غالبية سلطاته الى ولي العهد فيصل، الذي تبنى سياسة دفاعية جديدة. ولكي يطمئن جمال عبد الناصر، أقدم فيصل على وقف بناء الجيش وأعطى اهتماما أكبر بتطوير قوات الامن الداخلي، وعلى الرغم من أن فيصل قد عُزل وجُرد من جميع سلطاته في عام ١٩٦٠، الا أنه عاد اليها في عام ١٩٦٢ بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في اليمن ومساندة المصريين له. بعد عودته الى السلطة، إتجه فيصل الى بناء القوات المسلحة السعودية واستبعد كل أبناء سعود من الوزارة التي شكّلها . كما وعين أخاه سلطان بن عبد العزيز وزيرا للدفاع والذي بقي في هذا المنصب حتى يومنا هذا. واستمر فيصل في الاصلاحات وذلك بتشكيل مجلس أعلى للدفاع. وأصبح الجيش الابيض حرسا وطنيا برئاسة الامير عبد الله(٢٨). وحسب مانقلته جريدة الحياة، فإن الامير سعد (إبن الملك سعود) وقائد الحرس الوطني وستة من قواده قد عُزلوا(٢٩).

إن الحرب في عام ١٩٦٢ مع اليمن، اثبتت لسعود وفيصل مدى قوة عدم ولاء عناصر القوات المسلحة، كهروب بعض الطيارين السعوديين الى مصر، مثلا. وقد تحدثت تقارير المخابرات فيما بعد عن أن غالبية كبار قيادات القوات الجوية كانوا متعاطفين مع عبد الناصر(٣٠).

السلطة السعودية من جانبها وكرد فعل على ذلك التعاطف، أقدمت على اهمال القوات الجوية وطرد كثير من قوادها. وعلى الرغم من أن الملك حسين، ملك الاردن، بعث بسرب من طائراته لمساعدة الملك سعود، الا أن الاوضاع استمرت في التدهور بعد أن هرب قائد القوات الجوية الاردنية ومجموعة قليلة من الطيارين الى مصر. بالطبع، هروب قائد القوات الجوية الاردنية والمجموعة الصغيرة من الطيارين، استدعى ارجاع كل سرب الطائرات الى الاردن(٣١).

في عام ١٩٦٤، حدثت أزمة مدنية عسكرية رئيسية تبعت تزايد الصراع بين فيصل وسعود. فالتنافس القديم، وصل في نهاية الامر الى نقطة المواجهة العسكرية بين الأخوين. حيث جمع الملك سعود قوات الحرس الملكي حول قصره، بينما امر فيصل الامير عبد الله أن يستدعي قوات الحرس الوطني(٣٢). كما ان قائد الحرس الملكي عثمان الحميد، فضّل الامير فيصل وساعد في القبض على رئيسه، الامير منصور بن سعود(٣٣). وبمساعدة العلماء (القادة الدينيين) وكبار الامراء، عُزل سعود وضم أفراد الحرس الملكي الى الجيش. فيما بعد أصبح عثمان الحميد رئيسا للاركان المشتركة ثم مساعدا لوزير الدفاع.

وعلى الرغم من سيطرة الملك فيصل القوية، الا أن الستينات شهدت اعقد الاضطرابات. فقد شهد ذلك العقد مطالبة متنامية لملكية دستورية(٣٤). واندلاع الحرب الاهلية في اليمن (نتج عنها مواجهة بين السعودية ومصر)، وهروب طيارين سعوديين الى مصر، وبروز مجموعة (الامراء الاحرار) الذين كانوا ينتقدون السلطة السعودية من القاهرة. وأخيرا تنامي النشاطات السياسية وسط المدنين والقوات المسلحة على أيدي المجموعات اليسارية والقومية. وقد سجن في الفترة مابين ١٩٦٣ و١٩٦٤ ستة من كبار القادة العسكريين بسبب نشاطاتهم السياسية. ومن بين أولئك عبد الله مشيط الذي سجن لعدة سنوات لتوزيعه منشورات ضد النظام بين أفراده(٣٥). وأكثر من ذلك، كان من الوضح أن الناصريين كانوا مسؤولين عن سلسلة من التفجيرات التي دمرت مواقع عسكرية مهمة.

إزداد الاستياء الشعبي تجاه النظام، ففي يونيو من عام ١٩٦٩، اكتشفت محاولة انقلابية ، قام النظام على اثرها بحملة اعتقالات واسعة في وسط المدنيين والعسكريين (تم اعتقال ١٣٠ عسكريا، من بينهم ٦٠ من قادة القوات الجوية). وكان من بين الذين شاركوا في الانقلاب كل من : مدير الكلية الجوية في الظهران، مدير العمليات العسكرية، الرئيس السابق لوزيراة الدفاع، قائد حامية الاحساء، قائد حامية مكة، وقائد القوات الجوية(٣٦). في النهاية، قام السعوديون بحملة تطهير وسط القوات الجوية(٣٧) مما أبقى على الامراء - فقط - في مناصبهم(٣٨). في نفس السنة ومن أجل تحرير الوديعة التي تعرضت لهجوم مباغت من قبل اليمن الجنوبي، اضطرت الرياض الى استئجار طيارين بريطانيين بقيادة توني وينشيب(٣٩). وعلى الرغم من أن غالبية المشاركين في المحاولة الانقلابية كانوا من الحجازيين (من المنطقة الغربية من السعودية)، الا أن هدفهم كان اقامة جمهورية في شبه الجزيرة العربية. وكما هو المعتاد، فإن الحكومة السعودية أنكرت حدوث أية محاولة انقلابية. الا أن وزير الدفاع السعودي وبعد أربع سنوات من المحاولة الانقلابية، اعترف لمجلة الحوادث بوقوعها(٤٠).

إن تنافس سعود مع الامراء الآخرين ومخاوفه من الجيش كمصدر لعدم الولاء والتآمر جعله يحول الامكانيات المادية والبشرية الى الحرس الملكي والجيش الأبيض

وبالرغم من أن غالبية المشاركين في المحاولة الانقلابية كانوا من القوميين العرب ، الا أنهم وكحجازيين ، كانوا يشعرون بالتميز الذي كان يمارس ضدهم (٤١) ، مما دفعهم الى أن يصبحوا غير راضين عن اصلاحات الملك فيصل السياسية والاقتصادية(٤٢). وكرد فعل على المحاولة الانقلابية ، قامت الحكومة السعودية بتطهير القوات المسلحة من الراديكاليين وفي نفس الوقت قللت من تمييزها ضد الحجازيين . أما الترقيات في صفوف أفراد القوات المسلحة فأصبحت تعتمد على الجدارة والاهلية للافراد الذين لاينتمون للعائلة المالكة. كما وتم التوقيع على زيادة الرواتب بالرغم من عدم اجراء أية اصلاحات سياسية . إن الاصلاحات البسيطة والمحدودة تعكس وبدون شك عدم ثقة الملك فيصل في القوات المسلحة .

إن هذه التغييرات المحدودة لم تمنع المؤسسة العسكرية أو العسكريين من القيام بمحاولة انقلابية أخرى ضد الحكومة ، ففي منتصف عام ١٩٧٧ إكتشفت المخابرات العسكرية السعودية محاولة انقلابية في قاعدة تبوك الجوية(٤٣). وحسب تقارير نشرها المعهد الدولي للدارسات الاستراتيجية ، فإن سبعة عشر عسكريا كبيرا ومعهم كثير من المدنين شاركوا في المحاولة . كما وفرّ ثلاثة من العسكريين الكبار الى العراق بطائراتهم(٤٤). وكنتيجة لذلك ، حرّمت وزارة الدفاع وبشكل مؤقت على أية طائرة عسكرية حمل أية ذخيرة وحددت مجال الطيران وزمانه وذلك عن طريق تزويد الطائرات بكمية محدودة من الوقود .

في عام ١٩٧٧ تضاعفت رواتب العسكريين ، بالرغم من أن رواتبهم قد تم تخفيضها في عام ١٩٧٦(٤٥). لم تكن هناك دلائل على أن مضاعفة الرواتب هي

بسبب محاولة انقلابية صغيرة . لكن انتفاضة عام ١٩٧٩ في البيت الحرام بمكة المكرمة واضطراب الشيعة في المنطقة الشرقية ، يمكن أن يكون قد أعطيا للسعوديين تحذيرا بأن اصلاحات أكثر كانت لازمة وضرورية . بالطبع هناك شواهد لاحقة على التطوير في القوات المسلحة في بداية عقد الثمانينات وهي : تزايد واضح في الانشاءات العسكرية ، تطوير التدريب وبناء المساكن ، استبدال ونقل كثير من كبار العسكريين(٤٦) ، والاهم من ذلك يمكن أن يكون مضاعفة الرواتب في عام ١٩٨١(٤٧)، والى هذه اللحظة التاريخية ، فإن مثل هذه الخطوات - بالاضافة الى الاجراءات الامنية الاخرى - يمكن أن تكون جديرة بأن تعتبر أحسن طريقة لارضاء وتهدئة القوات المسلحة من قبل حكومة مدنية .

■ المحافظة على الحكم المدني

خلال تلك الفترة ، نبّه سقوط مجموعة من الحكومات الملكية في الدول العربية بواسطة جيوشها ، العائلة المالكة السعودية الى الخطر الكامن في المؤسسة العسكرية للنظام . وقد حاول السعوديون تجنب الانقلابات العسكرية عن طريق السيطرة على ما يعتقدون أنها المصادر الاساسية لمثل تلك التدخلات . وهناك أدبيات وكتابات واسعة حول هذا الموضوع . وبالرغم من وجود كثير من النظريات المختلفة والتفسيرات لاسباب التسلط ، فإن عوامل من قبيل النشاط السياسي داخل المؤسسة العسكرية السابقة(٤٨) ، والتمزق الداخلي(٤٩)، والهزيمة في الحروب (٥٠) والاحتراف (٥١) وعوامل أخرى يشار اليها - في العادة - في هذا المجال . إن حساسية السعوديين تجاه خطر الانقلاب العسكري ، قاد الحكومة السعودية لفعل أي شيء ممكن من اجل إحكام السيطرة على القوات المسلحة ، حتى لو كان في مقابل حسن الاستعداد العسكري(٥٢) . وأحسن مثال على ذلك أو أقربه هو الترقيات والتي تتم بشكل دائم حسب الولاء لا حسب الكفاءة .

■ العوامل السياسية :

يعتبر النشاط السياسي ، وخصوصا ذلك المتعلق بالاسئلة حول شرعية النظام وبالثقافة السياسية والتدخلات الخارجية ، واحدا من بين العوامل الرئيسية لتدخل المؤسسة العسكرية أو لتدخل الجيش . وبالنسبة لكثير من الباحثين في أسباب تدخل الجيش أو المؤسسة العسكرية تعتبر شرعية النظام هي المتغير أو العامل الاساسي الذي يشرح أو يعبر عن التدخل(٥٣) ، وعلى الاقل ، فإنه من الواضح أن الحكومة

■ المصادر

١ - جاري بريتش ، روبرت كلارك وديفيد وود . في مقارنة الانظمة السياسية : القوة والسياسة في عوامل ثلاثة (نيويورك : جون وايلي واولاده ، ١٩٧٨) ص -٤٣١.

٢ - كلود إي ويليش (السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية : أسطورة وحقيقة () الباني : مطبعة جامعة ولاية نيويورك ، ١٩٧٦) ص - ١ .

٣ - مانفرد هالبرن ، سياسة التغيير الاجتماعية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (برينستون : مطبعة جامعة برينستون ، ١٩٦٣) ص - ٢٥١.

٤ - اليزر بيري ، ضباط الجيش في سياسة ومجتمع العرب (نيويورك : براجور ، ١٩٧٠)ص - ٢٨١.

٥ - للمطالعة حول دول مختلفة ، إنظر كتاب ألفرد ستيان ويوسف كوهين وجيليرمو أورونيل .

٦ - اعتمادا على حديث غير رسمي مع أحد قواد جيش عبد العزيز في يونيو عام ١٩٧٦ .

٧ - أيمن الياسيني ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية (بولدير كولورادو : مطبعة ويستفير ، ١٩٨٥) ص - ٥٤.

٨ - المصدر السابق

٩ - ريتشارد نيروب ، مرجع حول السعودية ، سلسلة مراجع عن الدول الاجنبية (واشنطن العاصمة : الجامعة الاميركية ، ١٩٨٤) ص -٢٥٩.

١٠ - المصدر السابق ، صفحة ٢٦٠ .

١١ - بيري ، ضباط الجيش في سياسة ومجتمع العرب ، صفحة ٢٨١ .

١٢ - أحمد عطار ، صقر الجزيرة ، المجلد السابع (بيروت ، مطبعة الحرية ١٩٧٢) ، صفحة ٢٦٧ - - ٢٧٠ .

١٣ - نيروب ، مرجع حول السعودية ، صفحة ٢٦٠ - ٢٦١ .

١٤ - ديفيد هولدن ، ريتشارد جونز ، البيت السعودي (لندن سيجويك وجاكسون ١٩٨١) ، ص ١٦٠ .

١٥ - نداف سافران ، المملكة العربية السعودية : البحث الدائم عن الامن (اياكا : مطبعة جامعة كورنيكل ، ١٩٨٨) ص -٩٩.

١٦ - أنتوني كوردسمان ، الخليج والبحث عن الاستقرار الاستراتيجي ،(بولد كولورادو : ويستفيو ، ١٩٨٤) ص - ٩٩ .

١٧ - نداف سافران ، مصدر سابق ص - ٥٩ .

١٨ - روبرت ليسي ، المملكة (لندن : هاتشنسون وشركاؤه ، ١٩٨١) ص - ٣١٢ .

١٩ - نداف سافران ، مصدر سابق ، ص - ١٠٩ .

٢٠ - روبرت ليسي ، مصدر سابق ، ص - ٣١٣ .

٢١ - نداف سافران ، مصدر سابق ، ص - ١٠٩.

٢٢ - أنتوني كوردسمان ، مصدر سابق ، ص - ١٠٥ .

٢٣ - روبرت ليسي ، مصدر سابق ، ص - ٣١٣ .

٢٤ - نداف سافران - مصدر سابق ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

٢٥ - هولدن وجونز ، مصدر سابق ، ص ١٩٤ - ١٩٦ .

ليسي ، مصدر سابق ص ٣١٧ .

٦ - نداف سافران ، مصدر سابق ، ص - ١٠٥ .

٢٧ - كوردسمان ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

٢٨ - المصدر السابق ص ١١١ - ١١٢ .

٢٩ - اليكسندر بلاي ، من أمير الى ملك (نيويورك : مطبعة جامعة نيويورك ، ١٩٨٤) ص ٧٧ .

٣٠ - سفران ، مصدر سابق ، ص - ١٠٥ ، ٤٧٢ .

٣١ - هولدن وجونز ، البيت السعودي ، ص - ٢٢٧ .

٣٢ - ليسي ، مصدر سابق ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

٣٣ - كوردسمان ، مصدر سابق ، ص ١١٣ ، هولدن وجونز ، مصدر سابق ص ٢٣٩ .

٣٤ - فاتنة شاكر (تحديث الدول النامية : المملكة العربية السعودية) جامعة بوردو ، ١٩٧٢ ، ص ٣٠٧ ، رسالة دكتوراه غير مطبوعة .

٣٥ - علي اليامي (أثر التحديث على استقرار الملكية السعودية) مدرسة كليرمونت للخريجين ، ١٩٧٧ ، ص - ١٢٤ ، رسالة دكتوراه غير مطبوعة .

٣٦ - للمزيد من المعلومات ، راجع موردخاي البير (السعودية في الحقبة النفطية)(لندن : كروم هيلم ، ١٩٨٨) ص ١١٣ - ١٢٠ . وسفران في ص ١٢٩ - ١٣٠ . وكوردسمان في ص ١٣٧ - ١٤١ . وهولدن وجونز في ص ٢٧٧ - ٢٨٠ . وليسي في ص ٣٧٩ - ٣٨٢ . ولمعرفة أسماء المشاركين في المحاولة راجع المصدر السابق ص ٢٠١ - ٢٠٢.

٣٧ - نيويورك تايمز ، ٩ سبتمبر ١٩٦٩ .

٣٨ - ليسي ، مصدر سابق ص ٣٨١ .

الشرعية لاتواجه تهديدات تدخل الجيش أو المؤسسة العسكرية الا بنسبة ضئيلة جدا . وبالاضافة الى ذلك فإن (الشرعية التي تتمتع بها أية حكومة تؤثر في الدور السياسي لقواتها المسلحة الى حد يفوق أثر العوامل الاخرى الداخلية والبيئية)(٥٤). ولكي يكتسب أي نظام شرعية ، يتوجب على قادة ذلك النظام أن يوجدوا أيديولوجية مقبولة لدى غالبية الناس(٥٥) والعائلة المالكة السعودية ، استخدمت الايديولوجية الاسلامية أساسا لشرعيتها ، وهي الشيء الذي لايمكن للجيش أو المؤسسة العسكرية توظيفه . إن استخدام الاسلام يوصل الى فكرة ولي الامر ، أو الدولة الاسلامية ، والذي يتطلب طاعة ولي الامر طالما هو يطبق الاسلام والشريعة . وبمعنى آخر، إن هذا يعني أن كل القوة تتركز في أيدي العائلة المالكة . وهذا يعطي لها ، أي للعائلة المالكة ، الحق الاخلاقي والقانوني للسيطرة على كل شيء في المملكة العربية السعودية ، بما في ذلك المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية . واذا نظرنا الى المسألة بشكل آخر ، فإننا نرى أن النظام السياسي السعودي أصبح وبكل بساطة (بازار عائلي) أو بكلام سياسي أصبحت البلاد هي (الدولة الوحيدة في الامم المتحدة التي يشير اسمها الى السيطرة العائلية)(٥٦). إن هذه السيطرة الكاملة تأمر وبشكل عملي بتحريم أية عملية سياسية من قبيل الانتخابات والاحزاب السياسية والنقابات ووسائل المشاركة الشعبية الاخرى . بالطبع ، إن ثقافة عدم اشراك الشعب في القرار السياسي مدعومة بعقلية كل أفراد العائلة المالكة أنفسهم والذين (يؤمنون بأن قيمهم الاخلاقية ومكاسبهم التاريخية تعطيهم الحق في حكم البلاد لوحدهم)٥٧). ومن الواضح أن العائلة المالكة السعودية تفهم مضامين عملية السيطرة ولذا فإنها توظف تقنيات مختلفة لكي تضمن بقاءها ، من بين تلك التقنيات احتكارها وإحكام قبضتها على كل العمليات الاجتماعية ، وبمعنى آخر تحويل المرافق الى سيطرة حكومية . ففي السعودية تسيطر العائلة الحاكمة ومؤسساتها - بشكل فعلي - على كل الاجهزة السياسية الاجتماعية ، بما في ذلك المساجد والمدارس والاعلام وتستخدمها من أجل الابقاء على الوضع الراهن . كما أن المعارضة السياسية والانتقاد .. أو الاعتراض السياسي والانتقاد في الصحافة ممنوعان ، بل وحتى الانتقاد العلني الشعبي للحكومة بواسطة أشخاص معينين ممنوع : وهذا المنع تحكمه حكمة أو مقولة سعودية قديمة وهي (الشيوخ أبخص) والتي تعني أن العائلة المالكة تعرف أفضل من الاخرين وبالتالي فإنه لاحاجة للانتقاد . وبحسب هذه المقولة أو استنادا اليها ، منع الشيخ العودة - وهو رجل دين معروف - من القاء المحاضرات لأنه كان يتعرض للسياسة(٥٨). وقد ازدادت هذه الظاهرة منذ حرب الخليج .

وانسحب تحريم السياسة وبشكل صارم على أفراد القوات المسلحة . فهناك قوانين وضوابط تحرم تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة ، وفي الحقيقة ، يمنع الضباط في القوات المسلحة من الالتحاق بأي تجمع . كما وأنهم يطالبون بتحويل أية مطبوعة سياسية تصل اليهم عبر البريد الى مكتب المخابرات العسكرية(٥٩). إذن في السعودية ، تنتج الثقافة السياسية ضباطا طيعين سياسيا في المؤسسة العسكرية . وهو الشيء المطلوب ويعني عدم التدخل الكامل من قبل الضباط في السياسة ، والمنطق في هذه المسألة واضح وإن كان غير صحيح بالكامل . فالظن أن الوعي السياسي المحدود عند ضباط القوات المسلحة سوف يسفر عن طموحات سياسية محدودة وبالتالي تكون تداخلاتهم بنسبة أقل(٦٠). وقد وجدت الحاجة الى خفض مستوى الوعي السياسي لدى القوات المسلحة من جانب الحكومة السعودية الى أن تقوم بعزل المؤسسة العسكرية عن المجتمع . وقد تحقق ذلك عبر اسكان العسكريين في مدن عسكرية بعيدة عن المراكز الحضرية المأهولة بالسكان .

ومن مصادر الخطر الاخرى التي تدعو المؤسسة العسكرية للتدخل ، وكما يشير اليها خبراء السياسة ، هي الحروب أو النزاعات الخارجية(٦١). فأفراد العائلة المالكة عرفوا أنهم لو دخلوا في حرب وهزموا ، فإن تلك الهزيمة قد تشجع الجيش على التدخل . وهذا هو السبب في دعوة الحكومة السعودية للطيارين البريطانيين في عام ١٩٦٢ واستخدامهم ضد اليمن والمساندين لعبد الناصر . وفي الفترة الاخيرة ، دعوتهم للاميركيين لمحاربة العراقيين بعد غزو الكويت . لقد حاول السعوديون التقليل من النزاعات الخارجية لانهم يعلمون أن أعداءهم في تلك النزاعات سوف يشجعون المؤسسة العسكرية السعودية على التدخل - تماما- كما فعل عبد الناصر في المحاولتين الانقلابيتين في عقدي الخمسينات والستينات . وفي هذا المجال ، استفاد الحكام السعوديون من عائداتهم النفطية في احتواء التهديدات المحتملة . وفي الماضي كانت قائمة أعدائهم تشمل عبد الناصر . أما في الوقت الحاضر فإن القائمة تشمل صدام حسين وحسني مبارك .. بالطبع لقد ساعدت سياسات الاحتواء السعوديين على تقليص مصدر هذا النوع من التهديد وبالتالي ابعاد العسكريين من السياسة .

المصادر

٣٩- هوادن وجونز ، البيت السعودي ، ص ٢٨١.

٤٠ - بلاي ، (التفاعل بين النشاطات المعارضة في السعودية والتوجهات الحالية في العالم العربي) ص ٧٣ .

٤١ - كوردسمان ، مصدر سابق ، ص - ١٣٧ .

٤٢ - فاتة شاكر ، مصدر سابق ص - ٣٠٧ .

٤٣ - جوبن دير (المملكة العربية السعودية) في طبعة جون كيجان ، جيوش العالم (نيويورك . حقائق في ملف ، ١٩٧٩ ص - ٦٢٠ .

٤٤ - اديد داويشا ، السعودية والبحث عن الامن ، (لندن : المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٧٩)ص ٧ .

٤٥ - دير ، مصدر سابق ، ص ٦٢٠ .

٤٦ - سفران ، مصدر سابق ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ . والمصدر السابق ، ص ٦١٧ .

٤٧ - كوردسمان ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٣٧ .

٤٨ - هولدن جونز ، مصدر سابق ، ص ٥٣٣ .

٤٩ - أريك نورد لينجر ، العسكر في السياسة : الانقلابات العسكرية والحكومة(أنجيل وود كليفس : نيوجيرسي : برنتس هول ، ١٩٧٧) .

٥٠ - وارين دين ، (دول امريكا اللاتينية والتبدلات الاقتصادية ، ١٩٢٣ - ١٩٦٦) فصلية العلوم الاجتماعية ٥١ (١٩٧٠) ص ٧٠ - ٨٠ .

٥١ - ويليش وسميث ، العسكر والحكم ، ص ٩ - ١٩ .

٥٢ - دوغلاس هيس ، العنف السياسي للمجتمع (نيويورك : وايلي ، ١٩٧٣) .

٥٣ - دانكورت راستو (العسكر في مجتمع الشرق الاوسط والسياسة) (كولومبوس ، أوهايو : مطبعة جامعة ولاية أوهايو ، ١٩٦٣) .

٥٤ - المصدر السابق ص ١١ .

٥٥ - بينجت ابراهامسون ، الاحتراف العسكري والقوة السياسية ، (بيفرلي هيلز : ساج ص ١٠٢ .

٥٦ - ويليام كوانت ، السعودية في الثمانينات (واشنطن : معهد بروكينجز ، ١٩٨١) ص ١٠٢ .

٥٧ - نوردلينجز ، مصدر سابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

٥٨ - ويليش وسميث ، مصدر سابق ص ٢٩ .

٥٩ - منيرالزمان ، انسحاب العسكر من السياسة (كامبريدج ، بالينجر ، ١٩٨٧) ص ٤٠.

٦٠ - ميشيل هدسون ، السياسة العربية : البحث عن الشرعية (نيويورك : مطبعة جامعة يل ١٩٧٧) ص ١٧٧ .

٦١ - عثمان الرواف ، رسالة دكتوراه غير مطبوعة ، جامعة ديوك ، ١٩٨٠ ، ص ٣٦٧ .

الخليج :
الاستقرار الداخلي والديمقراطية

■ **كتب روجر هاردي المحرر الاذاعي والمتخصص في شؤون الشرق الاوسط بهيئة الاذاعة البريطانية بي بي سي قسم الخدمة الدولية، بحثاعن الاوضاع السياسية في منطقة الخليج والجزيرة العربية بعد عاصفة الصحراء، تحت عنوان (الجزيرة العربية بعد العاصفة: الاستقرار الداخلي في دول الخليج العربي) وقام المعهد الملكي للشؤون الدولية ـ قسم الشرق الاوسط، بنشر التقرير في شهر نوفمبر من العام المنصرم. ويشتمل التقرير على عشرة موضوعات رئيسية هي: التهديد من الداخل، العوائل الحاكمة، الاسلام والبيت السعودي، وتموجات في الخليج السفلي، الكويت: في حرب مع نفسها، العامل الشيعي، مأساة العمال الاجانب، التعامل مع المعارضة، نهاية دولة الرفاهية، الاستنتاج: مواجهة المستقبل.**

ويؤسس التقرير مدخلية للبحث في الواقع السياسي الخليجي منذ تاريخ انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٩١م بعد مضي عشرة أشهر على استكمال عملية تحرير الكويت، حيث كانت القضية الرئيسية المطروحة على طاولة مؤتمر القمة هي الدفاع عن الخليج حيال التهديدات المستقبلية، (هل يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تبني جيشا مشتركا حسب الاقتراح التي تقدم به السلطان قابوس سلطان عمان؟ هل يعتمد مجلس التعاون الخليجي على التحالف مع سوريا ومصر ـ حسب صيغة اعلان دمشق ـ؟ أم يستبعد قادة المجلس فكرة الاعتماد الذاتي حيث توصلوا الى أن الامن يعتمد أولا وغالبا على الحماية الغربية؟).

ورغم أن هذه التساؤلات ليست موضع بحث التقرير كما يقول صاحب البحث ، فإنه ينظر اليه عبر التطورات التي جرت على الساحة الخليجية، حيث بدا أن تمسك القادة الخليجيون بموضوع الامن الخارجي، لم يكن ينهي الضغوطات الخاصة بالتغيير الداخلي.

ويورد الكاتب حقائق في هذا المجال منها:

ـ تقديم مجموعة من المحامين والاكاديميين عريضة الى قمة مجلس التعاون الخليجي تطالب فيها بالمزيد من الديمقراطية.

ـ اعتقال أستاذ جامعي في البحرين الدكتور عبد اللطيف المحمود، بعد عودته الى بلده قادما من الكويت، بعد محاضرة ألقاها في جامعة الكويت انتقد فيها غياب الحريات في دول الخليج وتمركز السلطة في أيدي الحكام.

ـ انتشار محاضرات مسجلة داخل السعودية من قبل رجال الدين تهاجم الفساد، واتجاه التغريب الرسمي وتحديدا العلاقات الموثقة بين الحكومة السعودية والولايات المتحدة، ومشاركة السعودية في عملية السلام في الشرق الاوسط.

هذه المعلومات التأسيسية التي ينطلق منها صاحب البحث، قد أثارت تساؤلات عدة ومتباينة: تركيبة نظام الحكم،أوضاع حقوق الانسان ، مسار التطور الداخلي، وتعامل حكومات الخليج مع قوى المعارضة، وانتهاء باتجاهات التغيير المحتملة في المستقبل.

وبعد استعراض سريع للعوائل الحاكمة في الخليج، يحدد الكاتب تطورين رئيسين بارزين في الواقع السياسي للخليج هما: الاستعمار البريطاني، واكتشاف واستخراج النفط. ففي الفترة من ١٨٢٠ وحتى الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١، كانت المشيخات العربية على سواحل الخليج ضمن معاهدة علاقة مع بريطانية. وهذه المشيخات لم تكن من الناحية الفنية مستعمرات أو محميات وانما كانت بريطانيا تدير بمفردها مجالات الدفاع والسياسات الخارجية وموضوعات محلية مختلفة واسعة في هذه الدول. وينقل الكاتب نظرات لأحد الدبلوماسيين البريطانيين السابقين، إذ يقول (حتى وقت متأخر من القرن العشرين لم يكن هناك شيء يُخرج المشيخات من عزلتها القاتلة، حيث كانت ملتحمة بالاتفاقيات التي لعبت دور الحافظ لهذه المشيخات).

وينتقل الكاتب الى التطورات التالية للانسحاب البريطاني من الخليج، بدءا من الصدمة النفطية في عقدي السبعينات والثمانينات، ومرورا بالثورة الايرانية والنزاع في افغانستان، والحرب العراقية الايرانية، وأخيرا أزمة الخليج ٩٠ ـ ١٩٩١، حيث تمثل هذه الحوادث مجتمعة تحديات صعبة وخطيرة واجهت العوائل الحاكمة في الخليج، بل وأثارت تساؤلات جذرية حول الاستقرار المستقبلي.

ويخصص الكاتب أبوابا مستقلة للحديث عن التطورات السياسية في دول الخليج الست، ونحاول هنا استعراض ماتناوله الكاتب حول المملكة من موضوعات. ففي الفصل الخاص عن الاسلام والبيت السعودي يبدأ روجر هاردي، بكلمة للملك فهد بمحضر من وزرائه بعد أربعة أيام من وقوع الغزو العراقي للكويت

بقوله (لقد فعل صدام مالم يكن في البال وعليه يجب علينا أن نفعل ماليس في البال أيضا).

وحسب نظرة الكاتب وتعبيره (لم يكن في البال دعوة قوات غربية الى المملكة، باعتبار أن السعودية تحتل مكانة متميزة في العالم الاسلامي وأنها مهد الاسلام وحامية الحرمين الشريفين في مكة والمدينة.. ومنذ عام ١٩٨٦ إختار الملك فهد لنفسه لقب (خادم الحرمين الشريفين)، كمؤشر على الدور الفاعل للاسلام في تأمين الشرعية للبيت السعودي).

ويضيف الكاتب بالقول (إن قراره - أي الملك - بدعوة أغلبية القوات من غير المسلمين الى الجزيرة العربية، وصفت بأنها سابقة جديدة منذ أكثر من ١٣٠٠ سنة أي منذ ظهور الاسلام وحسب تعليق أحد الكتاب بأنها تشبه الى حد كبير دعوة البابا القوات العثمانية في القرن الخامس عشر لحماية الفاتيكان.

الا أن الكاتب يعلق على ذلك بالقول (هناك حسابات مختلفة للمداولات داخل البيت السعودي ذات العلاقة بقرار الملك) ويدلل الكاتب على ذلك بتحليلات لبعض الكتاب العرب والغربيين مثل الكاتب المصري محمد حسنين هيكل بقوله (أن الملك فهد وأخوته كانوا في بداية الامر مترددين لطلب المساعدة الاميركية، ولكنهم واجهوا انتفاضة مفتوحة من جانب الامراء الشباب مثل الامير بندر بن سلطان السفير في واشنطن) فيما تفترض بعض الحسابات أن الاخ غير الشقيق للملك الامير عبد الله لديه تحفظات قوية حيال التدخل الاميركي)، أما وليام كوانت مستشار الامن القومي في عهد الرئيس الاميركي جيمي كارتر فيعتقد بأن (القضية ليست تقليدية فحسب، وانما هي مفتاح لمصير العائلة المالكة في السعودية).

ويعتقد الكاتب بأن هناك أربعة تطورات حصلت على الصعيد الداخلي في السعودية بعد أزمة الخليج الثانية: مناخ الانفتاح ومانجم عنه من تبدلات في واقع المجتمع المغلق والمحافظ، التمايز الحاصل بين الاسلاميين التقليديين والولادة الجديدة للراديكاليين الاسلاميين الشباب، الضغوطات من أجل التغيير من الليبراليين الحداثيين، وأخيرا الاعلان - بعد سنة من الحرب في الخليج - عن الاصلاحات السياسية بعد انتظار طويل.

■ جلاسنوست عربية

° تحت عنوان (جلاسنوست عربية) يتناول الكاتب الانعكاسات الخطيرة والمباشرة للازمة في الخليج،، يقول الكاتب (لقد جلبت هذه الازمة إهتمام وأنظار الصحافيين الغربيين كما جلبت القوات الغربية الى المملكة، ووجد السعوديون أنفسهم فجأة تحت ضوء الرقابة الدولية..

فمن جهة وجدت العائلة المالكة نفسها أمام حاجة ملحة لامتلاك الصحافة للعب دور أكثر عدائية في مقابل الدعاية المتدفقة من العراق وحلفائه، فقد حمل صدام على دول الخليج

بعد ستين عاما على توحيد المملكة، لازالت هناك أختلافات بين نجد والحجاز، وعسير والاحساء

معتبرا إياها بأنها دول غير اسلامية، فيما نصب نفسه قائدا للجهاد ضد الغرب الكافر، وكان هجومه الدائم يتركز على التساؤل حول أهلية البيت السعودي لحماية الاماكن المقدسة..

في المقابل - كما يقول الكاتب - بدأت الصحافة السعودية بالتحدي المضاد، وأصبحت الصحف فجأة مقروءة.. وشجعت الحكومة السعودية - كما هو الحال بالنسبة لحكومات الخليج الاخرى - ذلك التحدي لأنها دخلت في صراع من أجل البقاء، فكان عليها استخدام كافة الوسائل.. ولكن النتيجة غير المتوقعة أن المواطنين السعوديين العاديين تذوقوا طعم الحرية وحبوها، فانطلقت الالسنة وبدأت النقاشات الوطنية تظهر على السطح في اتجاهات لم يكن الملك فهد يرغب فيها على الاطلاق.

° وتحت عنوان الرجعية الاسلامية يقول الكاتب (لقد أصيب كثير من السعوديين باحباط مثير للدهشة حال وصول القوات الغربية: لماذا أنفقت البلد مليارات الدولارات على التسلح - غالبا من الغرب - وكانت عاجزة بطريقة مثيرة للخجل عن الدفاع عن نفسها؟ وكيف سيكون حجم تأثير الغربيين على طريقة الحياة في السعودية؟ وماهو طول مدة بقاء الاجانب؟ وما هو الثمن المتوقع لقاء تقديمهم المساعدة لبلادهم؟).

ويضع الكتاب تصورا للاجابة على هذه التساؤلات بالقول (لم يكن من الضروري أن تكون دينيا متحمسا للتفكير بهذه الطريقة) ثم أورد مقولات لبعض رجال الدين المنتمين للتيار السلفي في السعودية أمثال الدكتور سفر الحوالي وسلمان بن فهد العودة خلال أزمة الخليج ورؤيتهم في اصلاح الاوضاع السياسية الداخلية في المملكة وتحديدا حول توزيع الثروة، الفساد وانعدام الأهلية بين أعضاء العائلة المالكة، ونزعة العائلة المالكة للتصرف باعتبارها فوق القانون، سياسات العلمنة في التعليم والحقول الاخرى والتي تهدف الى تفتيت القيم الاسلامية، والمعاملات الربوية في البنوك، غياب جيش قوي في المملكة، والسياسة الخارجية.

وتناول الكاتب موضوعات أخرى كنا قد عرضناها في المجلة بصورة موسعة وتفصيلية وموثقة منها حادث مسيرة النساء المطالبات بسياقة المرأة للسيارات، والصراع بين التيارين الديني السلفي والليبرالي، والشكاوي الموجهة ضد المطاوعة، وتداعياتها المختلفة..

■ التكتل الليبرالي

°وتحت عنوان (التكتل الليبرالي) يستعرض الظهور العلني للتيار الليبرالي من خلال العريضة التي تقدم بها نحو أربعين شخصية تضم عددا من التجار الى جانب وزير الاعلام السابق وشخصيات من عوائل معروفة وعدد من الكتاب وأساتذة الجامعات (راجع العدد الرابع من المجلة). ويعرض الكاتب جملة المطالب التي تقدم بها الموقعون على العريضة.. الا أن الكاتب يعتقد بأنه (رغم أن العائلة المالكة لم تبد أي رد فعل تجاه

العريضة، الا أنها تركت تأثيرات ايجابية داخل المجتمع السعودي حيث دفعت مجموعة من الشخصيات الدينية لتوزيع عريضة مقدمة الى الملك بعد شهور قلائل من حرب الخليج، وكانت العريضة موقعة من قبل عدة مئات من رجال الدين وطلبة العلم والخطباء بما فيهم أعضاء من كبار العلماء (راجع العدد الخامس من المجلة)..

ويعلق الكاتب على المطالب الواردة في العريضتين بالقول (إنه لتطابق مثير بين العريضتين. فقد طالب الطرفان بمجلس للشورى، واستقلال القضاء والمساواة بين المواطنين. على أن الملك قبالة هاتين العريضتين استبعد نفسه عن الرد، وأوحى الى هيئة كبار العلماء للتوضيح بأنفسهم، حيث أصدروا بيانا انتقدوا فيه الطريقة التي تمت بها توزيع العريضة الدينية وجعلت منها عريضة عامة، الا أن البيان لم يتعرض بالسلب الى المطالب الواردة في العريضة.

ويسترسل الكاتب للقول بأنه (ومع نهاية العام تزايد الخلاف وأصبح مشاعا. وأن صبر العائلة المالكة قد نفذ، فبدأت تُطلق سلسلة من التحذيرات فقد أبلغ الشيخ بن باز المعارضين- من التيار السلفي - بوقف اطلاق الشائعات المزيفة، وفي خطوة غير عادية تحدث الامير تركي الفيصل رئيس الاستبخارات السعودية في مسجد بالرياض حذر السلفيين قائلا: الى هنا وكفى. الملك نفسه أصدر تحذيرا ذا مفردات لغوية مخففة. وبعد شهور قليلة أعلن الملك الانظمة الجديدة.

■ اصلاحات الملك

° وتحت عنوان (اصلاحات الملك فهد) استعرض الكاتب وعود العائلة المالكة باصدار نظام أساسي للحكومة منذ قيام المملكة عام ١٩٣٢ وحتى قبيل الاول من مارس ١٩٩٢ تاريخ اعلان الملك عن الانظمة الثلاثة. وتوقف الكاتب عند المواد الواردة في الانظمة الثلاثة (النظام الاساسي، مجلس الشورى، ونظام المناطق). ويتفق الكاتب مع تصورات كثير من القوى السياسية الوطنية في المملكة، وهكذا المراقبين الغربيين حيال هذه الانظمة، ويخلص للقول أنه مع محددات الاصلاحات التي جاءت بها الانظمة الا أنها قد فرضت حقيقة بأن التغيير كان واقعا، وأن البيت السعودي كان يجب شاء أو أبى التعاطي مع هذه الحقائق.

ويخلص الكاتب هنا بذكر ثلاثة استنتاجات نابعة من التطورات الاخيرة في البلاد:

الاول: إن الحكام السعوديين قد رفعوا العصا لضرب المساندين لهم. ان المؤسسات الاسلامية التي بنوها لسنوات قد خدمت الجيل الجديد من الاسلاميين المعارضين، وبعض منهم ينتقد الآن بشدة العائلة المالكة، وسياساتها ونمط حياتها.. فالسعودية التي ساندت على المدى البعيد الجماعات والمؤسسات الاسلامية في كافة أرجاء العالم على أمل أن يشاركوها في اعتدالها وتحالفها مع الغرب، تبين أن هذا الامل لم يوجد مطلقا كما اكتشفت ذلك في حرب الخليج.

الثاني: من الصعب التعرف على كيف يستطيع العلماء - المنقسمون والمتخاصمون - الاستمرار في تأدية دور المشرّع لطرف كانوا قد تزاوجوا معه. فالعلماء ليسوا سعداء حيال اصلاحات الملك، فهم يرونها وسائل لتفتيت نفوذهم. وبعد شهور من الصمت عقب اعلان الاصلاحات، انتشرت مذكرة النصيحة الموقعة من قبل حوالي ١٠٠ شخصية دينية (الحقيقة أن العدد ١٠٩ و أن الموقعين ينتمون الى تيارات سياسية وثقافية مختلفة دينية وليبرالية - أنظر العدد ٢١) وقد طالبت الوثيقة بتغييرات تتضمن دور أكبر للعلماء في عملية صناعة القرار، وتخفيف سيطرة الحكومة على المساجد، والغاء القوانين المتعارضة مع الشريعة، ومساعدة أكبر للفقراء في الداخل والخارج.

الثالث: الدور التقليدي القديم الذي لعبه آل سعود في التوازن الداخلي واجه صعوبة كبيرة. فقد بحثت العائلة المالكة عن موقع لها بين الاسلاميين المحافظين وبين الليبراليين الحداثيين، فتارة تميل مع هذا الطرف وتارة مع ذاك، ولكن المعارضة الاسلامية قد أصبح من الصعب الامساك بها والسيطرة عليها. وفي قضايا مختلفة كثيرة يستطيع الاسلاميون المحافظون الاعتماد على رهان الدعم الشعبي.

ومن الاستنتاجات الثلاثة يثير الكاتب السؤال التالي: إن التوازن الجديد للقوى قد يترك تأثيره على السؤال عن الخلافة وولاية العهد، سيما وأن العلماء والمعارضة الاسلامية كما يظهر، تفضل ولي العهد الامير عبد الله على الملك فهد. فالجهود التي يبذلها الامير عبد الله للحفاظ على علاقاته العربية والاسلامية وابعاد نفسه عن الولايات المتحدة، قد تمنحه مقاما ثابتا..

■ العامل الشيعي

ويفرد الكاتب بابا مستقلا تحت عنوان (العامل الشيعي) يتحدث فيه عن العلاقة بين التجمعات السنية والشيعية في الخليج، مرفقا بتقديرات حول التعداد السكاني للشيعة في أقطار الخليج.

وتحدث الكاتب عن سحابة الشك التي كانت تخيم على النظرة تجاه الشيعة، والتي تضاعفت بعد الثورة الايرانية والحرب العراقية - الايرانية وأحداث البحرين والكويت والتي وضعت الشيعة في دول الخليج تحت سحابة من الشك. الا أن حدثين مهمين خلال أزمة الخليج الثانية ساهما في رفع هذه السحابة.

الاول: لقد أظهر الشيعة بأنهم أكثر وطنية من السنة خلال الحرب ضد العراق.

الثاني: لقد أدت الحرب الى تقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران نتيجة المخاوف من انقلاب ايران للثأر من الماضي.

ويعلق الكاتب قائلا (ولكن مظلومية الشيعة لم تزل وخصوصا في السعودية، حيث يرفض كثير من المسلمين الوهابيين اعتبار الشيعة مسلمين حقيقيين. فبعد نهاية الحرب أصدر أحد كبار العلماء الشيخ عبد الله بن جبرين فتوى تقضي بتكفير الشيعة وتجيز قتلهم..).

ويمضي الكاتب للقول (ليس غريبا أن يرى الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط بأن الهيمنة السنية في المملكة توجه تهديدا خاصا لهم). وحسب تصور الكاتب (فمن جهة فإن المشكلة هي جانب من حقوق الانسان. ففي السعودية والبحرين تواجه أي فعالية شيعية بشراسة واضطهاد) ويستدل الكاتب على ذلك بالقول) لقد أصدرت منظمة العفو الدولية ومجموعات حقوقية أخرى تقارير عن الانتهاكات في هذين البلدين حول الشيعة.

ويحدد الكاتب بعض حالات الانتهاك التي يتعرض لها الشيعة في هذين البلدين(يواجه الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي اشكال

مختلفة من المعاناة والتمايزات. فهم في الغالب محرومون من الالتحاق بالخدمة العسكرية، والمناصب الحكومية العليا. من جهة ثانية قضت سياسة التوظيف في شركة النفط الوطنية، أرامكو السعودية والتي كانت تفضل الشيعة، بدأت في عقد الثمانينات بابعاد الشيعة من مواقع المسؤولية. وفي الاخير يثبت الكاتب حقيقة مفادها أن عدم استقرار العلاقة بين التجمعات السنية والشيعية من شأنه الابطاء من تنامي الحس الوطني نتيجة للخلافات الطائفية.

■ التعامل مع المعارضة

*وحول (التعامل مع المعارضة) ينطلق الكاتب من السؤال الكبير الذي وجهه النقاد خلال حرب الخليج: لماذا تفتقر المملكة الى جيش قوي ومتكامل؟ ويجيب الكاتب على ذلك بالقول (السبب في ذلك كما يعرفون-أي النقاد- هو الخوف الشديد لدى العائلة المالكة من الانقلاب العسكري، وهو السبب الذي دفع بها لأن تمتلك قوتين مكونتين من: ٧٣ ألف شخص في الجيش وهو المسؤول عن الامن الخارجي تحت قيادة وزير الدفاع الامير سلطان، والحرس الوطني البالغ تعداده ٥٥ ألف منتظم، و٢٠ ألف غير منتظم، وهو مسؤول عن الامن الداخلي تحت قيادة الامير عبد الله ولي العهد).

ويشير الكاتب الى مشاكل التنسيق بين القوتين، والتي ظهرت خلال حرب الخليج، مما دعى الملك فهد للاعلان عن خطط لتوسعة فعاليات القوات الامنية (بما فيها الحرس الوطني) وهكذا الحال بالنسبة للقدرات العسكرية، ولكن بعد نهاية الحرب بدأ المسؤولون السعوديون في التباحث مع البنتاغون للاتفاقيات الامنية المستقبلية من أجل مضاعفة القوات المسلحة الى قرابة ٢٠٠ ألف شخص خلال خمس الى سبع سنوات قادمة.. وهو ما أعلنت عن مثله أو شبيهه دول الخليج الاخرى.

وينتقل الكاتب الى دور مجلس التعاون الخليجي الذي مضى على قيامه أكثر من عقد، حيث كان الغرض منه حماية الامن الداخلي كهدف مشترك بين الاعضاء، منذ قيام الثورة الايرانية ومن ثم تفجر الحرب العراقية الايرانية والتي أعطت مبررا كافيا لقيام هذا المجلس، فقد وقعت السعودية في عام ١٩٨٢ عدة اتفاقيات أمنية مع دول الخليج في مجلس التعاون باستثناء الكويت، بسبب مخاوف الاخيرة من التدخل السعودي في شؤونها الداخلية، حيث أعاق الموقف الكويتي الاتجاه بخطوات عملية نحو اتفاقيات أخرى متعددة لخمس سنوات قادمة قبل أن يتم تعديل صيغة التعاون الامني في قمة الرياض في ديسمبر ١٩٨٧.

ويورد الكاتب رأي المعارضة الخليجية في اشكال التعاون الامني بين دول المجلس كما في مثال تبادل المعلومات والتدريب والمعدات

قرار الملك بتخفيض أسعار الخدمات ، واعلان أمير الكويت بشراء الديون الكبيرة أثبت أن الحكام مازالوا يتعاملون مع خزانة الدولة كمحفظة شخصية

وتسليم المجرمين، بأن نتائج هذه الاجراءات جعلت من كافة دول مجلس التعاون عرضة للخطر. ويعلق الكاتب بالقول (في حقيقة الامر يشعر بعض العرب الخليجيون بأن هذه واحدة من الموضوعات القليلة التي أثبت فيها مجلس التعاون فعاليته).

■ نهاية دولة الرفاهية

يقول روجر هاردي (.. خلال سنوات الطفرة النفطية في بداية السبعينات وبداية الثمانينات، كان الاعتقاد السائد في دول الخليج أن دولة الرفاهية ستدوم للابد). ولكن منذ بداية الثمانينات واجهت اقتصاديات الدول المنتجة للنفط كسادا. فمداخيل ثلاث عشرة دولة منتجة في منظمة الاوبك قد انخفضت من ٢٧٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٧٧ بليون دولار في عام ١٩٨٦ قبل أن ترتفع الى ١٤٧ بليون دولار في عام ١٩٩٠. ويسرد الكاتب بعض الاحصائيات الخاصة بفواتير حرب الخليج والتي قدرها بصورة اجمالية بـ ٦٢٠ بليون دولار وتشمل هذه ١٦٠ بليون دولار خسائر الدمار الذي لحق بالبنية الاساسية لدولة الكويت، و١٩٠ بليون دولار بالنسبة للعراق، وكان نصيب السعودية من فاتورة الحرب ٦٢ بليون دولار، فيما كان نصيل الكويت ٢٢ بليون دولار، مما دفع المملكة والكويت لاستخدام الاحتياطي النقدي في الخارج لتسجل عجوزات مرتفعة في الموازنة العامة، واعتماد القروض الخارجية، فيما أعطت الرياض الضوء الاخضر الى الشركات الكبرى السعودية للاقتراض من البنوك التجارية الاجنبية، حيث اقترضت أرامكو السعودية ثلاثة مليارات دولار من مجموعة بنوك خليجية وغربية لتمويل خطط التوسعة للشركة.

ويورد الكاتب تنبؤات الخبراء الاقتصاديين منها: أن السعودية في نهاية عام ١٩٩٢ ستكون مدينة بستين بليون دولار، مما سيجعلها تواجه مشاكل خدمات الديون في منتصف التسعينات إن لم تقدم الحكومة على اتخاذ اجراء محدد لتخفيض الانفاق، ورفع المداخيل. الا أن اجراءا من هذا القبيل لم يتخذ بعد.

ويثير الكاتب عدة تساؤلات يعتقد بأنها ستكون موضع اهتمام المواطن الخليجي ويعلل طرح هذه التساؤلات بالقول (تلك كانت مشاكل قصيرة المدى الناشئة من الحرب. ولكن هناك مشاكل اقتصادية بعيدة المدى. فكيف ستقوم الحكومات - في الخليج - باقناع شعوبها بأن التوقعات التي كانت سائدة في سنوات الطفرة هي ليست حقيقية بعد الآن؟ واذا استمرت في رفض اجراءات من هذا القبيل كفرض ضريبة على الدخل، هل بمقدور هذه الدول زيادة المداخيل؟ هل هم مستعدون لقتل بقرة الانفاق العسكري المقدسة؟ أم هل هم مستعدون لمصارحة الناس بأن نهاية دولة

الرفاهية قريبة؟)، ولكن الكاتب يجيب بالنفي مستدلا على ذلك بقرار الملك فهد بتخفيض أسعار البنزين والماء والكهرباء والهاتف والغاز، وهو مافعله امير البحرين.

■ مواجهة المستقبل

*(مواجهة المستقبل) يحاول الكاتب في هذا الباب أن يستجمع عصارة التقرير والخروج بمجموعة استنتاجات على ضوء الحقائق التي استعرضها في بحثه، مبتدئا بطرح السؤال التالي: لقد طرحت أزمة الخليج سؤالا حول ماإذا كانت العوائل التقليدية الحاكمة في الجزيرة العربية ستبقى. وحدد الكاتب خمسة عوامل تبدو على درجة كبيرة من الاهمية:

الاول: البعد الاقليمي، وعلاقات دول الخليج بالدول المجاورة مثل ايران والعراق، واختلال ميزان القوى بينها وبين هاتين الدولتين، و انعاكسات ذلك على أدوار هذه الدول مجتمعة في منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى ومناطق أخرى، كما تعرض الكاتب الى علاقات دول الخليج والسعودية على وجه التحديد بدولة اليمن، والعلاقات الخليجية مع منظمة التحرير، وانعكاسات التأثير النافذ لأحداث الجزائر والانتفاضة الفلسطينية وهكذا الحال بالنسبة للتطورات في الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى على شعوب الخليج، خصوصا مع بدء محطات التلفزة الغربية مثل سي إن إن، وبي بي سي بالبث من البحرين.

الثاني: النفط والاقتصاد. يعتقد الكاتب بأن أوضاع سوق النفط العالمية ومداخيل النفط المستقبلية، سيكون لها الاثر الواضح على الاستقرار المحلي. فبعد نهاية حرب الخليج بدا بوضوح حاجة الدول المنتجة للنفط لزيادة مداخيلها على المدى القصير. على أن الكاتب يقلل من شأن هذا الاحتمال لينتهي للقول بأن استمرار الكساد الاقتصادي سيعمل بلا شك على إذكاء حالة التبرم، وبالتالي سيزداد الضغط من أجل التغيير.

الثالث: مجموعات المعارضة: يقول الكاتب (في الوقت الحاضر هناك حالات معارضة أكثر منها منظمة أو أحزاب معارضة عريقة في الخليج بما في ذلك الكويت. أما في الاماكن الاخرى مثل المجموعات الشيعية في السعودية والبحرين فهي فاعلة في المنفى، ولكن من الصعب التأكد من وجود تأييد لها أو تنظيم في داخل بلدانها. أما المعارضون السنة للعائلة المالكة السعودية فيظهر تعاونهم مع بعض المجموعات الاسلامية المتوافقة معهم في بلدان أخرى، ولكن ليس لديهم هيكلية واضحة أو قيادة أو عضوية.

الرابع: الوحدة والانسجام: وفي مقابل المعارضة تبدو العوائل الحاكمة في الخليج أمام تحد صعب، فهي تواجه مشاكل مشتركة يفرض عليها البحث عن طريقة تحافظ فيها على وحدتها وانسجامها. ويستشهد الكاتب بالاجنحة المختلفة داخل كل عائلة من هذه العوائل (مثال آل أحمد وآل سالم في عائلة آل الصباح)، وهي مشكلة تعبر عنها قضية الخلافة وولاية العهد.. فمثلا هل تعيش الوحدة الاماراتية بعد رحيل الشيخ زايد وهكذا الحال بالنسبة للحكام الاخرين.

وفي جزء من المشكلة هذه - كما يقول الكاتب - أن الانتماء أصبح للمنطقة والاقليم أكثر منه للدولة، وهي حالة يعيشها سكان ظفار في عمان، والامارات. وفي حالة السعودية فيقول الكاتب (بعد ستين سنة على توحد المملكة، مازالت هناك اختلافات على صعد مختلفة ثقافية ودينية وفكرية بين الحجاز ونجد وعسير والمنطقة الشرقية. وهناك خطورة من أن تتزايد هذه الاختلافات مع استمرار الهيمنة السنية، حيث يرى سكان منطقة الحجاز التجارية والشيعة في المنطقة الشرقية في هذه الهيمنة بأنها تهديد، وتعبير عن هيمنة نجدية). ومن المشاكل الاخرى بين دول الخليج يستدل الكاتب بالخلاف على المطالب الاقليمية بين البحرين وقطر على مجموعة صغيرة من الجزر والتي تفجرت مؤخرا، عجز مجلس التعاون عن التوسط بشأنها.

الخامس: الديمقراطية. وفي نهاية الامر فإن على العوائل الحاكمة في الخليج أن تقرر ما اذا كانت ستبقي على نظام الحكم التقليدي، أو أنها ستستجيب لتحدي التغيير السياسي.

وبينما يظهر التنافس بين الملك فهد والملك الحسن الثاني الذي أعلن بأن الاسلام يمنعه من أن يصبح ملكا دستوريا، فإن الملك فهد يسعى لتقديم نفسه كملك اسلامي وهو أمر ليس كل المسلمين يقرون به، ويشير الكاتب الى (أن مجلة الايكونوميست الصادرة في ديسمبر ١٩٩١ منعت من الدخول الى السعودية بسبب نشرها مادة جاء فيها: أن بعض المسلمين يعتبرون الملكية ليس من الاسلام).

ويعلق الكاتب على ذلك أن الملك وزملاءه الحكام في مجلس التعاون الخليجي يرفضون تقييد أنفسهم بدساتير. فهم لايقبلون بأن يتم تحديد سلطاتهم بنظام من الموازين والحسابات. ويدرج الكاتب سلسلة الامتيازات التي يتمتع بها الملك، فالى جانب كونه ملكا فهو رئيس مجلس الوزراء، وقائد القوات المسلحة، وبناء على الاصلاحات التي أعلن عنها الملك فإن الاخير سيختار أعضاء مجلس الشورى المعيّن، بل وسيختار ما اذا كان سيقبل أو يرفض نصيحة اعضاء المجلس. ويصوّر الكاتب هذه الحالة بالقول (إن قرار الملك بتخفيض اسعار الخدمات، واعلان أمير الكويت بشراء الديون الكبيرة، يظهر على ان الحكام مازالوا يتعاملون مع خزانة الدولة كمحفظة خاصة).

ولكن ماهو موقف الناس؟، يقول الكاتب (يثار جدل أحيانا بأن الشعب قبل سلطة الحاكم والعوائل الحاكمة لأن ذلك تقليد قبلي في الجزيرة العربية. ولكن هناك اجابتان محتملتان: الاولى أن هذا النظام ينطوي على مفارقة تاريخية ويجب أن يزول، وإن كان هذا النظام يقنع قلة من الناس. وفي حال التغلغل في المعارضة الكامنة تجد أن هذا النظام ليس عادلا كما أنه ليس كافيا لاقناع الكثير من الناس.

ويختتم الكاتب روجر هاردي البحث بنتيجة أن العوائل الحاكمة أمام حاجة شديدة الالحاح للتغيير من أجل البقاء، وإن كان التغيير يتطلب قرارات صعبة. فالبعض يرى الاجابة على التساؤلات المطروحة في انشاء ديمقراطية برلمانية. وأكثر واقعية منها أن يدور الجدل بصورة أكبر حول المشاركة واحترام حاكمية القانون. ويعتقد الكاتب بأن هذه الامور ليست مرادفة للديمقراطية ولكنها خطوات باتجاهها.. ويسترجع الكاتب في الاخير المدد الطويلة لتولي أعضاء العوائل الحاكمة للمناصب في ظل تنامي الكفاءات الوطنية المقتدرة.

ملك الصمت ..!

كان المذيع في اذاعة الرياض ، يشدد في تقديمه لكلمة الملك فهد التي وجهها للعلماء وطلبة العلم النجديين ، بأنها كلمة (مرتجلة) ، وكذلك فعلت وكالة الانباء السعودية التي بثت الكلمة .. أما الصحافة الرسمية التي نشرت الكلمة فإنها أيضا مهدت لها بأنها (مرتجلة).

والملك فهد يحب الكلمات المرتجلة ، ربما لأنه يكره التقيد بنص مكتوب يحد من (ابداعاته) الفكرية والخطابية ، وربما لأن جلالته تعّود على (الارتجالية) في الحكم والسياسة في البلاد ، ولذلك قاوم طيلة ثلاثين عاما الرضوخ لنص دستوري مكتوب .. وحين أجازه بعد تلك الفترة أعطى لنفسه حقوقا استثنائية للخروج عن النص.

والملك يعرف كيف يختار كلماته ، وعباراته ، سواء كانت مكتوبة او مرتجلة ، لكن يبدو أنه بدأ فعلا منذ أزمة الخليج الشروع في قراءة كتب علم النفس .. حيث تكثر عبارة (المحببة الى النفس) في خطاباته. فقد أعتبر ان الطريقة التي عولجت بها ازمة الكويت كانت (محببة الى النفس) كما أن الصيغة التي جاءت بها انظمة الحكم الثلاثة هي الأخرى (محببة الى النفس) ، وكذلك الحال في النظام السياسي الحاكم بأنه (محبب الى النفس).

وفي خطابه للعلماء ، حرص على أن يكون النصح بالطريقة (المحببة الى النفس) وأعتبر ان الاصلاح ينبغي ان يكون بالطريقة (المحببة الى النفس) ، وهدد بأن الدولة لن تسمح لأحد أن يخالف نظامها لكنها ستتعامل معه (بالطريقة المحببة الى النفس).

و(النفس) في خطابات الملك تعني نفس الملك ، فهو يشرع ويختار ويأمر وينفذ بالطريقة المحببة الى نفسه .. حيث أن للجوانب النفسية دخلا كبيرا في تسيير أنظمة البلاد ، فالملك وما يحب ، والملك ومايكره ، عوامل هامة ومؤثرة في حياة البلاد.

والملك يريد أن يكون كل شيء (محبب الى نفسه) ولذلك فكانت زبدة خطابه للعلماء أمره لهم بالصمت وعدم الانتقاد ، وعدم توجيه النصح العلني ، وعدم استغلال المنابر لأمور غير (محببة الى النفس).

فالملك يأمر الناس بالصمت ، وهذا لم يكن مفاجئا لأننا في (مملكة الصمت) والملك يأمر بعدم الخوض في شؤون الحياة على المنابر ، واقتصار النصح على اللقاءات المباشرة التي تجمعه بالناس لمدة ساعة من كل أسبوع وهذا أمر مثير .. فالنصح الداخلي يعني ضمنيا أن الملك لا يعترف بأننا نعيش في (دولة) منفتحة ذات مؤسسات وليس داخل منظمة سرية تسير شؤونها بكتمان شديد. وهنا أيضا تدخل عقدة نفسية أخرى لدى الحكم ، فالملك يعتقد ان الانتقاد العلني ، وتوجيه النصح او الاحتجاج على أي من سياسات الدولة مسألة تخصه شخصيا ولذلك يحرص على طيّها بالكتمان ، بل ان الداهية الكبرى أن الملك يعتبر أي تدخل في الشؤون العامة مسألة تمسه شخصيا ، ولذلك فهو يقاومها.

ولأن الملك حساس جدا من كل ماهو غير (محبب الى النفس) فقد هاجم التدخل الخارجي في شؤون المملكة ، وحمل على الجهات الخارجية التي تنتقد المملكة ، بل أنه اتهم منتقديه المحليين بالتأثر بجهات خارجية ، تريد أن توجه اتهامات للمملكة.

ومن هي تلك الجهات الخارجية .. التي يخشاها الملك .. هل هي المعارضة ، فهي موجودة في البلاد وتتركز في داخلها ، أم هي الحكومات الغربية التي بدأت تثير مسائل الاصلاحات مع المسؤولين السعوديين ، وتحذر من التمادي في الحكم الفردي ، بل أن انباء ذكرت ان جهات غربية تمتلك فعلا اتصالات بشخصيات ليبرالية في العائلة الحاكمة وتشجعها على اقرار اصلاحات اكثر ، وتسعى تلك الجهات لدفع الجيل الشاب ، المتأثر بالنمط الغربي لواجهة الحكم في المملكة.

أم أن الملك ممتعظ من الانتقادات المتكررة التي توجهها المنظمات الحقوقية في العالم للمملكة بشأن سجلها الخاص بحقوق الانسان ، وهي انتقادات تضاعفت بعد أزمة الخليج ، حيث صدر منذ ذلك الوقت العشرات من التقارير الدولية المتعددة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والفكرية في البلاد ، وحملت تلك الانتقادات على اسلوب الحكم السعودي في التعامل مع الشعب والتمادي في انتهاك حقوق الانسان.

ولذلك فالملك مستاء من هذه التدخلات ، لأنه يكره أن يكون عليه رقيبا من الداخل او الخارج ، يكره أن يعترض عليه احد ، أيا كان ذلك الاحد .. لأن أي انتقاد أو توجيه او نصح لن يكون (محببا الى النفس).

ومن هنا نجد أن عبارة (محببة الى النفس) التي تكثر في خطابات الملك ليست مجرد عبارة عفوية يرددها جلالته مثلها مثل عشرات العبارات التي رددها في فترات سابقة على نمط عبارة (رب العزة والجلال) ، ولكنها عبارة تكشف عن فلسفة عميقة لدى الحكم ، وعن سياسة مقصودة ينتهجها الملك ، حيث يحرص على أن يكون حبه وبغضه مقياسا لأي عمل ولأي سياسة تطبق في البلاد .. وبالتمادي لن نستعجب اذا اصدر جلالته أمرا بانشاء أدارة جديدة تسمى (إدارة المراسيم المحببة الى النفس).